

ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثره على السياسة الخارجية الكويتية

Kuwaiti-Iraqi Borders Demarcation and its Effects on the Foreign Policy of Kuwait

إعداد الطالب

خالد عبد الرحمن العصيمي

401110252

إشراف

الدكتور محمد جميل الشيخلي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

2012

تفويض

أنا **خالد عبد الرحمن العصيمي** أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: خالد عبد الرحمن العصيمي.

التاريخ: 2012/٨/٣

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : **" ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثره على السياسة الخارجية الكويتية "** . وأجيزت بتاريخ ٢٦/ ١٢/ 2012.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. **الدكتور :** محمد جميل الشيخلي.	رئيساً ومشرفاً ....
2. الدكتور : فوزي أحمد التيم .	عضواً...........................
3. الدكتور : محمود أحمد جمعة .	عضواً......د. محمود علي...........

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بعث فينا محمداً – صلى الله عليه وسلم- هادياً وبشيراً. الحمد لله على ما أسبغ علينا من نعم ظاهرةٍ وباطنه، فلك الحمد يا ربِ كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي القدير ومشرفي الفاضل الدكتور محمد جميل الشيخلي لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وما بذله معي من جهد وإرشاد، ولما منحني من علمه ووقته طوال إعداد هذه الرسالة حتى بدت كما هي عليه، فله مني كل الشكر والتقدير والاحترام.

كما أتقدم بالشكر والجزيل والعرفان للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين وكذلك أساتذتي الأفاضل في جامعة الشرق الأوسط / كلية الآداب والعلوم.

جزاكم الله جميعاً عني كل خير وسدد على طريق الحق خطاكم

خالد العصيمي

الإهداء

إلى والدي الحبيب الذي أنار دربي وأضاء طريقي نحو النجاح

إلى رمز العطاء والقلب الكبير إلى أمي العزيزة

إلى إخواني وأخواتي وزوجتي وأبنائي

إلى سعادة سفير دولة الكويت في الأردن الأكرم

إلى الدكتور حمد الدعيج الملحق الثقافي الكويتي

إلى إخوتي وأصدقائي الأعزاء

الذين شجعوني لمواصلة درب الدراسة الصعب

وفاءاً ومحبة وتقديراً

اهدي هذه الدراسة

قائمة المحتويات

ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثره على السياسة الخارجية الكويتية

إعداد الطالب

خالد عبد الرحمن العصيمي

إشراف الدكتور محمد جميل الشيخلي

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أثر ترسيم الحدود على السياسة الخارجية الكويتية.

وقد احتوت الدراسة على خمسة فصول أما الفصل الأول فتم فيه استعراض المقدمة أما الفصل الثاني فتناول فيه التأصيل النظري للحدود من خلال بيان تعريف الحدود لغة ومضمونا ونشأتها، أما الفصل الثالث فتعرض العراق والكويت (الموروث التاريخي) من خلال بيان العراق عبر التاريخ والكويت عبر التاريخ أما الفصل الرابع فتناول دوافع السياسة الخارجية الكويتية من خلال بيان الموقف السياسي الكويتي وترسيم الحدود وترسيم الحدود وفق الشرعية الدولية وأخيراً عرضت الدراسة عدداً من النتائج والتوصيات.ومن النتائج التي تم التوصل إليها

1- أن مشكلة ترسيم الحدود بين العراق والكويت ضاربة في التاريخ.

2- كان للسياسة الخارجية الكويتية دوراً بارز في بحث آلية ترسيم الحدود بين العراق والكويت.

وأوصى الباحث بضرورة بحث تداعيات قضية ترسيم الحدود بين العراق والكويت على المستوى الدولي.

Kuwaiti-Iraqi Demarcation Borders and its Effects on the Foreign Policy of Kuwait

Prepared by: khalid al-esimi

Supervisor Dr. Mohammad j. al-shekhali

Abstract

This study aimed to demonstrate the impact of Kuwaiti-Iraqi Demarcation Borders and its Effects on the Foreign Policy of Kuwait.

The consisted of the study of five chapters The first chapter review provided، Chapter II handled the rooting theoretical limits through the statement of boundary definition language and content and origins، Chapter III Exposure Iraq and Kuwait (historical legacy) through the statement of Iraq throughout history and Kuwait through History، The fourth chapter deals Kuwaiti foreign policy motivated by Kuwait's political position statement and the demarcation of the border، and border demarcation in accordance with international legitimacy، and finally study offered a number of findings and recommendations.، and the results that have been reached

1 - That the problem of the demarcation of the border between Iraq and Kuwait rooted in history.

2 - That the Kuwaiti foreign policy had a prominent role in the search mechanism demarcation of the border between Iraq and Kuwait.

The researcher recommended the need to discuss the implications of the issue of the demarcation of the border between Iraq and Kuwait at the international level.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

تمهيد:

تعد مشكلة ترسيم الحدود الدولية واحدة من المشكلات التي تحظى باهتمام كبير من المجتمع الدولي. طالما أن هذه المشاكل والنزاعات كانت سبباً كبيراً في نشوب الخلافات والأزمات الدولية، بل وفي اندلاع النزاعات المسلحة، لذا حرصت قواعد ومبادئ القانون الدولي، على إيجاد أو تقنين آليات قانونية محددة في هذا الإطار ومعروفة من قبل الدول منذ مدة طويلة. وأوصت الدول المتنازعة أن تسترشد أو تستهدي بأحكامها في حل أو تسوية أية نزاعات حدودية فيما بينها، سواء أكانت متعلقة بترسيم الحدود البرية أم البحرية أم النهرية، فالدول الداخلة في نزاعات حدودية فيما بينها، هي المعنية أولاً وأخيرا في تسوية مثل هذه النزاعات، عن طريق رضائها الدخول في مفاوضات مباشرة لغرض التوصل إلى عقد اتفاقات أو صيغ معينة بشأنها بملء إراداتها واختياراتها انطلاقا من مبدأ المساواة في السيادة الذي تتمتع به جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أم عن طريق اللجوء إلى القضاء أو التحكيم الدوليين لحل هذه المنازعات.

ولاشك أن الخلاف الحدودي المستمر بين العراق والكويت منذ مدة طويلة، يعد من المواضيع الشائكة والمعقدة بين البلدين، حيث نتجت عنه الكثير من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل وحتى الدولية، وكان سبباً رئيساً لاندلاع النزاع المسلح في عقد التسعينات من القرن الماضي فيما عرف بحرب الخليج الثانية (1991) الأمر الذي أعطى لمجلس الأمن الحق في التدخل العسكري لإخراج العراق من الكويت، في ترسيم الحدود بين الدولتين وفق قرار مجلس الأمن رقم 833 الصادر عام 1993، على نحو غير مألوف أو معروف في طبيعة عمل المجلس واختصاصاته والمهام الموكولة إليه

بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ومما لاشك فيه أيضا، أن لهذا الموضوع فضلا عن الجانب القانوني، جوانب أخرى ذات أهمية مماثلة فيما يتعلق منها بالأبعاد التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية، أثرت على نحو كبير ولا تزال تؤثر على سياسة البلدين، وتركز الدراسة بشكل أساسي على الجانب القانوني منه، محاولين الإيجاز فيه قدر المستطاع، وما تتطلبه هذه الدراسة من بحث على الناحية القانونية والحق التاريخي للبلدين.

وستحاول الدراسة الكشف عن أبعاد الخلافات الكويتية – العراقية حول قضية ترسيم الحدود بين البلدين وتأثيرها على السياسة الخارجية الكويتية في ضوء المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

مشكلة الدراسة:

إن مسألة ترسيم الحدود بين الدولتين الحدود الكويتية – العراقية تشكل تحدياً يواجه السياسة الخارجية الكويتية قديماً وحديثاً.

أسئلة الدراسة:

تأتي هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما هي طبيعة الخلافات الحدودية التي ثارت بين دولتي العراق والكويت؟

2- ما هي المعاهدات التي تم عقدها بين دولتي العراق والكويت في إطار قضية ترسيم الحدود؟

3- ما هي مواقف الدول العربية والإقليمية والدولية من قضية ترسيم الحدود بين دولتي الكويت والعراق؟

4- ما هي مدى تأثير ترسيم الحدود بين الكويت والعراق على توجهات السياسة الخارجية الكويتية؟

5- ما هي الحلول التي يمكن تقديمها لإنهاء مشكلة ترسيم الحدود بين دولتي الكويت والعراق ؟

أهداف الدراسة:

تأتي الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1- بيان التطور التاريخي للعلاقات بين دولتي الكويت والعراق من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

2- بيان طبيعة وجذور المشكلات الحدودية التي ثارت بين دولتي العراق والكويت، ودراسة أبرز المعاهدات التي تم عقدها بين الطرفين في إطار قضية ترسيم الحدود.

3- دراسة أثر مشكلة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق في ضوء المعاهدات على توجهات السياسة الخارجية الكويتية.

4- تقديم وصف وتحليل معمق لمشكلة الحدود العراقية الكويتية واقتراح العديد من التوصيات لحل هذه القضية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خطورة المشكلة التي تتعلق بالحدود الكويتية العراقية وأثرها على توجهات السياسية الخارجية الكويتية. ومن المؤمل أن يستفيد الباحثون في شؤون السياسة الدولية وقضايا ترسيم الحدود من نتائج هذه الدراسة.

فرضية الدراسة:

فرضية الدراسة تستند إلى مفادها أن قضية ترسيم الحدود الكويتية العراقية كان لها أثر واضح على توجهات السياسة الخارجية الكويتية.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في ترسيم الحدود بين الكويت والعراق.
- الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية منذ بداية مشكلة الحدود بين الكويت والعراق في العام 1923 إلى العام 2012.

محددات الدراسة:

تتمثل محددات الدراسة فيما يلي:

1- تناقض بعض الوثائق بقضية ترسيم الحدود الكويتية العراقية خاصة فيما يتعلق بالمعاهدات وتحديداً المعاهدات العثمانية، بسبب تنوع مصادرها.

2- صعوبة الحصول على المعلومات من الخارجية الكويتية أو الخارجية العراقية فيما يتعلق بمشكلة ترسيم الحدود بين البلدين.

مصطلحات الدراسة:

1- **ترسيم الحدود:** هي خطوط وهمية من صنع البشر ولا وجود لها في الأصل، ويتم رسمها كخطوط متصلة أو مقطعة على الخرائط باستخدام الصور الجوية لتبين الأراضي التي تمارس فيها الدولة سيادتها والتي تتمتع فيها هذه الدولة وحدها بحق الانتفاع والاستغلال، وذات خصائص معينة مثل اللغة والأفكار والميول. وبفضل تقدم فن تقنية رسم الخرائط، أصبحت غالبية الحدود السياسية في العالم والتي تفصل دولة عن أخرى واضحة المعالم ومحددة بدقة، ويدخل من ضمن أراضي الدولة ورقعتها السياسية المسطحات المائية التي تقع داخل حدودها السياسية، سواء كانت أنهاراً أو بحيرات أو قنوات مائية، وكذلك أجزاء البحار التي تجاور شواطئها التي تعرف بالمياه الإقليمية، وطبقة الجو التي تعلو هذه الرقعة السياسية المحددة. وعند هذه الحدود تنتهي سيادة الدولة وتبدأ سيادة دولة

أخرى مجاورة لها بما لها من نظم سياسية واقتصادية خاصة بها وقوانين مختلفة (السماك، 1998: 107).

ويعرف ترسيم الحدود إجرائياً بأنه العملية التي من خلالها ترسيم الحدود بين الكويت والعراق عبر مراحل زمنية مختلفة.

2- **السياسة الخارجية:** عرفها الرمضاني بأنها: " مجموعة النوايا التي تدفع الدول إلى نمط معين من السلوك، أو هي مجموعة الخطط لما يجب أن يعمل به خارج حدود الدول" (الرمضاني، 1991: 26–27). وتعرّف السياسة الخارجية الكويتية إجرائياً بأنها كل عمل أو إجراء تقوم به الدولة خارج حدودها في البيئة الدولية، أو لتجنّب ما يمكن أن يضر بها، أو على الأقل تخفيف أضراره؛ لذا وتعرف السياسة الخارجية الكويتية إجرائياً بأنها كل سلوك أو إجراء أو فعل له علاقة بأمن وسيادة دولة الكويت خارج حدودها يعد عملاً من أعمال السياسة الخارجية.

3- **الأثر:** ما يحدث عن أمر ما ويربط ما بين السبب والنتيجة ويعتمد ذلك على مدى المتقبل وقدرة المرسل على الإقناع (الكيالي،1999:34).

ويعرف الباحث الأثر إجرائيا بأنه مجموعة عوامل متداخلة ومتشابكة للسياسة تستند على أساس التأثير بالمتغير الآخر وهذا ما تطمح إليه السياسة الخارجية الكويتية لحل إشكالية ترسيم الحدود بين العراق والكويت.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظري:

أثارت قضايا ترسيم الحدود بين العديد من الدول إشكاليات متعددة وذلك بسبب صعوبة الفصل بين الأطراف وتحقيق العدالة في إطار من الشرعية الدولية وفي ضوء مبادئ الأمم المتحدة والتي أكدت في ميثاقها على ضرورة احترام الدول للحدود السياسية لأي دولة من الدول.

إن مشكلة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق والتي بدأت في بدايات القرن التاسع عشر قد شغلت الأوساط الدولية والإقليمية والعربية، وتم تثبيت الحدود الكويتية العراقية بموجب اتفاقية عام (1913)، وهذا يعني أن الكويت استمرت إقليماً مستقلاً عن العراق حتى في ظل الحكم البريطاني، ثم استمرت المشكلة بين الطرفين وعقدت لأجلها الكثير من المؤتمرات والمعاهدات بين الكويت والعراق بدءاً بمؤتمر العقير في العام (1922)، حيث تم توقيع الاتفاقية بين الكويت والعراق من خلال ممثل الكويت الميجور مور (عبد القادر، 2000: 39)، واستمرت مشكلة ترسيم الحدود قائمة بين الكويت والعراق حتى العام 1990، ونجم عنها احتلال العراق للكويت (همداني، 1998: 34)، فتدخلت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن الوضع بقي على حاله حتى العام (2003)، إذ تمّ احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، مما أنهى حالة الصراع بين الكويت والعراق، وفي إطار السياسة الخارجية انطلقت الكويت في علاقاتها الدولية وبدأت ذلك بدخول هيئة الأمم المتحدة، ثم توثيق العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول العالم. ورغم صغر حجم الكويت مساحة وسكاناً فقد أصبحت لها مكانه على المستوى الدولي، بسبب وضعها الاقتصادي ورغبتها في انتهاج علاقات متوازنة في سياستها الخارجية، وابتعدت عن التكتلات والأحلاف والمحاور السياسية، ونتيجة لسياسة الكويت المتوازنة كسبت هذه الدولة الصغيرة احترام العالم، لذلك عندما ما وقع الاحتلال

العراقي للكويت رأينا التأييد والتعاطف الدولي معها، وهي لم تبخل بتقديم العون لمن يحتاجـــه، وبنـــت العلاقات الجيدة مع الجميع (التميمي، 1990: 70)، ويلاحظ أن مفهوم السياسة الخارجية قد أخذ اتجاهاً مهماً وبارزاً في بداية القرن العشرين مع وجوده منذ نشأة الدول، وقد عرّف الرمضاني (1991: 25-26) السياسة الخارجية بأنها "مجموعة النوايا التي تدفع الدول إلى نمط معين مـــن الـــسلوك، أو هـــي مجموعة الخطط لما يجب أن يعمل به خارج حدود الدول"، كما عرّفها سليم (1998: 16) بأنها "برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي"، كما عرّفها الخزرجي (2005: 19) بأنها مجموعة الأنـــشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما اتجاه الدول الأخرى بهدف تحقيق غاياتها وأهدافها استناداً إلى الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة.

ويعرفها الباحث بأنها: "مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة مع الـــدول الأخـــرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في الدرجة الأولى ومن ثم الانطلاق نحو الأهداف الأخرى".

ثانيا: الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات التي تعاملت بصورة أو بأخرى مع مضمون هذه الدراســـة بطريقـــة مباشرة وأخرى غير مباشرة وسنتعرض لبعض هذه الدراسات:

- دراسة أبو داوود (2004) بعنوان: "**الحدود البحرية السعودية الكويتية النّزاع الجغرافي والتّسوية القانونية**"

وقد هدفت الدراسة التعرف على التطور الجغرافي السياسي و نـــشأة الحـــدود البريـــة والمنطقة المحايدة السعودية الكويتية، وعلاقاتهما ومواقفهما فيما يتعلق بالخلاف على حـــدودها البرية، ودراسة وتحليل اتفاقيات تعيين الحدود البرية والبحرية السعودية الكويتية.

وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي وقد تكونت الدراسة من عدة مباحث تناول المبحث الأول نشأة الحدود والخلافات التاريخية الجيوسياسية السعودية الكويتية. ويتناول المبحث الثاني الخصائص الجغرافية للمنطقة المحايدة، وعملية تقسيمها، وتحليل الاتفاقية الخاصة بذلك. ويهتم المبحث الثالث: بمناقشة وتحليل اتفاقية عام 2001م الخاصة بتعيين الحدود البحرية بين البلدين، يعقب هذه المباحث الخاتمة، وقائمة بهوامش ومراجع الدراسة، إضافة إلى بعض الخرائط ذات الصلة بموضوع الدراسة. وفي الإطار السابق، وهذه الدراسة تتطلع إلى تغطية خمس مراحل أساسية مرت بها مسألة الخلافات الحدودية عامةً، والحدود البحرية والمنطقة المحايدة السعودية الكويتية تحديداً.

- دراسة جمال (2010) "**تسوية النزاعات الحدودية بالطرق السلمية اليمن أنموذجاً" وقد هدفت الدراسة التعرف على تسوية النزاعات الحدودية بالطرق السلمية**".

وقد استخدمت الدراسة منهج تحليل النظم وقد قسمت الدراسة إلى أربعة فصول خصص الأول منها لبيان ماهية العلاقات الدولية وتطورها من ناحية والتعريف بالدولة باعتبارها أهم الفاعلين الرئيسين في العلاقات الدولية من ناحية أخرى ومن ثم التطرق إلى نظريات القوة في العلاقات الدولية مروراً ببيان أهمية الموقع الجغرافي باعتباره من أهم مكونات القوة التي تمتلكها الدولة وصولاً إلى بيان الحدود من حيث نشأتها وخصائصها وأنواعها والوظائف التي تؤديها وانتهاء بالنزاعات الحدودية وبيان أسبابها ووسائل التسوية المختلفة والآثار الناجمة عنها وكل ذلك يشكل في مجمله الإطار النظري للدراسة.

أما الفصل الثاني والذي خصص لبيان نزاعات الحدود اليمنية فقد ضم ثلاثة مباحث، الأول تناول بيان الموقع الجغرافي لليمن (فلكياً ــ بحرياً ــ برياً) والثاني تضمن وصفاً لطبيعة التطورات والمراحل التي مر بها اليمن حتى وصل إلى ما هو عليه اليوم أما البحث الثالث فقد خصص لبيان

المشكلات الحدودية لليمن والمراحل المختلفة التي مرت بها تلك المشكلات. أما الفصل الرابع وهو آخر فصول الدراسة فقد تم تخصيصه لبيان الآثار الناجمة عن عمليات التسوية حيث تم تخصيص المبحث الأول منه لبيان الآثار الداخلية على العديد من الجوانب بدءاً ببيان الأثر المباشر لعمليات التسوية المتعلقة بطبيعة التغيرات التي طرأت على النطاق الجغرافي بعد ذلك تم إظهار الأثر الاقتصادي بتلك الانعكاسات التي وقعت على المنظومة التشريعية والقانونية ذات الصلة بالنظام الاقتصادي أما المبحث الثالث فقد تطرق إلى الآثار الناجمة عن عملية التسوية باتجاه المنظمات الإقليمية والدولية. أما أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة فتمثلت في بناء النموذج اليمني لتسوية النزاعات الحدودية بالطرق السليمة بالإضافة إلى تلك النتائج التي تتصل بطبيعة موقع اليمن وحدوده السياسية والجغرافية وكذلك النزاعات الحدودية ووسائل تسويتها والآثار الناجمة عنها وفي النهاية تم تقديم جملة من التوصيات والمقترحات.

– دراسة إسماعيل (2010) بعنوان "**المساعي الحميدة في حل النزاعات الدولية الخلاف الحدودي السعودي/ القطري دراسة حالة**".

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على المساعي الحميدة في حل النزاعات الدولية الخلاف الحدودي السعودي/ القطري، وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي.

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- تعد المساعي الحميدة إحدى الوسائل السلمية المتبعة إلى جانب وسائل أخرى في حل المنازعات الدولية، ويمكن مساندة هذه الوسيلة بوسائل سلمية أخرى كالمفاوضات والوساطة، وهي غالباً لا تستخدم لوحدها؛ ولم يرد نص صريح حول استخدام المساعي الحميدة كوسيلة لحل المنازعات الدولية في الميثاق الخاص بالأمم المتحدة وإن كانت تفهم من السياق.

- نصت اتفاقية لاهاي1907 على استخدام المساعي الحميدة في حل النزاعات الدولية.

- دراسة الفرجات (2010) بعنوان "**النزاع حول واحة البريمي بين عامي (1949 – 1974)**".

تناولت هذه الدراسة بحث النزاع حول واحة البريمي، كمثال على القضايا الحدودية العالقة بين الدول العربية المختلفة، والتي تمثّل شكلاً من أشكال التنازع الذي تركه الاستعمار بين الدول العربية أثناء وجوده فيها، ومن الواضح أن هذا النزاع ظلّ مرتبطاً بصراع النفوذ الذي كان سائداً بين الدول الكبرى في العالم في القرن العشرين، ولهذا لم يكن مجرّد خلاف محلّي بقدر ما كان خلافاً يحمل الطابع الدوليّ بين عدّة دول عربية، كما هو معلوم فإن هذا النزاع دار بين دول ثلاث هي: المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات وسلطنة عُمان. وهدفت الدراسة إلى بيان أوضاع واحة البريمي خلال الأعوام 1949 – 1974، والنزاع الناشب حولها، وما أفرزه هذا النزاع من معطيات فرضت نفسها على الواحة وأهلها واستمرت نتاجها في الأعوام اللاحقة لفترة الدراسة، وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها أول دراسة تاريخية عن هذا الموضوع، تقدم وصفاً تحليلياً للنزاع حول واحة البريمي خلال الفترة المذكورة.وتكونت الدراسة من أربعة فصول وخاتمة، حيث تناول الفصل الأول منها: أهمية واحة البريمي الإستراتيجية والاقتصادية من خلال تناول الموقع والحدود والتقسيمات الإدارية والأهمية الاقتصادية وسكان البريمي. أما الفصل الثاني فتناول الخلاف السعودي البريطاني حول واحة البريمي من خلال بيان أسباب الخلاف وتدخل السعودية في واحة البريمي والتحكيم الدولي والدعوى السعودية. بينما تناول الفصل الثالث النزاع السعودي الإماراتي العُماني حول واحة البريمي، وجاء الفصل الرابع لعرض الموقف العربي والدولي من النزاع في واحة البريمي. وارتكزت هذه الدراسة على الوثائق البريطانية كمصدر أولي لمجمل البيانات الواردة في متنها، إضافة إلى مجموعة من المصادر والمراجع: العربية والانجليزية.

- دراسة النعيم (2011) بعنوان: "**النزاعات الحدودية بين الدول الناشئة: النزاع الحدودي البحريني- القطري 1935-2001**".

وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي ينصرف التركيز هنا إلى النزاع الحدودي البحريني – القطري حول تخومهما البحرية المشتركة في خليج البحرين بصورة أساسية، والتي ظلت محل شد وجذب لستة عقود ونيف. ففي الوقت الذي ظل خليج البحرين مسرحاً لنشاطات بحرية لمواطني الطرفين وغيرهم قبل تصاعد رائحة النفط في ثلاثينات القرن العشرين، فقد آذن ظهور الذهب الأسود ببداية مرحلة تسابق محموم بين الشركات المعنية والجارين العتيدين لتأكيد التبعية السياسية لمنطقة التخوم البحرية المشتركة، أو أكبر جزء ممكن منها، لكل منهما. راوح هذا النزاع الطويل بين الخمود والنشاط؛ وبينما ترك البريطانيون بصمتهم في المراحل الأولى لهذا النزاع، عبر فرض قرارين رسما خطاً بحرياً (في عامي 1939 و 1947)، فإنه تواصل بعد حصول الطرفين على استقلالهما. وقد حتى وضعت محكمة العدل الدولية – بموافقة الطرفين – نهاية قانونية له بقرار نهائي وملزم في مطلع القرن الحالي.

ما يميز الدراسة موضوعياً:

تناولت الدراسات السابقة العديد من الموضوعات مثلاً النزاع حول واحة البريمي بين عامي (1949 – 1974). والنزاعات الحدودية بين الدول الناشئة: النزاع الحدودي البحريني-القطري 1935-2001.، أما الدراسة الحالية فتعد من الدراسات القليلة حسب حدود علم الباحث التي تبحث مشكلة الحدود الكويتية العراقية وأثرها على توجهات السياسة الخارجية الكويتية، حيث أن هذه المشكلة حازت على اهتمام عالمي، كما أنها كانت متشعبة، مما يتطلب مزيد من التوضيح والتحليل، مما يشكل إضافة للمكتبة السياسية العربية.

منهج الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة المنهج التاريخي من خلال استعراض الاتفاقيات التي تم عقدها بين البلدين الكويت والعراق في إطار قضية ترسيم الحدود بين الطرفين كما تستخدم المنهج التحليلي مـــن خـــلال تحليل توجهات السياسة الخارجية لكلا البلدين في ضوء الاتفاقيات والمعاهدات التي تم عقدها.

الفصل الثاني

التأصيل النظري للحدود

تمهيد:

تعد الحدود من أهم العناصر المؤثرة في العلاقات الدولية، إذ إن ترسيم الحدود وتخطيطها بين الدول قد يؤدي إلى نزاعات وحروب عديدة (السلامات، 2010: 6)، ويمكن القول أن النزاعات الحدودية الدولية تتسم بشموليتها، فيمكن أن تحدث في المجتمعات المتباينة في عاداتها وتقاليدها وأعرافها، أو في المجتمع الواحد رغم ترابط القوى الممثلة لهذا المجتمع في تاريخها وعاداتها وأعراقها وأفكارها، ومن أمثل هذا النوع من الخلافات، النزاعات الحدودية العربية – العربية، إذ بدأت الوحدة الجغرافية العربية تشهد تقسيمات كثيرة مع بدايات السيطرة الاستعمارية على الوطن العربي، إذ سعت الدول المستعمرة إلى تفتيت أقاليمه الجغرافية إلى دويلات صغيرة متناحرة فيما بينها، بهدف استمرارية السيطرة عليها، والتحكم بطرقها التجارية، واستغلال ثرواتها الباطنة، ولعل هذه الحدود المصطنعة ساعدت في إيجاد نزاعات حدودية بين بلدان الوطن العربي عامة، حيث لا توجد حدود طبيعية واضحة المعالم بين أجزائه، وقد أثيرت هذه المشكلات مع انتهاء مرحلة السيطرة الأجنبية وحصول تلك البلدان على استقلالها السياسي، يمكن دراسة واقع الحدود بين العراق والكويت ودوره في إشعال العديد من الأزمات المستمرة بين البلدين بوصفها أنموذجاً للنزاعات الحدودية العربية العربية (الشابي، 2009: 531).

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الحدود (المضمون والمعنى).

المبحث الثاني: النشأة السياسية للحدود.

المبحث الأول

الحدود (المضمون والمعنى)

إن دراسة الحدود للدول وخاصة الدول حديثة النشأة تعد من الأمور الهامة، ومن الدراسات المحورية في تاريخ الدول، لأن دراسة مسألة الحدود وتحديداً في دول العالم الثالث تزداد أهميته في ظل الحساسية في العلاقات ما بين الدول المتجاورة، لذلك ظهرت العديد من الإشكاليات والخلافات الحدودية بين دول المشرق العربي عامة، والخليج العربي خاصة، بسبب الارتباط بسياسات الدول الاستعمارية، والتي تتنافس فيما بينهما على المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية، خاصة في ظل توافر النفط بكميات كبيرة، مما جعل الحدود تنتقل من عامل أمان واستقرار إلى عامل توتر وتنافس محلي وإقليمي ودولي، ولعل من أبرز المشكلات الحدودية توتراً، الحدود العراقية الكويتية والتي تعود مشكلتها لأسباب تاريخية وعوامل سياسية واقتصادية.

المطلب الأول

الحدود لغة ومضمونا

لبيان مفهوم الحدود , لابد من الإشارة للتطور التاريخي للمفهوم .فكما هو معروف إن فكـــرة الحدود رغم جذورها التاريخية التي تغوص في القدم، وترتبط بفكرة الملكية عند البشر في المجتمعـــات القديمة أذ كان لكل تجمع بشري نطاق من الأرض يمارس فيه الصيد لإشباع حاجاته من الطعام والكساء . وبديهي انه كان يعمل على حماية هذا الحيز من الدخلاء , وكانت تشعر تلك الجماعات بان حقوقها أو سلطانها لدائرة إقليمية يجب إلا تتعدى نطاقها (سلطان، حامد،1962: 468) ويعدُ تعديِ قبيلـــة علـــى المنطقة الخاصة بأخرى خرقاً وتجاوزا يستدعي الخلاف والخصام وقد يؤدي إلى نشوب القتال .ومـــن الأمور التاريخية إن فكرة الحدود التاريخية لم تتبلور إلا بعد معرفة فنون الزراعة وما صاحبها عادة من صناعات منزلية وتجارية محلية . فالزراعة تقتضي الإقامة الطويلة في مكان ثابت لا يتغير.

و كما يرتبط أيضا بظهور فكرة التملك الفردي والجماعي والحاجة إلى إقامة حدود أو فواصل تميز الملكيات الخاصة عن بعضها وإيجاد نوع من السلطة العليا للفصل في الخلافات التي تقـــوم بـــين المالكين, وقد تبلورت فكرة الحدود الثابتة سريعا عند الجماعات الحضرية التي استقرت حياتهـــا علـــى قطاع معين من الأرض (توفيق، 1993: ص166).

وأريد للحدود عندهم إن تكون علامات ثابتة تقوم الطبيعة برسمها , أو تعينها على نحو لا يثير الشك في معناها أو المقصود من مدلولها , فوصفت الحدود عندهم بأوصاف الدوام والخلود الأبدي. فكان القصد من تعيينها حماية الأملاك , والوقاية من العدوان الخارجي . وكثيرا ما كانـــت الجماعـــات القديمة تلجا إلى إقامة الأسوار وحفر الخنادق، إلا إن الفواصل الطبيعية كانت هي الأكثر ثباتا والأوفر

حماية وكان يعول عليها في هذا الشأن , وكانت تمثل مناطق انفصال وليس مناطق اتــصال(ســلطان، حامد،1962: 468).

فقد عرف الرومان حدوداً ثابتة لإقليم الإمبراطورية (Limes imperi) واخذوا عن اليونـــان الفكرة التي اقتبسها هؤلاء من شعوب آسيا الصغرى في تعيين الحدود على أساس الأنهار فعّدوا الدانوب , والراين حدود الإمبراطورية وكذلك الشعوب الجرمانية التي عّدت الغابات والجبال دون الأنهار حدوداً لهم وفق اعتبار الحماية ولا أدل على ذلك من طلب الزعيم (افيلا) من بيزنطة أن تترك نطاقا بعــرض (200) كم جنوب الدانوب خالية من السكان , وكذلك ما كان يقوم به البارونات الإنكليــز مــن تــرك مساحات غير مستخدمة على طول الحدود بين انجلترا واسكتلندا وذلك لغرض تامين الحماية (رياض، 1979: 200).

الحدود هي واقع سياسي يتم الاتفاق عليها بين دولتين أو أكثر من أجل تحديد ملكية دولـــة مـــا وسلطتها وسيادتها وقوانينها بالنسبة للدول التي تجاورها أو تحاددها، وتتمثل الحدود بالنقاط التي تبـــدأ وتنتهي عندها سيادة وسلطة وملكية وقوانين دولة بالنسبة لجيرانها، وتوضح فقط على خرائط الجغرافية السياسية بشكل خطوط هندسية تتبع ما أتفق عليها في تعيين وفصل أراضي كل دولة عـــن الأخـــرى، وتشمل الحدود فضلاً عن سطح المساحة الأرضية الغلاف الجوي والمياه الإقليمية حسب ما أتفق عليـــه بالأعراف الدولية سواء أكانت اتفاقات انفرادية أم جماعية.

إن مصطلح الحدود (Boundary) هو ظاهرة قانونية شرعية تعترف بها الدول صاحبة العلاقة فــضلاً عن المجتمع الدولي (عبد الوهاب والهيتي، 1989: 125)، ولها دور سياسي رئيسي في العلاقة الدولية وفي السياسة العالمية فهي محاولة من الإنسان لوضع خطوط وهمية فاصلة على اليابسة والماء، وقـــد كان (فريدريك راتزل) من أوائل الجغرافيين المحدثين الذين تناولوا مشكلة تعريف الحدود فـــي كتابـــة

(الجغرافيا السياسية) عام (1895م)، يذكر أن مناطق الحدود (التخوم) هي المكان الذي يشير إلى نمو أو تقلص الدول، أما خط الحدود فليس سوى تجريد لهذه المناطق ويقع فيها جزء كبير من ثقـل التـوازن السياسي للدولة (رياض، 1979: 196).

يقصد بالحدود وهي جمع حد : التمييز بين شيئين خشية اختلاطهما ، ويقال حدد الدار أي جعل له حداً وحدد الأرض أقام لها حدا، وكذلك يقصد بها منتهى الشيء حده وتميزه عن الشيء،والمحدد هو المعين بحدوده (معلوف، 1423: 120)، ويقال فلان حديد فلان ، إذا كانت أرضه إلـى جانـب أرض الأخر (النزاوي، 1959: 171). فالحد هو المنع (الرازي، 1955: 53)، ومنه سمي البواب حداداً لمنعه الناس عن الدخول في الدار (الأنصاري، 1411: 80).

وفي الشريعة الإسلامية : تطلق كلمة الحدود كمجموع لما مفرده حد , والحـدود موانـع وزواجر لئلا يتعدى العبد عليها ويمتنع بها .فهي عقوبات ورد النص عليها من لدن الشارع الشريف ولا يجوز التعدي عليها بالزيادة والنقصان وهذه الحدود مثل حد الزنا , السرقة , وشرب الخمر .... الخ .

وتتميز مناطق وخطوط الحدود ببعض الخصائص والصفات الجغرافية والسياسية التي تفـرق بينها كما تفرق أيضاً بين أثرها على الأوضاع والمشكلات السياسية، إذ أن مناطق الحـدود / التخـوم (Frontieres) هي نطاقات من الأرض تشمل مساحات صغيرة أو كبيرة تخضع لتغيير مستمر نتيجـة للمؤثرات البشرية التي تعدل في طبيعتها واستخدامها (عقيل، 1967: 31).

المطلب الثاني

الحدود فكرة واصطلاحا

الحد يقصد به: خط وهمي يفصل قطعتين من الأرض أحداهما عن الأخرى وهذا ما جاء في قاموس (Jowett) ولعل التعريف السالف تنقصه الدقة، كونه يخلط بين التعريف لغة واصطلاحاً، لذلك نجد من عرف الحد بشكل أكثر دقة، كون التعريف السابق ارتبط بمفاهيم تتناسب والمدة الزمنية وتطور وسائل القوة والسيطرة آنذاك، وفي مجملها وسائل بدائية تهدف لإشباع الحاجات الأساسية للإنسان عن طريق الزراعة والصيد. لهذا عرف (Lyde) الحدود بأنها تبدو كأبعد حد للمنطقة التي يعيش فيها الناس والتي يمكنهم إن يحصلوا منها على احتياجاتهم الضرورية من الطعام، بعد ذلك ظهر تعريف الحدود مرتبط بالسيادة والسيطرة فعرف (Adami) حد الدولة انه الخط الذي يعين حدود المنطقة التي تستطيع الدولة إن تمارس سيادتها عليها، وكما نجد من بين فقهاء القانون الدولي من يعرفها إنها (cakwurah، 1967: 9): خطوط ترسم على الخرائط لتبين الأرض التي تمارس فيها الدولة سيادتها والتي تخضع لسلطانها والتي لها وحدها حق الانتفاع بها واستغلالها، وتعين هذه الحدود من الأهمية بمكان إذ عندها تبدأ سيادة الدولة صاحبة الإقليم وتنتهي سيادة غيرها، ووراءها تنتهي سيادتها وتبدأ سيادة غيرها (أبو هيف، 1995: 287).

وعرفه آخرون بأنه الخط الذي يحدد المدى الذي تستطيع الدولة ممارسة سيادتها فيه ويفصل بين سيادة هذه الدولة اوالدول الأخرى المتجاورة، وعليه فإن الحدود تعد بمثابة الخطوط التي تحدد المدى الذي تستطيع الدولة ممارسة سيادتها فيه ، إذ عندها تبدأ سيادة الدولة صاحبة الإقليم وتنتهي سيادة غيرها، وبالتالي يعبر عن نبض كل من الدولتين، فهي ظاهرة سياسية يُتفق عليها بين دولتين أو أكثر من اجل تحديد ملكية وسلطة وسيادة وقوانين دولة بالنسبة للدولة التي تجاورها أو تحاددها، فهي

الخطوط التي تشكل الإطار الخارجي للمساحة التي تقع تحت السلطة، فلكل دولة حدود تعين نطاق إقليمها الأرضي، وللحدود الدولية أهمية سياسية وقانونية كبرى لان الدولة تمارس سيادتها داخل حدودها، فعند الحد تنتهي سيادة دولة وتبدأ سيادة دولة أخرى.

مما سبق يتبين ما يأتي:

1- إن الحدود كانت تخضع للقانون الداخلي فقط اذ كان يجري تعيينها من جانب واحد وبطريقة تحكمية.

2 – إن بعض التعاريف التي وردت مثلت عوامل أخرى تتعلق بالمجتمع البدائي الذي كان يعتمد على الصيد أو الزراعة في العصور القديمة والوسطى ومع تتطور الحياة واهتمام الدول بالإقليم تغيرت المفاهيم وأصبح التعريف يرتبط بمفهوم السيادة كما سبق بيانه(بدر الدين، 1998: 32).

3 – يتضح إن التعريف الذي أورده (Lyde) بوصفه الحدود كرقعة من إقليم الدولة (Territoire) هو ما ينطبق عليه وصف التخوم (Frontiers)، ويفتقد الدقة في التحديد كونه اعتمد على معيار السكان ونشاطهم في كسب معيشتهم فإن كان ذلك مقبولاَ في العصور الماضية فليس له قبول حاليا.

4 – إذا كان التعريف الذي يفترض إن الحد هو خط يفصل بين إقليم دولة تمارس سيادتها حتى هذا الخط وإقليم دولة أخرى تبتدأ سيادتها من وراء هذا الخط.

أكثر قبولا..، فان التعريف الأقرب هو الذي أورده (Oppenheim) والذي ينص على إن الحدود هي تلك الخطوط (الوهمية التي تفصل إقليم دولة عن إقليم غير مملوك أو عن أعالي البحار)، ويؤخذ على هذا التعريف أنه يقيم العلاقة بين الدولة والإقليم على أساس الملكية ولم يعد ذلك مقبولا، إذ أصبحت العلاقة هي علاقة اختصاص، والتعريف الأكثر دقة هو الذي أخذ به الدكتور. محمد سامي عبد الحميد بقوله: ينصرف اصطلاح الحدود على وجه العموم إلى مجموعة الخطوط الوهمية المرسومة

على سطح الكرة الأرضية أو أعلاه ، بغرض الفصل بين إقليم دولة بعينها وما يتاخمها من أقاليم الدول الأخرى أو المناطق غير الخاضعة أو غير الجائز إخضاعها لسيادة أي من الدول (عبد الحميد، 1989: 156)، على اعتبار أنه جامعاً مانعا إذ إن سطح الكرة الأرضية يشمل اليابسة والمياه سواء كانت مياه بحرية أو نهرية.

إن فكرة الحدود ارتبطت ولمدة طويلة مع فكرة العوائق الطبيعية التي كان يراها البشر حدوداً لمجتمعاتهم سابقا، بيد إن هذا لم يمنع من وجود حدود أقامها البشر بأنفسهم كما أسلفنا مثل سور الصين العظيم . وبتطور الدولة الحديثة غرب أوربا إبان انهيار الإمبراطورية الجرمانية بدأت الحاجة تظهر لحدود أكثر دقة وتحديد بعد مؤتمر(وستفاليا) المنعقد في عام (1648) الذي يعد مؤتمراُ تاريخياُ لبدء نشأة نظام الدولة الحديثة الذي استمر في أوربا حتى اندلاع الثورة الفرنسية.

فصار التحول من مفهوم الحدود في العصور الوسطى إلى العصور الحديثة مرتبطا اشد الارتباط بظهور الدولة القومية، وبذلك أصبحت الحدود ظاهرة دقيقة ومؤكدة داخل الحدود الحاضرة إذ يجب إن تكون حدود الدولة واضحة ودقيقة وليس عبارة عن مساحات شاسعة مترامية الإطراف بين الدول .

المبحث الثاني

النشأة السياسية للحدود

ما يسترعي الانتباه هو الظاهرة الدولية، على أساس إنها ظاهرة سياسية، فلكل دولة حدود تعين نطاق إقليمها الأرضي، وللحدود الدولية أهمية سياسية وقانونية كبرى لان الدولة تمارس سيادتها داخل حدودها , فعند الحد تنتهي سيادة دولة وتبدأ سيادة دولة أخرى.

وترجع فكرة نشأة ترسيم الحدود السياسية للمنطقة العربية إلى أوائل القرن المنصرم بدخول الاستعمار الغربي منذ 1914 بدء الحرب العالمية الأولى، ومنذُ ذلك الحين اتخذت الدول بالحفاظ على أهمية المساحات الأرضية التابعة لها حيث احتمالية وجود المعادن والثروات الإستراتيجية كـ (النفط والغاز الطبيعي... الخ).

فأصبح للحدود دور مهم في تشكل العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول ومشكلات الحدود من أهم أسباب التوتر والاحتكاك بين الدول المتجاورة وهي تؤثر بصورة فعالة على أوضاع السكان على جانبي الحدود، فقد تكون للحدود ذات تأثير إيجابي على المدن والقرى المجاورة لخطوط التماس إذا كانت العلاقات السياسية بين الدول جيدة وقد تكون ذات تأثير سلبي إذا كانت هناك خلافات قائمة على الحدود بسبب خلاف على بعض الظواهر الطبوغرافية.

فإننا نجد أن الحدود غالباً ما تضيف بعداً جديداً للرؤية، وقد تتخذ الظواهر الطبيعية خطاً لتحديد خط الحدود ومنها كالجبال مثلاً وكما هو الحال في جبل (التنف) الذي يعمل كفاصل للحدود (العراقية ـــ السورية ـــ الأردنية)، وبالنسبة للمنطقة العربية بأسرها يعد مفهوم الحدود الدولية (International Boundaries) مفهوماً دخيلاً على دول المنطقة ولاسيما في المناطق الصحراوية التي يكثر فيها التنقل والترحال عند البدو الرحل، فالحدود عند القبائل غير معروفة بدقة بالرغم أن موارد الماء والينابيع

وأماكن الرعي معلومة ومحددة، وفي مناطق الاستقرار البشري توضع الحـدود بدقـة تامـة لتوزيـع الملكيات الزراعية (السرياني، 2001: 60).

وباتخاذ الإجراءات بتحديد الحدود وتثبيتها نهائياً ورسمياً يؤدي إلى استقرار واستقلال وثبـات للكيان السياسي القائم بحد ذاته وتوطيد العلاقات الثنائية بين الكيانين المتجاورين سياسياً وبدوره يعمـل على الابتعاد قدر الإمكان عن حدوث خروقات ومشاكل بين البلـدين المتجـاورين إذ أن الخروقـات الحدودية قد تؤدي إلى حدوث مشاكل ونشوب الأزمات خاصة فيما إذا استنفذت المساعي الدبلوماسـية بين البلدين والوصول إلى حالة الحرب كما هو الحال في الحدود العراقية الإيرانية التي أدت إلى نشوبها عام (1980م) وكذلك الحدود (العراقيةـالكويتية) عام (1990م).

المطلب الأول

أنواع الحدود وأشكالها

هناك عدة تصنيفات للحدود (عبد الوهاب، 1977: 55)، إلا إنها جميعا تتفق على تقسيمات رئيسة كما سنبين، ولعل أبرزها:

1. **الحدود الدولية الطبيعية:**

أي تتبع الظواهر الطبيعية لسطح الأرض المختلفة والمتمثلة بقمم الجبال أو سفوحها والأنهار بمجاريها أو ضفافها والمستنقعات والصحارى والسهول، وهذا يعكس المفهوم الطبيعي لنشأة الدولة، وهو أول وأقدم وسيلة استخدمها الإنسان كحدود فاصلة تمنع تقدم الجماعات البشرية وتقوم بوظيفة الحماية، وأهم الظواهر الطبيعية التي تعتمد في تخطيط الحدود هي (عقيل، 1967: 65):

أ. الجبال : تعتبر الجبال حواجز طبيعية ثابتة ولها خصائص دفاعية منيعة بالنسبة للدولة، إذ يتماشى خط ترسيم الحدود في السلاسل الجبلية أما مع قممها أو مع أجزاء منها، من أمثلتها الحدود الجبلية الفاصلة بين العراق وإيران التي تمتد مع سلسلة جبال زاجروس لمسافة طويلة، وبالرغم من إنها لا تمتلك خاصية التغيير الطبيعة لموقعها كالأنهار التي تغير مجاريها بين فترة وأخرى فإنها لا تخلو من مشاكل بين الدول المتحاددة ولاسيما فيما يتعلق بتقسيم المياه والإنتفاع بها أو لأسباب اقتصادية أو مواقع إستراتيجية مهمة، وتوجد طرائق عدة لتخطيط الحدود في المناطق الجبلية فمنها ما يتماشى مع خط قمم الجبال أو مع خط تقسيم المياه لها وهذا الأخير هو الأكثر الحدود الجبلية دواماً في الأحوال الطبيعية التي تتماشى مع النيات الحسنة لحسن الجوار التي تخلو من المطامع، ومع ذلك قد تحدث المشاكل وتتغير العلاقات الدولية لأن خط قمم الجبال وخط تقسيم المياه لا يتطابقان بسبب خط تقسيم المياه وهو خط على الخريطة فقط، أما على الطبيعة فان المنطقة ذات مساحة تتغير تبعاً للارتفاع ودرجة الانحدار

ونوع الصخور وعوامل التعرية المتعددة، ومثال على ذلك سلاسل جبال البرانس والتـــي تكـــون حـــداً فاصلاً بين فرنسا وأسبانيا، وتصاحب عملية التخطيط للحدود الجبلية عدة صعوبات بـــشرية وهندســـية وطبيعية فتستدعى لجان تخطيط الحدود وتبذل عناية فائقة لأن خط تقسيم المياه وأعالي القمم والـــسفوح الجبلية لا تكون غالباً خطاً مستقيماً بل خطوطاً متعددة منفصلة متباعدة.

ب. الأنهار: تعد الأنهار من المظاهر الطبيعية المهمة في حياة الإنسان كونها مـــصدراً غنيـــاً للثـــروة الاقتصادية للبلاد حيث الثروة السمكية التي تحتويها، وهي أيضاً مصدراً لديمومة الحياة وضرورية كطرق للنقل في المناطق التي يتعذر الوصول إليها واستخدمت كحدود طبيعية فاصلة بين الدول ألا إنها لا تخلو من جوانب سلبية فجميع الأنهار تعمل عوامل التعرية والنحت بشكل مستمر على ضفافها مما يؤدي إلى تغيـــر النهر اتجاه مجراه أو توسيع مساحة مجرى النهر كما هو الحال في نهر شط العرب الفاصل المشترك بين العراق وإيران فاتخذ كل من الجانبين طريقة لحل المشكلة وذلك بوضع السفن المستهلكة أمام جرف النهر لتعمل كرادع يردع الأمواج النهرية التي ترتطم بجرف النهر مما يؤدي إلى حماية الجـــرف مـــن عمليـــة التعرية المستمرة، وإن هذه الأنهار تؤدي إلى مشاكل بين الدول في حالة اتخاذها كحدود سياســـية دوليـــة فاصلة بينهما مما يتطلب إعادة النظر بهذا التغير الذي أحدثه النهر وإعادة ترسيم خط الحدود الذي يتماشى مع ضفاف مجرى النهر كما هو الحال بين سوريا وتركيا بخصوص نهر دجلة، أو مع خط تالوك النهر أي مع أعمق نقطة لجريان المياه في النهر كما هو الحال في نهر شط العرب بين العراق وإيران حيـــث تـــم الاتفاق عليه عام (1975م) في مؤتمر الجزائر لامتداد خط الحدود بوسط مجرى شط العرب معتمداً علـــى (خط التالوك) تاركه الجانب الأيمن للعراق والجانب الأيسر لإيران فيجتاز عبادان والمحمرة حتى إذا مـــا وصله إلى نقطة شمال المحمرة بمسافة (25 كم) تقريباً تركه شط العرب، وكذلك الحال بين العراق وسوريا

بالنسبة لنهر دجلة حيث الضفة الشرقية ضمن السيادة العراقية والضفة الغربية ضمن السيادة السورية وهنا يكون النهر مشترك السيادة (عبد الوهاب والهيتي، 1989: 127).

ج. الصحارى: تعتبر الأقاليم الصحراوية مناطق حدود جغرافية تفصل بين الأقاليم الطبيعية الأخـرى على جانبيها وهي مناطق حدود حامية تقف عقبة أمام الجماعات والجيوش التي تحاول اختراقها فهي تعتبر حدوداً حاجزة بشكل عام على الرغم من أن الكثير من القوافل التجارية عبر التاريخ كانـت تمـر عبـر الصحراء ألا إنها كانت على دراية بالموارد المائية من العيون والواحات والآبار، ومن هـذه الـصحاري الحاجزة الصحراء الكبرى التي وقفت عائقاً أمام توغل الجماعات الأوربية العابرة للبحر المتوسـط إلـى أراضي الوطن العربي في الأزمنة القديمة، ألا إنها فقدت قوتها السابقة في الحماية لتقدم التطور التكنولوجي بطرق المواصلات وأساليب القتال الحديثة، فأمكن الروس من استعمار أواسط آسيا ونجح الفرنسيون فـي الوصول إلى قلب الصحراء الكبرى ونظموا خطوطاً منتظمة للنقل في النيجر، فأصبحت لها شـأن مهـم، ولاسيما بعد اكتشاف الثروات المعدنية كـ (النفط والغاز) مع هذا ستظل الصحارى أقاليم صعب التعامـل معها وعامل فصل ما دامت الموارد الأساسية للحياة غير متيسرة دوماً ويتبع ذلك ندرة عدد السكان بها.

ولاستغلال الصحارى يصعب تحديد الحدود السياسية فيها كونها جرداء وتخلو مـن التـضاريس المعقدة والبارزة بل تتصف بانبساطها واستوائها لمسافات شاسعة لذا يلجأ الإنسان إلـى وضـع الخطـوط الهندسية المستقيمة التي تتماشى أحياناً مع خطوط الطول أو دوائر العرض أو تتصل بين نقطتين بارزتين، وتوضح بأسلاك شائكة أو أحجار أو دعامات إسمنتية على أبعاد قريبة وتنتشر المخافر ومراكـز التفتـيش الجمركي، ويتم تحديد الصحارى بالخطوط الهندسية إذا ما وجدت الموارد المعدنية المهمة ضمن نطاقـات الحدود حيث تسعى الدول للاستيلاء عليها كونها مصدر قوة ونمو اقتصادي، وللابتعاد عن المشاكل الناجمة عن نطاقات الصحارى تعقد الاتفاقيات بين الدول المتجاورة لكثير من القضايا المهمة بهدف حسن الجـوار

لاسيما أن تلك المناطق التي يرتادها البدو الرحل وشبه الرحل هم قبائل متعددة ولا يعيرون أهميــة لخــط الحدود الذي فصل أراضيهم بل ينتقلون وراء المراعي والوديان والواحات للحفاظ على ديمومـــة حيــاتهم، ومن الأمثلة على الحدود السياسية التي تخترق الصحارى في الوطن العربي هي الحدود العراقية مع دول الجوار الجغرافي من جهة الغرب ومعظم الحدود للدول العربية في شمال أفريقيا (الراوي، 1975: 120)، وعلى الرغم من الاتفاقيات السياسية على الصحارى يصعب الالتزام بها إلى حد كبير كمــا حــصل عــام (1990م) بخصوص الحدود الدولية (العراقية ــ الكويتية) وانتهاك تلك الاتفاقيات باستغلال الموارد النفطية في منطقة الحدود بالاستغلال غير الشرعي مما أدى إلى حدوث أزمة سياسية ونــشوب الحــرب وبعــدها القطيعة التي دامت فترات طويلة من الزمن.

وكذلك بالنسبة للحدود (العراقية – الأردنية) إذ تم تغيير مسار الخط الحدودي بعقد معاهدة مشتركة عام (1984م) بين الطرفين وعينا مندوبين مفوضين عنهما فللمملكة الأردنية الهاشمية نائب رئيس الوزراء وعن الجمهورية العراقية وزير الداخلية واتفقا وفقاً للمادة الأولى من معاهدة الحدود الدولية وأقرت اللجنـــة بتحديدها في محاضرها الموقعة في الرطبة بتاريخ (10 / كانون الأول / 1980 م) و(14/كــانون الثــاني /1981م)، وفي عمان بتاريخ (28/ شباط /1981م)، وفي بغداد بتــاريخ (28 / آذار / 1981م)، وفــي الرطبة (28/ نيسان / 1981م)، وفي طريبيل (26/ تشرين الثاني /1981م)، والتي ثبتــت بـــــ (62) دعامة شيدت بين دعامة الحدود (العراقية ــ السعودية) المشتركة في جبــل (عنــزة) ذات الــرقم (265) ودعامة الحدود العراقية – السورية المشتركة في جبل (التنف) ذات الرقم (1) كما حددت إحــداثيات هــذه الدعامات بموجب قوائم الإحداثيات ورسمت حسب تسلسل الدعامات على مرتسم مقياس (1:200.000) من قبل اللجنة المشتركة، وكانت في السابق تمتد الحدود بشكل مستقيم بين نقطتين شمالية وجنوبية هما الجبلين

الآنفين الذكر إلا إن بعد أن عقدت هذه المعاهدة حدث هناك تغيرات في الجزء الجنوبي من خط الحدود الدولي (السعدون، 1970: 66).

وقد أقرت لجنة الحدود الفنية المشتركة صحة تثبيت الدعامات المذكورة والبالغ عددها (62) دعامة وأن تكون المساحات متبادلة بين الأراضي العراقية والأراضي الأردنية والتي هي أساساً أراضي عراقية إذ زحفت الأردن إلى عمق الأراضي العراقية مسافة (2كم) على طول الحدود قبل توقيع هذه المعاهدة وطبقاً لتعديل خط الحدود الأصلي بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العراقية تكون المساحات المتبادلة متساوية وقدرها (70كم2)، ثم أعدت بعد ذلك خريطة طبوغرافية للمنطقة بمقياس (1:25.000) لخط الحدود ونقلت بعدها الممتلكات الوطنية التي تغيرت تبعيتها الوطنية أثر تحديد الحدود الدولية بين البلدين بموجب هذه الاتفاقية.

وخسر العراق منطقة غنية بالموارد المعدنية كحقول الغاز الطبيعي وبعض آبار النفط في منطقة طريبيل العراقية القريبة من منطقة رويشد الحالية وتراجعت حدود العراق ومخفرُهُ الحدودي إلى مسافة (2كم) عمق داخل العراق وباتجاه الجنوب يوجد مطار جوي كبير جداً تابع للأراضي العراقية فعندما عدلت وتراجعت الحدود داخل العراق انقسم المطار المسمى (خريبط) إلى نصفين بين العراق والأردن، وقد تم هذا الاتفاق بالاعتماد على خرائط الانتداب البريطاني عام (1928م) (رياض، 1979: 196).

2. الحدود الدولية المصطنعة (غير الطبيعية):

هي التي يقيمها الإنسان من دون اعتبار للظواهر الطبيعية بل مصطنعة يعتمد بها على الخطوط الفلكية أو الهندسية أو الثقافية، ويمكن اعتبارها حديثة التكوين عن سابقتها وهي نوعان:

أ. الحدود التحكيمية أو الاتفاقية: تلك الحدود التي لا تتقيد بالظواهر الطبيعية ولكنها تبنى على أساس الاتفاق أو التحكيم وترسم هذه الحدود على شكل خطوط مستقيمة أو هندسية بإتباعها الخطوط الفلكية أو تشكيل

زوايا مع هذه الخطوط لهذا يسهل عملية توضيحها على الخرائط، وان معظم الحدود في الدول العربية هي من الحدود المصطنعة التي فرضتها الدول الاستعمارية وذلك من خلال عدة اتفاقيات أبرزها مراسلات الشريف (حسين–مكماهون) عام (1916م) التي هي بخصوص شبه الجزيرة العربية (السرياني،2001:60).

ب. الحدود الثقافية أو الأثنوجرافية: يقصد بها من اختلاف في الأصول السكانية واللغة وغيرها أي تبنى على أساس التحكيم الثقافي أو البشري بحيث تفصل او تعزل بين المجموعات الأثنوجرافية المختلفة ومن أمثلتها الحدود (العراقية/الإيرانية)، والحدود بين الهند وباكستان، أما الوطن العربي فأن تخطيط الحدود السياسية جاء على وفق رغبات الدول الاستعمارية فاخترقت خطوط الحدود قبائل عربية ذات أصول واحدة وعادات واحدة ودين وتقاليد مشتركة وعريقة، لهذا اخترقت أراضي لقبائل الرعاة المتنقلين في أماكن كثيرة وقسمتها إلى ولايات سياسية مختلفة، مع هذا فأن الحدود في دول الشرق الأوسط قد راعت ضرورة التنقل الرعوي عبر الحدود في مواسم معينة كأمر حيوي بالنسبة لهذه القبائل وذلك ضمن حدود اتصال بشري لا انفصال، ومن هذه الأنواع هي (عبد الوهاب والهيتي،1989:140):

1. قبائل إقليم الجزيرة بين العراق وسوريا مثل شمر.
2. قبائل بادية الشام مثل الرولة وعنزة التي تتنقل عبر حدود العراق وسوريا والأردن والسعودية.
3. قبائل منطقة وادي سرحان المتنقلة بين الأردن والسعودية.
4. قبائل البشارية والعبابدة بين مصر والسودان.
5. قبائل سيناء والنقب والأردن.
6. الحدود (التركية– السورية) في شمال الجزيرة حيث تمتد قبائل عربية رعوية بين أعالي دجلة وديار بكر وبين إقليم الجزيرة في سوريا.

المطلب الثاني

الحدود في السياسة الدولية

يعد تعيين الحدود من المسائل ذات الأهمية في القانون الدولي فقها وقضاءً ، وقد جرى التعامل الدولي على إيلاء هذه المسالة اهتماما بالغا نظرا لأنها تحدد انتهاء مظاهر السيادة التي تمارسها دولة عند نقطة على الحد وابتداء مظاهر سيادة دولة أخرى. فان كان الإقليم عنصرا أساسيا لقيام الدولة إلا انه يشترط فيه إن يكون معينا ومحددا، ويتم تعيين الحدود الدولية بطرق عدة منها التراضي كما جرى العمل به في معاهدة الحدود اليمنية – العمانية والتي رسمت وفق مبدأ لا ضرر ولا ضرار في 1992/10/1 أو على اثر إنهاء حرب كمعاهدات الصلح ، والمعاهدات التي تنشى دولا حديثة كمعاهدة فرساي الموقعة في 28/حزيران/1919م وسان جرمان في أيلول من نفس العام، أو إن تحدد بموجب أحكام قضائية وقرارات تحكيمية(غلان، دت: 46)، مثل تسوية النزاع بين تايلاند وكمبوديا ، وتظهر أهمية التحكيم إذا ما ثار نزاع حول تفسير نص في الاتفاقية أو موقع الحد. وعملية تعيين الحدود الدولية على ثلاث مراحل متتالية هي:

اولا – مرحلة الإعداد لتعيين الحدود :

لهذه المرحلة أهمية بالغة أذ إنها تحدد الأسلوب المتبع في تعيين الحدود وما يترتب على ذلك من مراحل. ومفاد هذه المرحلة بأنه يتم الاتفاق على احد أسلوبين هما، إما إن يؤخذ بالحدود القديمة أو الأخذ بالحدود الجديدة ، ويختلف الحال من أسلوب لآخر:

أ – الحدود القديمة: المبدأ المطبق في هذه الحالة، هو مبدأ الوضع الراهن، ويمكن إن يتم بطريقتين مختلفتين.

– اختيار الحدود الدولية القديمة ويحدث هذا في حالة انفصال دولتين عضوين في اتحاد حقيقـي مثـل انفصال السويد والنرويج سنة 1905 م.

– ويمكن إن تكون حدوداً داخلية قديمة. وهذا الوضع الذي تتميز به دول أمريكا اللاتينية التي طبقـت مبدأ الاحتفاظ بالحالة الراهنة للأملاك، وقررت منذ إعلان استقلالها مطلع القرن التاسع عـشر تبنـي الحدود القديمة التي كانت تفصل بين مختلف الدوائر الإدارية في المستعمرات الأسبانية.

ب – اختيار حدود جديدة: وهي الطريقة الأكثر استعمالا، وثمة أسلوبين يُستعملان على وفق ما تكـون الحدود المختارة طبيعية أو مصطنعة.

ثانيا – عملية التحديد

نظرا للأهمية الكبيرة التي اكتسبها عنصر الإقليم في الوقت الحاضر أذ ازدادت أهمية خطوط الحدود، وأصبح من الضروري جدا معرفة حدود الإقليم وتعيينها. فتلجا الدول إلى تحديد حدودها على خـرائط تمهيدا إلى تطبيق ذلك على ارض الواقع، وهذه المرحلة هي نتيجة الاتفاق أي (معاهـدة حدوديـة) أو بشكل قضائي، أو بقرار تحكيمي، أو قضاء دولي بعد حصول النزاع، ولكي يكون لتحديد الحدود على الخرائط فائدة ولا سيما عند التعيين يجب إن يكون هذا التحديد متضمنا النقاط الاتية:

1 – أن يكون كاملاً وان يطبق على الحدود كافة

2 – واضحاً ، مما يؤدي إلى رفض التعابير الغامضة وغير المحددة.

3 – صحيحة أي إن تتوافق ، في الواقع مع المعطيات الجغرافية.

وعليه فأن عملية التحديد هي عملية قانونية سياسية بالدرجة الأولى – أي يقوم بها خبراء في القـانون الدولي العام ورجال السياسة المسؤولون عن إدارة العلاقات الدولية للدولة (إبراهيم، 1995: 36).

ثالثا – عملية التخطيط :

ويقصد بهذه المرحلة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه على الخرائط على ارض الواقع ، ويــتم تثبيــت الحدود الموصوفة حسب الخرائط على الطبيعة بموجب علامات حدودية مميزة لها كالأسلاك الشائكة أو الأعمدة أو الدعامات الأوصاف الجغرافية كالقواعد المثبتة في الجبال والأنهار أو الخطوط الفلكية...وما إلى ذلك من علامات مميزة، إذا فعملية التخطيط عملية تنفيذية فنية لما تم الاتفاق عليه فــي الجانــب القانوني المتمثل في المعاهدة والذي يبين حدود سيادة الدولة الداخلة ضمن الاتفاق (عقيل، 1967: 35).

ويقوم بهذه العملية خبراء فنيون متخصصون في مجال الفلك والمــساحة والجغرافيــة العــسكرية وموظفون مدنيون، ولهذا الغرض تشكل لجان مشتركة يتم الاتفاق بين الدول على تعيينها وتحديد مهامها وصلاحياتها ويتم تغطية نفقاتها مناصفة بينها وليس لهذه اللجان الحق في تعديل الخط الأساسي إلا في حالات تقتضي تعديلات خاصة لمبدأ السيادة، وغالبا تطبق هذه اللجان المبادئ الاتية:

- مبدأ احترام أوضاع الاستقلال المحلية.
- مبدأ احترام وحدة المدن.
- مبدأ احترام القبائل.

ولكن هناك إحكام اخُذ بها في التعامل الدولي ووافقه في ذلك الفقه الدولي وهي كما يلــي (الــسماك، 1998: 100):

الجبال : تم اعتماد ثلاثة أساليب عند اعتماد الجبال كخطوط حدود.

1 – خطوط محور (في قمم الجبال).

2 – خطوط تقسيم المياه.

3 – خطوط لحط التلال (قدمات الجبال).

الأنهار : ترجع فكرة اعتماد الأنهار كحدود دولية إلى نظرية الحدود الطبيعية فقد اعتمد الرومان نهـر الراين والدانوب، وتشهد الأنهار أربعة أنماط من الحدود هي (إبراهيم، 1995: 8):

1 – ضفة النهر: في مثل هذه الحالة يكون النهر خاضعا لسيادة دولة واحدة.

2 – **ضفتي النهر:** تكون حدود كل دولة من الدول المعينة محددة بضفة النهر التي تحدها ويخضع النهر للسيادة المشتركة ، والحدود تكون هنا مزدوجة.

3 **– مجرى الملاحة:** إذا كان النهر صالح للملاحة عندئذ يكون الحد الفاصل هوأعمق نقطة في المجرى الصالح للملاحة على اعتبار إن جوانب النهر كلها لا تتمتع بهذه الصفة لذلك كان هو المجـرى الـذي يكون صالح للملاحة كما في حالة الحدود الفرنسية الالمانية.

4 – **خط الوسط:** في حالة الأنهار غير الصالحة للملاحة يتم الأخذ بخط الوسط وتقسيم النهر بالتساوي بين الدول المتجاورة.

البحيرات: في مثل هذه الحالة تقسم البحيرة بالتساوي تقسيما عادلا بين الدول ، ويجوز طبعا الاتفـاق على ما يخالف القواعد العرفية ، فقد يتم الاتفاق على أن يدخل عمق البحيرة و أوضـاعها الجغرافيـة التاريخية عند تقسيمها بين الدول المتشاطئة.

الصحارى والغابات: يتم تحديد الحدود فيها على أساس الخطوط الفلكية الهندسـية نظـرا لمـساحاتها الشاسعة وخلوها من السكان والمعالم الطبيعية.

الفصل الثالث

العراق والكويت (الموروث التاريخي)

تمهيد:

يرجع النزاع العراقي الكويتي حول ترسيم الحدود إلى فترة الحكم العثماني في منطقة الخليج العربي، الذي وضع التقسيمات الإدارية بين مناطقه وفقاً لرؤيته ومصالحه آنذاك، وفرض سيادته عليها، ومع مجيء الاستعمار الأوروبي عمل على تأسيس الدويلات المستقلة شكلياً، بما يخدم مصالحه من جهة، ويثير الخلاف والاضطرابات فيما بين الحكومات المصطفة من جهة أخرى، فكانت مسألة الحدود الكويتية العراقية جزءاً مهماً من تلك الإجراءات الخطيرة، ونتيجة لذلك فقد أدت مشكلة تلك الحدود إلى اختلاف في وجهتي النظر العراقية والكويتية حول مسألة ترسيم الحدود، وهذا ما دفع أنظمة الحكم في العراق، في المرحلة التي تلت استقلاله عن الاحتلال البريطاني، ورؤيته السياسية حول وضع الكويت، إضافة إلى رغبة متخذي القرار فيه، إلى السعي لفرض السيطرة على أراضي الجارة الصغيرة الكويت، في نفس الوقت عملت دولة الكويت على تثبيت نفسها ككيان مستقل عن العراق، وتشكيل دولة لها سيادتها المحلية والإقليمية والدولية بعيداً عن تبعية العراق (السرياني، 2001: 69).إن التعرف على طبيعة النزاع الحدودي بين العراق والكويت يتطلب تناول الموضوع من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: نشأة العراق وتطوره تاريخياً.

المبحث الثاني: نشأة الكويت وتطورها تاريخياً.

المبحث الأول

نشأة العراق وتطوره تاريخياً

إن لفظ العراق يرجع في أصله إلى تراث لغوي عراقي من العصور القديمة مشتق من كلمة أوروك (Uruk)أو أونوك(Unuk) ، وتعني المستوطن, و"أُرُكْ" تعني مكان أيضا، فالعراق أول مستوطنه بـــشرية منذ بدأ الخلق ،ومن الجدير بالذكر أن كلمة أوروك (Uruk) هي أساس الجذر الذي اشتق منه اسم المدينـــة السومرية " الوركاء " في السماوة جنوب العراق, وكخلاصه فان اغلب الآراء تشير إلى أن اســـم عـــراق مشتق من كلمة أوروك, ومعنى كلمة عراق في العربية هو أرض الساحل.، وتقع العراق بين دائرتي عرض (259−3715) شمالاً وخطي طول (3845−4845) شرقاً.

لقد أدرك الغرب منذ أمد بعيد أن الموقع الجغرافي الذي يتمتع به العالم العربي وخاصـــة منطقـــة الشرق الأوسط، حيث الموقع الاستراتيجي ووفرة الإمكانات الاقتصادية الهائلة، والثروات النفطية والوزن الحضاري، ووجود الإسلام فيه كطاقة روحية، يشكل خطرًا على مصالحه، ويحد من أطماعه، لذلك بـــذل جهوداً كبيرةً لتحجيم العالم العربي، واحتواء أقطاره، وإبقاء عناصر التجزئة فيه، والعمل على تفتيته وجعله هدفاً مستمراً لمخططاته. ومما ساعده على ذلك انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة وتـــشتيت القوى العربية واحتلال العراق، وقد بين جيمي كارتر بوضوح أن أية محاولة من أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستكون بمثابة تهديد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة، وستواجه بكافة الوسائل بما في ذلك القوه العسكرية، وبذلك تحددت إستراتيجية جديدة للولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج وسمي هذا بمبدأ كارتر 1980، وسيتم تناول الموضوع من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية للعراق.

المطلب الثاني: الاستقلال السياسي للعراق.

المطلب الأول

الجغرافيا السياسية للعراق

تتكون العراق من ثلاثة أقسام، القسم الأول: المنطقة الصحراوية، وتقع على القسم الغربي من العراق، وتبلغ مساحتها حوالي (270 ألف كم^2) (ابو عيانة، 1994: 45)، ثم منطقة السهول والمنخفضات اللحقية، وتشمل القسم الأوسط من العراق، وتقسم إلى قسمين: القسم الأول: منطقة الجزيرة، والتي تقع بين نهر دجلة شرقاً ونهر الفرات غرباً، ويوجد فيها حوض وادي الثرثار، أما القسم الثاني فهو منطقة السهل الرسوبي وتمتد في المنطقة الواقعة بين بغداد وشط العرب، ويوجد فيها هور الحمّار وهو الحويزة، وأخيراً منطقة المرتفعات الجبلية، وتشغل المنطقة الشمالية والشمالية الغربية من العراق إلى الشرق من نهر دجلة وتعد جزءاً من جبال زاغروس (حفوش، 2000: 77).

ويتميز العراق بأنهارها، ويعد نهرا دجلة والفرات، أهم نهرين في العراق، أما نهر الفرات فيدخل الأراضي العراقية عند مدينة القائم ثم يتفرع إلى قسمين هيت والرمادي، ويقترب من نهر دجلة عند مدينة بغداد بحوالي (35 كم)، ومن ثم يلتقي معه عند كرمة علي، أما نهر دجلة فيدخل الأراضي العراقية عند خش خابور ويمر بالموصل ويبلغ طوله الإجمالي حوالي (1800 كم)، أما شط العرب فيتكون نتيجة التقاء نهري دجلة والفرات عند مدينة كرمة علي ويشكل دلتا واسعة على الخليج العربي، ويتراوح عرضه بين (4000 متر و1500 متر) وعمقه يتغير بين المد والجزر ويرفده نهر وحيد وهو نهر قارون (علوش، 1986: 61).

ويعد العراق من الدول ذات الأهمية الإستراتيجية في الوطن العربي بحكم موقعه وثرواته الاقتصادية الهائلة، ويقع العراق في شمال شرق شبه الجزيرة العربية، وجنوب غرب قارة آسيا، وتقدر

مساحته بـــ(434 ألف كم^2)، ويبلغ طول حدوده البرية مع الدول المجاورة (3631 كم)، ويبلـــغ طـــول حدود العراق على الخليج (58 كم) (الموسوعة الجغرافية الموسعة، 2012).

ويوجد في العراق ثمانية عشرة محافظة هي: بغداد والبصرة ونينوى والأنبار وصلاح الـــدين والنجف وكربلاء وبابل والمثنى وذي قار وميسان وواسط وديالي والسلمانية والتأميم وأربيل ودهـــوك، وتعد بغداد أشهر هذه المحافظات حيث تعد عاصمته، وتعد مركزاً سياحياً وثقافياً وصناعياً مهماً، وتوجد فيها عدة أحياء مهمة كالرصافة والكاظمية، ثم مدينة البصرة والتي تقع في جنوب العراق، وتعد الميناء الرئيس للعراق (حميدة، د.ت: 330).

وفيما يلي نبذة عن محافظات العراق (ويكيبيديا الموسوعة الحرة،2012):

1. محافظة أربيل (بالكردية: Hewlêr) إحدى المحافظات الواقعة في شمال العراق. كانت مدينة أربيل عاصمة لمنطقة الحكم الذاتي الذي منح للأكراد حسب بيان 11 آذار الذي اعترفت الحكومة العراقية بموجبه بالحكم الذاتي للكرد عام 1970. تعتبر في الوقت الحالي عاصمة إقليم كردســـتان العـــراق الذي تشكل في أعقاب حرب الخليج الأولى عام 1991، وتقع محافظة أربيل في شـــمال العـــراق العراق تحدها من الشمال تركيا ومن الشرق إيران وتبلغ مـــساحتها (13165) كـــم مربـــع وتقـــع المحافظة ضمن السهوب ذات مناخ انتقالي بين البحر المتوسط والمناخ الصحراوي تتميز بالبرودة الشديدة وانخفاض معدل الرطوبة وأعد اربيل العاصمة الصيفية للعراق في زمن النظـــام الـــسابق، وذلك لأهميتها التاريخية عبر العصور ولكونها مركزا ثقافيا وحضاريا موثرا في شمال العراق.
2. محافظة الأنبار هي محافظة عراقية تقع في غرب العراق وتعد أكبر محافظات العراق مساحة حيث تبلغ مساحتها 138,000 كم ويبلغ إجمالي عدد سكانها 1,432,000 نسمة (1999م) تاريخياً كانت تعرف المحافظة باسم لواء الدليم قبل عام 1961 .

3. محافظة بغداد هي أصغر محافظات العراق مساحة، وهي تضم العاصمة بغداد. تأتي في المرتبـــة الأولى بين محافظات العراق من حيث عدد السكان إذ يبلغ عدد سكانها 6,702,538 نسمة. بناهـــا الخليفه العباسي أبو جعفر المنصور سنه 145 هجرية. تتميز منطقه بغداد بمرور نهر دجلة خلالها إذ يقسمها لشطرين الكرخ والرصافة. استمرت بغداد كعاصمة الدولة العباسية لحين بنـــاء مدينـــة سامراء إذ تحولت عاصمة الخلافة لها ثم عادت كعاصمة للدولة العباسية حتى سقوطها بيد المغول سنه 656 هجريه.
4. محافظة بابل هي أحد المحافظات الواقعة في وسط العراق جنوب العاصمة بغداد.
5. محافظة البصرة هي إحدى محافظات العراق وتعد ثاني أكبر مدينة عراقية، تحدها الكويت والمملكة العربية السعودية من الجنوب، وإيران من الشرق والحدود المحلية لمحافظة البصرة تشترك مع كل من محافظة ذي قار وميسان شمالاً، والمثنى غرباً. تعتبر البصرة ميناء العراق الأوحـــد، ومنفـــذه البحري الرئيسي، كما تزخر المحافظة بحقول النفط الغنية ومنها حقل الرميلة وحقـــول الـــشعيبة، وبحكم موقعها حيث تقع في سهول وادي الرافدين الخصيبة، فأنها تعتبر مـــن المراكـــز الرئيـــسية لزراعة الرز، الشعير، الحنطة، الدخن، كما تشتهر بتربية قطعان الماشية. تقع على أرض متباينـــة التضاريس بين سهل وجبل وهضاب وصحراء. مساحتها 19,070 كـــم2، وعـــدد ســـكانها نحـــو 3,800,200 نسمة (حسب أحصائات 2009).
6. محافظة كركوك أو محافظة التأميم (قبل غزو العراق عام 2003) محافظة في وسط شمال العراق. يسكنها خليط من العرب والتركمان والأكراد والآشوريين. المدينة عريقة تاريخيا وثقافيا والمحافظة ذات أهمية كبيرة اقتصاديا. تشتهر بالإنتاج النفطي، حيث يوجد فيها ستة حقول نفطية أكبرها فـــي

مدينة كركوك ويبلغ المخزون النفطي حوالي 13 مليار برميل يصدر النفط الشمالي عـن طريـق أنبوب نفط الشمال إلى ميناء جيهان التركي وكوك المحتمل 949 ألف نسمة طبقا لعام 1997.

7. دهوك أحد المحافظات العراقية الواقعة في إقليم كردستان العراق في شمال البلاد وهـي تقـع الآن ضمن منطقة الحكم الذاتي لإقليم كردستان العراق التي تم تشكيله على اعقاب حرب الخليج الثانيـة في ظل منطقة حظر الطيران التي شكلتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. عاصمة المحافظة هي مدينة زاخو.

8. محافظة ديالى مركزها مدينة بعقوبة تقع في شرق شمال العراق.

9. محافظة ذي قار إحدى المحافظات العراقية وسميت نسبة لمعركة ذي قار الـشهيرة بـين الفـرس والعرب قبل الإسلام التي وقعت فيها. وعدد سكان المحافظة حوالي مليون و800 الف نسمة تـضم غالبية شيعية إضافة إلى أقليات من المسلمين السنة والصابئة، كما تضم العديد من القبائل العربيـة من البدو والحضر إضافة إلى تواجد عرب الاهوار في منطقة الأهوار وأقلية كردية.

10. محافظة السليمانية تقع في الشمال الشرقي للعراق، يحدها من الشرق، الحدود الإيرانية، ومـن الجنوب محافظة ديالى، ومن الغرب محافظة كركوك الغنية بالنفط، ومن الشمال الحدود الإيرانيـة ومحافظة أربيل.

11. محافظة صلاح الدين أحد المحافظات في وسط العراق استحدثت في الـسبعينات مـن القـرن الماضي باقتطاع مساحات كبيرة جدا من بغداد ومن كركوك، ذاع صيتها بسبب مدينة تكريت التي تقع ضمن حدود المحافظة والتي كان مسقط راس صلاح الدين الأيوبي وصدام حسين.

12. محافظة القادسية أو كما كانت تسمى بمحافظة القادسية قبل عام 2003 م (ومركزها مدينة الديوانية) أحد محافظات الفرات الأوسط العراق وتسمى أيضا بالديوانية ويمر بها فرع من نهر الفرات يعرف بشط الديوانية.

13. كربلاء مدينة مقدسة عند المسلمين الشيعة في العراق، تحتضن مرقد الامام الحسين بن علي سبط رسول الله محمد. ورد ان اسمها يعنى (كور بابل) وهو يعنى مجموعة من القرى البابلية وقد خالف بعض الأخباريين المتأخرين ذلك وقالوا ان الاسم اتى من الكرب والبلاء للفاجعة التي حدثت فيها بمقتل الامام الحسين بن علي سنة 61 هجرية. تبعد كربلاء عن العاصمة بغداد بمسافة 108 كم من الجنوب الغربي ومن الاقضية التابعة لها قضاء الهندية وقضاء عين تمر اما النواحى فيتبع لها ناحية الخيرات وناحية الحر التي تحتضن قبر الحر الرياحى وناحية الجدول الغربي وناحية عون والتي تحتضن قبر عون بن عبد الله وناحية الحسينية.

14. المثنى تعتبر ثاني أكبر محافظة عراقية من حيث المساحة لكنها ربما الأقل من حيث السكان. نبذه عن تاريخ المثنى المثنى ومركزها مدينة السماوه تقع على بعد 270 كم عن العاصمة العراقية بغداد جنوبا.تعد ثاني أكبر محافظة بعد الانبار من حيث المساحة.

15. ميسان هي إحدى محافظات العراق، في شرق البلاد على الحدود الإيرانية، عاصمتها العمارة الواقعة على دجلة، وثاني أكبر المدن هي المجر الكبير، وقبل عام 1976 كانت تعرف بمحافظة العمارة. يعتقد بأن التسمية كانت بالأصل مملكة ميشان ومن ثم تحولت إلى ميسان.

16. محافظة النجف أحد محافظات العراق الثمانية عشر، مركزها مدينة النجف وهي مدينة ذات طابع ديني.

17. محافظة نينوى محافظة في شمال العراق ومركزها الموصل التي تعد ثاني أكبر مدن العــراق وتبعد عن بغداد 402 كم.

18. محافظة واسط هي محافظة تقع وسط العراق. سميت باسم مدينة واسط التي بناها الحجاج بــن يوسف الثقفي سنة ٧٨ هجرية وأتمها في سنة ٨٦ هجرية لتكون مقرًا جديــدًا لجنــوده. عاصــمة محافظة واسط الحالية هي مدينة الكوت التي من سماتها المميزة أنها على شكل شبه جزيرة تحــيط بها المياه من جهات الشرق والغرب والجنوب وتبعد عن بغداد التي تقع شــمالها ١٨٠ كيلــومترًا وتربطها بجنوب العراق. وهناك دراسة اكاديمية تقترح ضم مدينة بلدروز التي هي فــي محافظــة ديالى حالياً إلى محافظة واسط.

ويتميز العراق بوجود العديد من الثروات الاقتصادية ومن هذه الثروات (حميدة، د.ت: 331):

- الحديد والفوسفات والملح.
- الغاز الطبيعي.
- النفط.

وتكمن أهمية العراق الإستراتيجية كونه يقع على رأس الخليج العربي، كما أنه يــشكل الحــد البري الوحيد الذي يربط الوطن العربي بإيران، كما أنه يشكل حلقة اتصال أساسية بين أوروبا والمحيط الهندي، ويعد من أهم المنتجين للطاقة في العالم (www.shafaaq.com).

المطلب الثاني

الاستقلال السياسي للعراق

يبدأ التاريخ الحديث للعراق بخضوعه للدولة العثمانية عام 1515، عندما استولى السلطان سليم الأول على شمال العراق، وفي عام 1534 تمكن السلطان سليمان القانوني من إخضاع بغداد للسيادة العثمانية ثم تسلم مفاتيح البصرة في العام 1535، ثم تمكن العثمانيون من دخول البصرة وتحويل جنوب العراق إلى ولاية تابعة للدولة العثمانية (ريان، 2004: 268).

وقد امتدت السيطرة العثمانية على العراق حتى العام 1917، وفي هذا العام ازدادت أطماع القوى الاستعمارية في العراق، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914-1918) تهيأت الأوضاع الدولية لبريطانيا لتحقيق أطماعها في العراق، وقد نجحت القوات البريطانية في احتلال مدينة البصرة بعد انسحاب العثمانيين منه.

وأصدر الحاكم السياسي البريطاني في منطقة الخليج بيرسي كوكس بياناً أشار فيه إلى نهاية الحكم التركي وبداية الحكم البريطاني في المدينة (حسين، 1980: 12)، واستمر البريطانيون في تقدمهم شمالاً وسيطروا على بغداد في آذار 1917 فأصبح العراق تحت سيطرة بريطانيا في 1917/9/28 (المس بيل، 2004: 11).

وفي 14 تموز 1958 أعلن عبد السلام عارف قيام الجمهورية العراقية عبر الإذاعة،وحصلت الجمهورية العراقية على اعتراف الاتحاد السوفيتي ومصر والكويت. ونودي بعبد الكريم قاسم رئيسا للجمهورية العراقية، مما ساعد على الاعتراف الدولي بها، ودفعها ذلك إلى إعلان سياسة الحياد الإيجابي والاستعداد لعقد معاهدة مع بريطانيا لرعاية المصالح المشتركة فقط.

وكانت ثورة 14 تموز سببا رئيساً لانهيار الاتحاد العربي، وفشل هذا المشروع الذي علق عليه المسؤولون العراقيون والاردنيون آمالا كبيرة لمستقبل بلديهما.

لابد من القول ان ثورة 14 تموز كانت خاتمة العلاقات غير المتكافئة بين العراق وبريطانيا، وان أحد أسبابها المباشرة هو الانقياد الى بريطانيا، وقد حققت الثورة إنجازات وتحولات كبيرة في المجتمع العراقي وبقيت تأثيراتها حتى اليوم رغم الثورات المضادة،و أهمها ما يلي(ريان، 2004: 268):

1- إلغاء الملَكية وإقامة النظام الجمهوري.

2- تفَجُر الوعي السياسي لدى الجماهير الشعبية الواسعة التي كانت محرومة من المساهمة العلنية في النشاطات السياسية، وبذلك ارتفع مستوى الوعي لدى الجماهير بحقوقها وواجباتها الوطنية، وانغمرت في نشاطات الأحزاب السياسية. وتم طلاق السجناء السياسيين، وحرية التعبير والتفكير والعمل النقابي والسياسي والثقافي..الخ

3- تعزيز الإستقلال السياسي، حققت الثورة الحفاظ على كيان العراق السياسي واستقلاله الناجز وسيادته الوطنية الكاملة وإلغيت جميع المعاهدات الاستعمارية الجائرة والمخلة بالسيادة الوطنية.

4- في مجال الوحدة الوطنية وحقوق القوميات: التأكيد على شراكة العرب والأكراد في الوطن العراقي، وهذا ما أكد عليه الدستور المؤقت (المادة الثالثة) ولأول مرة في تاريخ العراق، مع ضمان حقوق جميع القوميات الأخرى في المواطنة الكاملة.

5- ألغت الثورة سياسة الإنحياز نحو الغرب والأحلاف العسكرية التي سار عليها النظام الملكي، والتي أدت إلى إضعاف العراق عسكرياً، لأن الدول الغربية لم تزوِّد العراق بالسلاح خلال تلك الفترة، حيث كشفت ثورة 14 تموز بأن العراق لم يكن يملك حتى شبكة رادار، بالرغم من كونه عضواً في حلف

بغداد. أما سياسة الحياد التي سار عليها النظام الجمهوري فقد أدت إلى حصول العراق على الأسلحة من كلا المعسكرين الشرقي والغربي.

ثم بعد ذلك ظهرت الملكية في العراق من خلال تنصيب الملك فيصل بن الحسين ملكاً على العراق في 1921/8/23، وقد انتهى الحكم الملكي في العام 1958، وذلك من خلال الثورة التي قام بها الزعيم عبد الكريم قاسم والذي تولى الحكم في البلاد (1958-1963) (مردان، 1989: 13).

ثم تولى الحكم أحمد حسن البكر في العام 1968 واستمر في الحكم حتى العام 1979، ثم استلم الحكم الرئيس صدام حسين، والذي انتهى بإعدامه في العام 2006.

نستنتج مما سبق أن موقع العراق وغناه بالنفط جعله محطاً لأنظار الطامعين باستغلال خيراته، وقد ظهر ذلك من خلال الاحتلال البريطاني للعراق في العام 1917، والاحتلال الأمريكي للعراق في العام 2003.

المبحث الثاني

الكويت عبر التاريخ

الكويت: بضم الكاف وفتح الواو تصغير الكوت والكوت كلمة يطلقها أهل العراق ومن جاورهم على البيت المربع الشبيه بالحصن أو على عدة دور متجاورة لخزن السلاح والذخيرة ونحوها أو تطلق على مجموعة مساكن الفلاحين، وكلمة الكوت لم يرد لها ذكر في كتب اللغة العربية فهي إما فارسية وإما برتغالية والراجح انها برتغالية نظراً لاستيلاء البرتغاليين على عُمان وبلدان الخليج العربي (الشملان، 1986: 100).

الوجود الحضاري للكويت يعود إلى أكثر من أربعة آلاف سنة وفقاً للاكتشافات الأثرية التي توافرت في المنطقة، فهي حلقة وصل برية وبحرية بين أجزاء العالم القديم وكانت الكويت التي كانت تعرف باسم كاظمة محطة للقوافل القادمة من بلاد فارس وما بين النهرين إلى شرقي الجزيرة العربية وداخلها، كما كانت جزيرة فيلكا محطة للسفن التجارية التي تصل ما بين رأس الخليج وبقية الأجزاء الجنوبية منه في طريقها إلى عمان والهند وشرقي إفريقيا. وقد كان لهاتين المنطقتين شهرتهما الكبيرة قبل ظهور الكويت دولة محددة السيادة في أوائل القرن السابع عشر الميلادي، وإذا ما تركنا جانباً ذكر جزيرة فيلكا التي عرفت بآثارها اليونانية والإسلامية على حد سواء، وانتقلنا إلى الظهير البري الذي تنتمي إليه تلك الجزيرة لوجدنا أن ذلك الظهير قد تعاقبت عليه ثلاث تسميات أساسية هي كاظمة والقرين والكويت على التوالي (مركز الدراسات والبحوث الكويتية).

عرفت هذه المنطقة أولاً باسم كاظمة واستمر ذلك حتى أواخر القرن السابع عشر، ثم أطلق عليها اسم الكويت أو القرين منذ أوائل القرن الثامن عشر، غير أن اسم القرين ظل هو الأكثر وروداً في الخرائط إلى أواخر القرن التاسع عشر، حيث استقرت تسمية (الكويت) على النحو الذي هي عليه الآن،

واكتسبت كاظمة في العصر الجاهلي شهرة خاصة في أشعار العرب وأخبارها، وفـــي القـــرن الثالـــث الهجري ذكرها الحسن الأصفهاني "كاظمة" في كتابه «بلاد العرب» فقال: «وكاظمة على ساحل البحر، وبها حصنٌ فيه سلاح قد أعد للعدو، وبها تُجارٌ ودور مبنية، وعامتهم تميم»(الاصفهاني، 1968: 111)، وقد أشارت المصادر العربية القديمة إلى أن كاظمة كانت قصبة أو عاصمة للإقليم المسمى بهذا الاسم، وتتسع مساحتها لتتضمن منطقة تمتد من الأجزاء الشمالية الغربية لجون الكويت إلى مدينـــة الجهـــراء الحالية، كما أن من الثابت أن كاظمة تطلق على معظم المنطقة التي تمثلها الكويت الحالية، ويؤكد ذلك قول ياقوت الحموي، الذي اعتبر الساحل الممتد من منطقة البدع إلى الحدود الجنوبية لدولـــة الكويـــت الآن، والذي يسميه أهل البحر «برالعدان».. اعتبر ذلك كله من أسياف كاظمة، وذلك هـــو قولـــه فـــي «معجم البلدان»: «وعَدان بالفتح وآخره نون موضع في ديار بني تميم بـــسيف كاظمـــة» (الحمـــوي، 1410: 151)، فالاسم إذن كان يُطلق على أجزاء واسعة من منطقة الكويت، وفي نفس الوقت تسمى به القصبة أو العاصمة الواقعة عند الطرف الشمالي الغربي لجون الكويت (مركز الدراســـات والبحـــوث الكويتية).

في بداية القرن السابع عشر توافدت مجموعة من الأسر والقبائل إلى الكويت قادمة مـــن نجـــد حيث أدركوا أهمية موقعها ونقلوا مركزهم الحضري إلى الساحل الجنوبي للجون حيث انـــشأوا مدينـــة الكويت عام 1613م. ولقد تحول هؤلاء المهاجرون الذين نزلوا بمنطقة الكويت إلى مجتمع حضري له كيانه السياسي الواضح الذي يتميز بالاستقرار والازدهار (مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2006: 14)، ولمزيد من التفاصيل سيتم تناول المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية للكويت.

المطلب الثاني: الاستقلال السياسي للكويت.

المطلب الأول

الجغرافيا السياسية للكويت

تعد دولة الكويت إحدى دول الخليج العربي، وتقع في الزاوية الشمالية الغربيـة مـن الخلـيج العربي، بين خطي عرض 28–30 شمالاً، وخطي طول 46–48 شرقاً، وهي بشكل مثلـث، ضـلعه الشمالي مع العراق، وضلعه الجنوبي مع السعودية، وقاعدته على الخليج العربي (نوفل، 1969: 153)، ويبلغ طول الحدود الكويتية مع العراق (242 كم)، أما الحدود البحرية المطلة على الخليج العربي فيبلغ طولها (499 كم)، وتقدر المساحة الإجمالية لدولة الكويت نحو (17.818 كم^2) (حـسين، 1994: 43)، وتوجد عدة محافظات في دولة الكويت وهي (نوفل، 1969: 163):

1. محافظة الكويت: تعد من المحافظات المهمة في دولة الكويت وهي عاصمة لدولة الكويت تقع على جون الكويت، وقد وصفها الرحالة الهندي كرستجي في رحلته من بومباي إلى البصرة فـي العـام 1917 بقوله "تقع مدينة الكويت في الزاوية الشمالية الغربية لرأس الخليج على الشاطئ الجنـوبي لمرفئها الذي تحيط به اليابسة من ثلاث جهات، وهناك دلائل تبشر بأن هذا الموقع يتمتـع بأهميـة تجارية كبيرة (كرستجي، 1989: 124).
2. محافظة الجهراء: وتعد هذه المحافظة من أكبر محافظات البلاد، وتبلغ مساحتها حوالي (11 ألـف كم^2)، تأسست عام 1979.
3. محافظة حولي ومحافظة الفروانية ومحافظة مبارك الكبير: وتعد من المحافظات المهمة في دولـة الكويت وقد تأسست في العام 1999.

4. محافظة الأحمدي: وتعد من المحافظات الكبيرة في دولة الكويت حيث تبلغ مساحتها (5120 كم^2)، وتعد موقعاً اقتصادياً هاماً حيث تعد مركزاً لتصدير النفط الكويتي إلى العالم من مينائهـا، ومكانـاً لتخزين الزيت الخام (الغنيم، 1997: 70).

ويتبع لدولة الكويت العديد من الجزر ومن هذه الجزر (محمد، 2005):

1- جزيرة بوبيان: وتعد هذه الجزيرة من أكبر جزر الكويت إذ تبلغ مساحتها حوالي (863 كم^2)، وتقع في شمال شرق الكويت، ويفصلها عن الأراضي العراقية خور عبد الله.

2- جزيرة وربة: وتبلغ مساحتها حوالي (37 كم^2)، وتمثل حاجزاً جغرافياً مهماً بالنسبة لدولة الكويـت مع العراق.

3- جزيرة فيلكا: وتقع هذه الجزيرة في جون الكويت وتبلغ مساحتها حوالي (24 كم^2)، وهي الجزيرة الوحيدة المأهولة بالسكان.

4- جزر عوهة ومسكان وعكازة وقاروة وكبر وأم المرادم.

أما سطح الكويت فيتكون من: سهول رملية منبسطة، تتخللها بعض التلال والتي مـن أشـهرها (جبال الزور)، كما توجد العديد من الأودية الصغيرة الجافة والأودية الضحلة، وأشهرها وادي البـاطن الذي يعد امتداداً لوادي ذي الرمة، الممتد من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، وهو ملتقى الحـدود بين العراق والكويت، ويتميز ساحل الكويت بتعرجه وعمقه، حيث يكوّن خليج الكويت، مما ساعد موانئ الكويت على اكتساب مكانة بالغة الأهمية في منطقة الشرق الأوسط (شيحا، 1981: 11).

وتعاني دولة الكويت من مشكلة المياه العذبة، حيث لا تتوافر إلا في واحة الجهراء، وحـوض الروضتين، الأمر الذي دفع الكويت إلى تحلية مياه البحر، وتنتج دولة الكويت في الوقت الحالي كميات كبيرة من المياه تكفي استهلاكها المحلي (العقاد، 1995: 252).

وفي ضوء ما سبق فإن دولة الكويت تتميز بموقع متميز واستراتيجي، ويمكن إرجاع ذلك للعديد من العوامل منها (الشاعري، 2006: 207):

1- توفر احتياطي نفطي كبير: حيث يوجد في دولة الكويت مخزون كبير من النفط والغاز الطبيعي، واللذان يعدان مصدراً هاماً للدخل في دولة الكويت، وتعد الكويت الدولة السادسة في العالم بين الدول المنتجة للنفط، وهي تمتلك (17%) من احتياطي النفط في العالم والذي يقدر بأكثر من (96.5) مليار برميل، كما يقدر إجمالي احتياطي الغاز الطبيعي حوالي (1297) مليار متر مكعب، وتوجد العديد من الحقول النفطية الهامة في دولة الكويت، ومن أشهرها حقل برقان، ومساحته (125) ميلاً مربعاً، ويوجد احتياطي يبلغ (75) بليون برميل، وهناك المقوع والأحمدي(وزارة النفط الكويتية).

2- التدخل الأجنبي: تدخلت بريطانيا في شؤون دولة الكويت عن طريق شركة الهند البريطانية في القرن الثامن عشر، أو عن طريق الحماية في القرن التاسع عشر حتى سبعينيات القرن العشرين، ووجود هيمنة أمريكية نسبية في الوقت الحالي، كل ذلك أعطى للكويت أهمية إستراتيجية واقتصادية كبرى (المحمد، 2007: 20).

3- العامل الجغرافي: حيث تقع الكويت على رأس الخليج العربي، مما جعلها منفذاً طبيعياً لشمال شرق شبه الجزيرة العربية وإقليم نجد، وكذلك وقوعها بين إيران والسعودية والعراق مما أكسبها أهمية جغرافية خاصة وأن هذه الدول تختلف في تركيبتها السياسية والحضارية والعقائدية عن الكويت (جودة، 1998: 259).

4- العامل الاقتصادي: يتمثل العامل الاقتصادي في وجود ثروة نفطية هائلة في دولة الكويت، لذلك عبر المبعوث الخاص لملك الدانمارك في مذكراته عن أهمية الكويت الإستراتيجية بقوله: "إن القوى الرئيسية التي تتحكم بالكويت ستبقى القوى التي تتحكم بشط العرب (الصباح، 2012).

المطلب الثاني

الاستقلال السياسي للكويت

واجهت الكويت في النصف الأول من القرن التاسع عشر ثلاثة تحديات كان عليها أن تتعامل معها بنوع من الحذر والحنكة السياسية وهي إمارة صغيرة وإمكانياتها محدودة.

أولها: الدولة العثمانية، **وثانيها:** نشاط محمد علي والي مصر في الجزيرة العربية. **وثالثها:** الدولة السعودية، وقد حرصت الكويت على ألا تخسر استقلالها من جهة وألا تصطدم بإحدى هذه القوى من جهة أخرى، لكن تلك السياسة لم تجنبها الدخول في مشكلات مع تلك الأطراف. لقد دخلت جيوش محمد علي إلى نجد والأحساء يحدوه الأمل باحتلال العراق، مما جعله يهتم بالموانئ على الخليج العربي لحاجة جيوشه للذخيرة والتموين فسمح للجيش المصري بشراء الغلال من الكويت وكانت علاقة الكويت بالمصريين حينها وديّة تبادل فيها الطرفان المنفعة، إذ بقيت الكويت محتفظة باستقلالها وحصلت جيوش محمد علي من الكويت على المؤن والذخيرة (التميمي، 1999: 14).

وفي القرن التاسع عشر كانت الدولة العثمانية هي الحاكمة لأجزاء من ساحل الخليج العربي بالفعل حيناً وبالأسم غالباً، وكان واليها بالبصرة هو المسؤول عن شؤون ساحل الخليج العربي، ومنذ قامت الكويت لم يكن لها صلة بالدولة العثمانية لا من قريب أو بعيد إلا بعد تولي الأمير عبدالله الثاني الحكم عام 1866م حيث قامت الكويت حينها برفع العلم العثماني، رغم أنه لم يطأ أرض الكويت قبل أو بعد هذا التاريخ جندي عثماني واحد (حسين، 1994: 30).

وبالرغم من اعتراف شيخ الكويت بالسيادة العثمانية ورفع العلم العثماني فوق مقره، وكذلك رفعه على السفن الكويتية، فإن هذا التطور لم يكن تسليماً للسيادة العثمانية الفعلية على الكويت. لكنه كان مجرد إجراء شكلي اقتضته المصالح الكويتية في إطار الحفاظ على تبعية الكويت للدولة العثمانية، فشيخ

الكويت اعترف بالسيادة العثمانية لتحاشي الوقوع تحت السيطرة البريطانية، ورفع العلم العثماني على السفن الكويتية يؤمن لها الحماية والأمن، لعدم اعتراف الدول الكبرى بالأعلام المحلية (الخترش، 1996: 31)، ومما يؤكد استقلال الكويت عن الدولة العثمانية أنها لم تكن تدفع ضرائب أو رسوماً للسلطات العثمانية، فضلاً عن قيام الدولة العثمانية في العراق بإلغاء الجزية التي فرضتها على شيوخ الكويت لبعض الوقت، واستبدالها براتب سنوي يصرف لشيوخها من خزانة البصرة، وخلال عهد الأمير عبد الله الثاني حاكم الكويت خلال الفترة (1866 إلى 1892) اتضحت معالم علاقة الكويت بالدولة العثمانية وتأكيدها على استقلالها عن الدولة العثمانية. وثمة عدة حوادث أكدت طبيعة هذه العلاقة منها حصار البصرة، حيث اتخذت الكويت موقفاً محايداً بهدف المحافظة على علاقتها مع العثمانيين، إذ سمحت للسفن العثمانية بدخول ميناء الكويت وأرسل شيخ الكويت نحو 200 رجل لمساعدة العثمانيين، ولابد من التنويه بهذا الصدد بدور الكويت المهم في الحملة العثمانية على الأحساء عام 1871م حيث ساهمت بقوات برية وبحرية وكان للسفن الكويتية دور في حمل الجنود والمؤن والذخيرة إلى المناطق التي احتلها العثماينون كما ساندت الكويت الحملة بقوات برية بقيادة الشيخ مبارك الصباح. وبسبب هذا الموقف الكويتي المساند للعثمانيين أصدر الوالي العثماني مدحت باشا فرماناً حدد فيه طبيعة العلاقة الكويتية العثمانية:

1) يحمل شيخ الكويت لقب قائمقام.
2) الكويت قضاء تابع لولاية البصرة والحكم وراثي بين آل الصباح والإبقاء على رفع العلم العثماني على السفن الكويتية دون رفع أي أعلام أخرى وفي المقابل يُعفى الكويتيون من دفع الضرائب أو الرسوم أو الخدمة العسكرية.

وقد استغل مدحت باشا التطورات بين الكويت والدولة العثمانية فأقــام مركــزاً جمركيــاً فــي الكويت، ولم يعترض الكويتيون على فكرة إنشاء المركز الجمركي رغم تعارضها مع السياسية الكويتية التي كانت تقوم على رفض أي وجود فعلي عثماني في الكويت وذلك حتى يتأكد العثمانيون بأنفسهم من عدم جدوى ذلك المركز في الكويت وحتى يثبتوا الامتيازات التي أقرتها لهم ترتيبــات مــدحت باشــا وبالفعل لم يستمر طويلاً حيث اكتشف العثمانيون عدم جدواه (الصباح، 2012: 53).

واستمرت العلاقة بين الكويت والعثمانيين في عهد الشيخ عبدالله الثاني حتى وفاته فــي عــام 1892 ودامت تلك العلاقات على حالها في عهد أخيه محمد الصباح الذي استمرت ولايته حتــى عــام 1896م مع احتفاظه بلقب القائمقام، وتقديمه المساعدات للدولة العثمانية ودعم حملاتها.

وكان للأمير الشيخ عبدالله الثاني أخوة هم محمد وجرّاح الصباح، كما كان له أخ ثالث يختلــف عنهم كل الاختلاف اسمه مبارك، كان يتطلع للحكم والسلطة وتوسيع الإمارة، وكان يؤمن بالوصول إلى الهدف من أقرب الطرق مهما كانت آثارها، مما أدى إلى نشوب خلاف بينه وبين أخويه، وكان يتلقــى دعماً لهذا الموضوع من انجلترا، وأقدم مبارك على خطوته الحاسمة وقضى على أخويه ليلة 17 أيــار 1896م وانفرد بالحكم واضعاً الجميع أمام الأمر الواقع (حسين، 1991: 94).

وقد ظل شيوخ الكويت يتقاضون رواتب سنوية من الدولة العثمانية، ويتبعون والــي البــصرة بصفة اسمية، دون وجود قوات عثمانية أو موظفين عثمانيين في الكويت ودون قيام أهالي الكويت بدفع ضرائب أو رسوم، حتى تولى مبارك الصباح الحكم فظهرت متغيرات جديدة أعادت تــشكيل علاقــة الكويت بالدولة العثمانية، وبعد قتل مبارك لأخويه محمد وجرّاح وتوليه الحكم فــي العــام 1896 قــام يوسف الإبراهيم (وهو عراقي من البصرة شديد الثراء وقد تم تعيينه من قبل محمد آل الصباح من أجل القيام بأعمال الحكم بشكل عملي نظراً لضعف محمد آل الصباح وكان يوسف مواليــاً تمامــا للدولــة

العثمانية ويعمل لحسابهم) باللجوء للدولة العثمانية محاولاً اقناعهم بضرب الشيخ مبارك على مـــا قـــام بفعله وحاول إقناع والي البصرة حمدي باشا بتجهيز حملة ضد الكويت وفي المقابل كان الشيخ مبـــارك يعمل في الاتجاه المعاكس، حيث أقنع والي بغداد رجب باشا بالضغط على والي البصرة لمنع الهجـــوم ونجح في هذا المسعى وطلب مبارك من بعض أعيان الكويت أن يطلبوا من يوسف الإبراهيم التوقـــف عن حملاته ضد الكويت حيث سافرت مجموعة برئاسة الشيخ حمود الصباح إلى مكان إقامته إلا أنـــه قابلهم بكل برود ورفض العودة إلى الكويت (ديكسون، 2002: 127).

ولقد أرسل الشيخ مبارك للوالي العثماني يتهم يوسف الإبراهيم بقتل أخويه ومؤكداً على ولائـــه للسلطان والدولة العثمانية وكان هذا غاية ما تبغيه السلطنة والتي ردت عليه عام 1897م تؤكد إقـــراره على المشيخة ومانحة إياه لقب قائم مقام وبذلك اطمأن مبارك من جانب الدولة العثمانية ولو إلى حـــين، ويعتبر عهد مبارك الصباح بداية تاريخ الكويت الحديث فلقد كان له علاقات مـــع دول كبـــرى عديـــدة (فرنسا – روسيا – ألمانيا) بالاضافة إلى علاقته بانجلترا وأصبح للشيخ مبارك صداقة متينة مع الروس، وتكررت زيارة قناصلهم إليه وكانت له قنوات مفتوحة مع فرنسا من خلال المستشرقين وتجار السلاح الفرنسي (الغنيم، 2007: 23).

طلب الشيخ مبارك الحماية من انجلترا عام 1897م بعد توليه الحكم بعام واحد، وهو العام الذي اعترفت له فيه الدولة العثمانية بالمشيخة مما جعل الدولة العثمانية تبادر إلى إرسال أحدى سفنها الحربية عام 1898م إلى الكويت طالبة من مبارك مغادرتها إلى الأستانة ليكون عضواً في مجلس الشورى، أو مغادرة الكويت إلى بلدٍ آخر يختاره مع وعد السلطان (عبدالحميد) بدفع راتب شهري له وهذا الـــسبب جعل مبارك يطلب العون صراحةً من انجلترا، حيث كانت على قناعة تامة بأهمية تدخلها السريع فـــي شؤون المنطقة وكان موقفها يعطيها الحق أن تفرض ما تريد من شروط، ومن الإجراءات الأخرى التي

اتخذتها الدولة العثمانية تعيين موظف لميناء الكويت، وقد رفض الشيخ مبارك الصباح استقباله، وفرض رسوما جمركية قدرها 5 في المئة على كل الواردات بما فيها الواردات العثمانية من ولاية البصرة، كما قامت تلك السلطات بتأليب ابن الرشيد ضد الشيخ مبارك والكويت مستغلة تطلعاته التوسعية، وقد دارت بينهما معركة «الصريف» في مارس 1901م، التي وقعت في الصريف شمال شرق بريده، حيث تعاهد الشيخ مبارك الصباح وعبد الرحمن بن فيصل آل سعود على أن يكونا يدا واحدة على ابن رشيد (السمحان، 2007: 35) وفي أعقابها أرسلت السلطات العثمانية – إلى الكويت سفينة محملة بقوات عسكرية – لتهديد الشيخ مبارك، وسرعان ما تدخلت بريطانيا بموجب معاهدة الحماية لنجدة الكويت فأمر نائب الملك في الهند اللورد كيرزون السلطات البحرية البريطانية بالعمل على حماية الكويت، فوصل طراد بريطاني إلى الشاطئ الكويتي وأنذر السفينة العثمانية التي انسحبت فوراً (الفرين، 2009).

واختلف الروايات في بداية تأسيس دولة الكويت، حيث أرجعها البعض إلى آل حميد من قبيلة بني خالد، والتي استطاعت مد نفوذها من قطر جنوباً إلى العراق شمالاً بما في ذلك أرض الكويت، وعندما تولى الشيخ براك بن عريعر زعامة بني خالد عام 1669 عمل على طرد العثمانيين من الساحل العربي للخليج، وأسس حصناً حول الكويت في منتصف القرن السابع عشر، وأرجع البعض ذلك إلى أسرة آل الصباح الذي حكموا الكويت منذ عام 1613م، وذلك مع بداية حكم صباح الأول ويرجع آل الصباح إلى فخذ العقوب (ياغي، 1997: 157).

اجتمعت مجموعة من العوامل والاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية التي دفعت بالكويت إلى الإسراع في استكمال خطوات استقلالها الفعلي، فعلى المستوى المحلى، ارتفعت الدعاوى الوطنية المطالبة باستقلال الكويت وإنهاء الحماية البريطانية. وعلى الصعيد الإقليمي أثرت الحركة القومية العربية ومطالبتها للدول العربية بضرورة التمرد والاستقلال وإنهاء العلاقات الخاصة بالدول الاستعمارية على

الوضع في الكويت، بالإضافة إلى تلك الرغبة الكويتية المتأصلة من أجل مزيد من العلاقات العميقة مع كافة الدول والأقطار العربية والى المشاركة في أنشطة من العلاقات العميقة مع كافة الدول والأقطار العربية، وإلى المشاركة في أنشطة مختلفة خاصة بجامعة الدول العربية للتمهيد تدريجيا إلى اكتساب عضويتها، أما في مختلفة خاصة بجامعة الدول العربية للتمهيد تدريجيا إلى اكتساب عضويتها أما في المجال الدولي فقد تدهور الوضع الدولي الخاص لبريطانيا، فلم تعد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس وتقهقر مركزها في سلم توازن القوى العالمي، لذا لم تعد بريطانيا قادرة على الحفاظ على وضعها الخاص في الكويت ، فدخلت دول أخرى في حالة الصراع على المنطقة وثروتها في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ومن ثم جاءت المحصلة النهائية لتفاعل مع الاعتبارات سالفة الذكر في واقعة استقلال الكويت وانتهاء الحماية البريطانية عليها، وتمثلت الواقعة في تبادل أمير الكويت ـ آنذاك ـ الشيخ/عبد الله السالم الصباح والمندوب السامي البريطاني، نيابة عن حكومة صاحبة الجلالة السير ويليام لوسي مذكرتين تاريخيتين شديدتي الأهمية نتج عنهما مباشرة إلغاء اتفاقية عام 1899م وإعلان استقلال الكويت التام في 19 يونيو 1961م(الفرين، 2009)..

وفي 21 يونيو من نفس العام بدأت الكويت على الفور ممارسة سيادتها ، فطلبت الانضمام إلى كل من جامعة الدول العربية والأمم المتحدة, وعلى الرغم من تأييد الدول العربية الخطوة التي خطتها الكويت ومباركتها ، إلا أن اللواء عبد الكريم قاسم حاكم العراق آنذاك اتخذ موقفا مختلفا فلقد أرسل برقية تهنئة إلى أمير دولة الكويت عمد فيها إلى إثارة الأطماع العراقية في الكويت دون الإشارة إلى استقلال الكويت ، مما أدى إلى تفجر الوضع في المنطقة بعد تصعيد الأحداث سريعا أثره عقد اللواء قاسم لمؤتمر صحفي أعلن فيه رسميا في 25 يونيو 1961م ضم الكويت باعتبارها مقاطعة تابعة

للبصرة, وكرد فعل تهديد العراقي قامت بريطانيا بالضغط على حاكم الكويت لاستخدام الفقرة الرابعة من اتفاقية الصداقة الكويتية البريطانية والتي تنص على تحمل بريطانيا حاكم الكويت مسئولية مساعدة الكويت إذا ما طلبت الكويت تلك المساعدة(ياغي، 1997).

وافق الحاكم بعد تردد على استخدام الفقرة الرابعة ، فتقدم بطلب مساعدة من بريطانيا استناد إلى أنباء عن تحركات عسكرية عراقية ، وقام الجنود البريطانيون بالتمركز قرب الحدود الكويتية العراقية ، في الأول من يوليو 1961م أصبحت الكويت بعد اشهر قليلة عضوا كاملا في جامعة الدول العربية بصرف النظر عن معارضة العراق الحاجة لانضمام الكويت للجامعة. وكان أن توصلت جامعة الدول العربية إلى تشكيل قوة عربية حلت محل القوات البريطانية المرابطة في الصحراء الكويتية ، حيث أقامت الكويت بتغطية مصاريف هذه القوة العربية.

إن هذا النجاح الذي حققته الكويت على الصعيد الدبلوماسي العربي لم يقابله نجاح مماثل على الصيد الدولي ، حيث فشلت محاولات عديدة قامت بها الكويت للانضمام إلى عضوية هيئة الأمم المتحدة بسبب الفيتو السوفيتي الذي كان العائق الرئيس أمام انضمام الكويت للهيئة الدولية ، وقد كان الاتحاد السوفيتي يستخدم الفيتو في هذه الحالة نظرا لارتباطه الوثيق بالحكومة العراقية, واستطاعت الكويت الانضمام للأمم المتحدة عام 1963م بعد الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم فكان أن تم قبول الكويت كعضو عامل في الأمم المتحدة كما تم تبادل العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع العراق ، وكذلك مع الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية(السمحان، 2007: 35).

لقد كانت الجولات التي خاضتها الكويت من أجل انضمامها سواء للجامعة العربية أو الأمم المتحدة قاسية ومرهقة بالنسبة لدولة حديثة الاستقلال ، كما كانت الاتهامات والهجوم القاسي الذي وجهته الوفود العراقية في كل من الجامعة العربية أو الأمم المتحدة للكويت تفسر ولو جزئيا بعض

الملامح الخاصة بالنظام الكويتي، والتي تميز بها عن الكثير من الدول العربية سواء مجاورة لـــه كانت أو البعيدة عنه، تلك الخصائص على سبيل المثال : الحياد الإيجابي، اتخاذها للنظام البرلماني كأســلوب للحكم وتمتعها بالحرية، كل هذه المقومات كانت وما زالت تميز النظام الكويتي عن غيره.

مما سبق نستنتج أن الروايات التاريخية التي تحدثت عن الكويت في تلك الفتــرة تــشير إلـــى استقرار دولة الكويت السياسي، إذ لا توجد اضطرابات أو خلافات على الحكم أدت إلى تبديله، ومهمـــا اختلفت آراء المؤرخين حول بداية تاريخ حكم أسرة آل الصباح، فإنها تعد من أقدم الأسر الحاكمة فـــي الخليج والوطن العربي، وما تزال مستمرة في الحكم حتى وقتنا الحالي.

الفصل الرابع

دوافع السياسة الخارجية الكويتية

ظهرت مشكلات ترسيم الحدود بسبب التقسيمات الحدودية التي أوجدها المستعمر، وكانت منطقة الخليج العربي مسرحاً لكثير من النزاعات الحدودية، بسبب سيطرة الصحراء على معظم أجزاء المنطقة وصعوبة تحديد مراكز حدودية مستقرة بين تلك الدويلات المستقلة (شريف، 1965: 24). وعلى صعيد الخلافات الحدودية، سعت بريطانيا لزيادة الخلاف بين العراق والكويت، وذلك بهدف إبقاء مشكلة ترسيم الحدود بينهما قائمة، وحتى يسعى البلدان دائماً لتدخل بريطانيا في سبيل المساعدة لحل الخلاف، وقد أدركت بريطانيا دوماً أن استمرار مصالحها في المنطقة قائم على استمرار النزاع الحدودي بين البلدين، وقد شهدت العلاقات العراقية الكويتية خلال الحكم العثماني وصولاً للاحتلال البريطاني وحتى توقيع معاهدة 1930 بين بريطانيا والعراق مرحلة من التوتر الدائم، رغم تحكم بريطانيا بالبلدين ومحاولة العراق ضم الكويت مما دفع الكويت للاستعانة ببريطانيا مما مهد لإعطاء الكويت مضمونها الاستقلالي والسيادي عن العراق (النقيب، 1989: 112).

وشهدت هذه الفترة تغيرات عديدة في النظام الدولي، من خلال بروز الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي كقوتين عظيمتين في المنطقة وتراجع نفوذ العديد من الدول الاستعمارية كبريطانيا وفرنسا، علماً بأن لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي أيدولوجية خاصة ومصالح يسعى كل منهما لتحقيقها، كما شهدت هذه الفترة استقلال العديد من الدول.

وفي العام 1958 شهد العراق تطورات بارزة تتمثل في سقوط الملكية وظهور النظام الجمهوري بعد الثورة التي قام بها الرئيس عبد الكريم قاسم وتولى على إثرها الحكم في البلاد، وقد تبنت العراق في هذه الفترة مبدأ الخروج نهائياً من دائرة الأحلاف الاستعمارية الغربية (حلف بغداد –

مشروع أيزنهاور، 1955)، وأقام العراق علاقات مع المعسكر الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي، وقد استقبلت الكويت نجاح الثورة بالارتياح الكبير لأنها أبعدت عنها ضغوط النظام الملكي، حيث هنأ الشيخ عبد الله رسالة تهنئة إلى الزعيم عبد الكريم قاسم في 1958/10/5، كما بين الشيخ عبد الله للرئيس العراقي المصاعب التي تواجه الكويت بشأن استيراد المواد الغذائية من العراق والقيود المفروضة على تنقل الكويتيين في العراق، وقد رد العراق بسرعة معلناً أن التعليمات صدرت لرفع القيود وإطلاق حرية التنقل وتجارة المواد الغذائية (سيل، 1996: 374).

كما ظهرت في تلك المرحلة العديد من الوثائق العراقية التي عبرت بصورة واضحة عن استقلال الكويت وعدم تبعيتها للعراق، ويبدو ذلك جلياً فيما يلي:

- رسم خريطة عراقية مؤرخة بتاريخ 1959/12/5، بشأن تحديد المياه الإقليمية العراقية، والجرف القاري مع كل من إيران والكويت (هندي، 1994: 32)، التي أعدها الكابتن النرويجي كوشيرون آموت (W. Coucheron Amout) بناءً على طلب وزارة النفط العراقية وقد قدمت وزارة الخارجية العراقية هذا التقرير كوثيقة إلى السفارة الدانماركية في بغداد بتاريخ 1960/5/22 (مركز البحوث والدراسات الكويتية، 19).
- في 1961/6/5 قبل استقلال الكويت، صادقت وزارة الخارجية العراقية، ودائرة المالية والاقتصاد الكويتي على اتفاقية تجارية، أعرب فيها الجانب الكويتي عن رغبته في استيراد المزيد من المواد الاستهلاكية، وتسهيل تجارة الترانزيت، وتسهيل حركة دخول الكويتيين إلى العراق، وقد وعد العراق بتحقيق هذه المطالب سعياً لتوثيق العلاقات بين الطرفين (ابو طالب، 1995: 22).

وقد شهدت العلاقات بين الكويت والعراق تطوراً ملحوظاً حيث أرسل الزعيم عبد الكريم قاسم رسالة إلى أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم في 1961/6/20، بحصول الكويت على استقلالها السياسي

في 1961/6/19 (الخطيب، 2007: 207)، جاء فيها: "علمت بسرور بأن الانكليز قد اعترفوا في 1961/6/19 بإلغاء الاتفاقية المزورة وغير الشرعية، وغير المعترف بها دولياً والتي سموها اتفاقية عام 1899، بعد أن عقدوها بالباطل مع الشيخ مبارك الصباح قائم مقام الكويت التابع لولاية البصرة، دون علم إخوته في الكويت، ودون علم السلطات الشرعية في العراق آنذاك، وقد سبق للشيخ حمود أن رفض التوقيع عليها أو تنفيذها، الأمر الذي اضطر الانكليز لتهيئة شهود الزور من عملائهم للتصديق عليها فالحمد لله وحده ينقذ العالم من التبعية والاستعمار ومن جريمة الكفر بحق العرب والمسلمين وبحق الوطن، وبحق إخوانكم في العراق، ونذكر بأننا سنبقى ونحن إخوانكم في الجمهورية العراقية الخالدة، لا تنطلي علينا خدعة الاستعمار، وسنظل نعمل بقوة وعزم لنصرة العرب والمسلمين، وختاماً نرجو لشخصكم الكريم بالذات ولإخواننا الكرام أهل الكويت الشقيق كل خير وتقدم ورفاه"(وزارة الإرشاد العراقية، 1961: 16).

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الموقف السياسي الكويتي وترسيم الحدود.

المبحث الثاني: ترسيم الحدود وفق الشرعية الدولية.

المبحث الأول

الموقف السياسي الكويتي وترسيم الحدود

بدأت أولى محاولات العراق لضم الكويت عندما طلب الشيخ عبد الله حاكم الكويت من الحكومة العراقية ترسيم الحدود بين البلدين في 1960/10/29، عندما بعث رسالة إلى الرئيس قاسم يطب فيها أن يتم مناقشة مسألة الترسيم بين البلدين، وقد استنكر الرئيس قاسم هذا الطلب متعهداً بتقديم الدعم للكويت ضد أي تهديد خارجي وخاصة أنه لا توجد بين البداية أية حدود كما يرى الرئيس قاسم (فرحات، 1996: 50).

وفي 1961/6/25، وفي مؤتمر صحفي دعا الرئيس قاسم إلى ضم الكويت إلى العراق، وهدد كل دولة تعترف باستقلال الكويت أو تعترف معها بالتمثيل الدبلوماسي بقطع العلاقات معها. وقد أعلن الرئيس قاسم في هذا المؤتمر: "أن الجمهورية العراقية قد قررت حماية الشعب العراقي في الكويت، والمطالبة بالأراضي التي استولى عليها الاستعمار بالقوة والتي هي جزء من لواء البصيرة وبناءً عليه، فإننا سنصدر مرسوماً بتعيين شيخ الكويت قائم مقام للكويت، والذي سيصبح تابعاً للسلطة الإدارية في لواء البصرة"(الجبوري، 1993: 49).

وفي 1961/6/26 جاءت مذكرة صادرة عن وزارة الخارجية في العراق جاء فيها: "لا شك بأن الكويت جزء من العراق، فهذه حقيقة أكدها التاريخ، ولن يفلح الاستعمار في طمسها أو تشويهها، فقد كانت الكويت تتبع البصرة من زمن طويل، وخاصة أثناء الحكم العثماني، وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، وكانت الدول الكبرى ومنها بريطانيا تعترف بسيادة الدولة العثمانية على الكويت" وقد تم توزيعها على سفراء الدول العربية والأجنبية في بغداد (الشمري، 1993: 260).

وفي 1961/6/27 أوقف الرئيس قاسم جميع الاتصالات مع الكويت، وأعلن أن الكويت هي المحافظة الثانية عشرة للعراق، وعد سكانها مواطنين عراقيين، وقام بتعديل الخارطة السياسية حيث ضم الكويت إليه، كما قطع جميع علاقاته مع الدول التي اعترفت باستقلال الكويت، أو أقامت فيه علاقات دبلوماسية، وقد أدى تصرفه إلى عزلته على الصعيدين العربي والدولي (مركز البحوث والدراسات الكويتية: 56)، وقد نجح العراق بتأجيل قبول الكويت كعضو جديد في الأمم المتحدة بتأييد من الاتحاد السوفياتي، أما الكويت فقامت بإغلاق حدودها مع العراق (الغنيم، 1997: 105).

وقد استند الرئيس قاسم في مطالبته لضم الكويت على عدد من الأمور التاريخية والواقعية والتي رفضتها الكويت بشكل قطعي وتتمثل في (دشتي، 2005: 51):

1- عدم استجابة الكويت لدعوة العراق إلى توصيل المياه العذبة إلى الكويت.

2- محاولة العراق إثارة بعض الإدعاءات من بينها أن من واجب العراق إنقاذ الشعوب العراقية وفي مقدمتها الكويت.

3- ارتكزت الادعاءات العراقية في تبريرها الدعوة لضم الكويت على أن أهالي الكويت يرفضونه ويطالبون بالعودة إلى الوطن الأصلي العراق، وهذه الادعاءات أبطلتها المظاهرات الشعبية الكويتية بسبب تلك الادعاءات.

4- تركيز الرئيس قاسم على أن كلمة الكويت لا تستخدم إلا في العراق، ولا تزال تطلق على كثير من المواقع فيه.

5- أنه لا يمكن التفريق بين أهالي الكويت والبصرة والزبير بحكم الصلات اليومية والمصاهرات فيما بينهم.

ورداً على توجهات القيادة العراقية فقد أعلن أمير الكويت الشيخ عبد الله أن الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة معترف بها دولياً، وأن حكومة الكويت والشعب الكويتي مصممان على الدفاع عن استقلال بلادهما، وأنه على اقتناع كامل بأن الدول العربية وغيرها من الدول المحبة للسلام ولا سيما الدول العربية، ستساند الكويت في الحفاظ على استقلالها (الشميري، 1993: 262).

وتم عرض هذا الطلب على الرئيس قاسم، فقال: "إنني لا أوافق على الاتحاد بل يجب توحيد القطرين"، ثم وافق على مقترح الكويت حيث عقد اجتماع بين الطرفين في زيورخ في سويسرا، في أيار 1962، حيث توصل الطرفان إلى ما يلي (الدشتي، 2005: 339):

- إعلان اتحاد فيدرالي بين القطرين، واحتفاظ كل قطر بعلمه الخاص.
- تولي العراق شؤون الدفاع وتدريب الجيشين وتوحيد شؤون التعليم والتمثيل الخارجي.
- تسهم الكويت في ميزانية العراق السنوية وفي ميزانية الخطط الاقتصادية.
- يقوم العراق بتجهيز الفنيين والمهندسين والمعلمين للمساهمة في تطوير الكويت.
- تزويد الكويت بالماء العذب من دجلة والفرات.

لقد وضعت هذه المفاوضات العراق والكويت على طريق الاتحاد الثنائي، حيث كادت الوحدة أن تتحقق إلا أن خطاب الرئيس العراقي غيّر طبيعة الأحداث السياسية بين البلدين، وقد أظهر سوء تصرف الرئيس قاسم تجاه مسألة الكويت، عدم استقراره العقلي، طبقاً لما ذكرته بعض المصادر، مما أدى إلى ضياع أي أمل في الوحدة، ولعل هذا التصرف كان عاملاً في إسقاط حكمه في 1963/2/8. وقد تولى الحكم بعد الرئيس قاسم عبد السلام عارف، وفي عهده تم إعادة العلاقات الودية مع الكويت، وبدأت مفاوضات تثبيت الحدود وانتهت باتفاق مشبوه، وقعه عن العراق أحمد حسن البكر، وقد حصل الجانب

العراقي بموجبه على قرض كويتي ومبلغ ضخم من المال تقاسمه بعض قادة الحزب (فرحات، 1996: 109).

وقد ذكر نبيل السمان مؤلف كتاب أمريكا وخفايا حرب الخليج من كارتر إلى بوش ما يلي: "تبدلت الأمور في الانقلاب الذي قاده حزب البعث في 1963/2/8، ومقتل قاسم، إذ أقدم عبد السلام عارف بالاعتراف بالكويت، مقابل هبة مالية تقدر ب(85) مليون دولار، مما عدته الأوساط الشعبية والسياسية رشوة كان لها أثرها في الإطاحة بحكم عارف"، وقد قام الكويت بعد توقيع الاتفاق مباشرة بتسجيله في الأمم المتحدة بتاريخ 1964/1/10 وفقاً للمادة (102) من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على وجوب تسجيل كل اتفاق دولي يعقده أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة، وفي جامعة الدول العربية حيث يمتلك الصبغة العربية والدولية، ولم يعترض العراق على التصرف الكويتي (السمان،1999: 36).

وقد تأزمت الأمور مرة أخرى بسبب مطالبة العراق مجدداً بالسيطرة على الكويت، حيث طرح الرئيس عبد السلام عارف خطة يستأجر العراق أجزاء من أراضي الكويت (جزيرة وربة) لمدة (99) سنة، كما قامت فرقة عسكرية عراقية باقتحام جزيرة بوبيان الكويتية في تشرين الأول 1966 احتجاجاً على المحادثات الكويتية الإيرانية السعودية حول تقسيم مناطق الجرف القاري دون إشراك العراق فيها، وأعلنت أن الهدف من ذلك محاصرة العراق بحرياً (رزق، 1992: 136).

كما اجتاحت قوة عراقية الحدود العراقية الكويتية في 1967/4/18 وهاجمت جماعة البدو التابعين للكويت، فردت الكويت بإرسال تعزيزات عسكرية إلى الحدود، وقدمت احتجاجاً رسمياً إلى العراق بسبب الحادث، كما بعث أمير الكويت الشيخ صباح السالم الصباح رسالة إلى الرئيس العراقي في 1967/4/19 طالبه فيها بتحكيم العقل وعدم إثارة المشكلات بين الطرفين، كما ظهر اتجاه آخر

للتهدئة تمثل بإجراء مفاوضات عراقية كويتية بين عامي (1964 –1967)، بهدف تحديد خط الحدود على أرض الواقع بين الجانبين وذلك أثناء زيارة قام بها الأمير صباح السالم الصباح إلى العراق عام 1961، واتفاقه مع الرئيس عارف على تشكيل لجنة لترسيم الحدود (الباجه جي، 2002: 75).

وقد قامت اللجنة بزيارة بغداد في 1967/2/26 واستمرت حتى 1967/3/3، وعقدت ثلاثة اجتماعات (الغنيم، 1997: 64): الاجتماع الأول: تم فيه إقرار اختصاصات لجنة الحدود ومهامها. الاجتماع الثاني: طالب الوفد العراقي بإجراء عملية مسح جديدة لمناطق الحدود بهدف إعداد خرائط تفصيلية جديدة على أن يقوم الوفد العراقي بهذه المهمة. الاجتماع الثالث: اعترض الوفد العراقي على اتفاقية عام 1932 وعدها غير شرعية لأنها وقعت في ظروف الضغط الاستعماري البريطاني بينما أصر الجانب الكويتي على تطبيق الاتفاقية.

وقد انتهت المفاوضات باقتراح عراقي قبله الجانب الكويتي يقضي بتأجيل البحث في موضوع ترسيم الحدود إلى وقت آخر، وفي 1967/10/6، استؤنفت مباحثات ترسيم الحدود على أثر تقديم الكويت قرضاً مالياً كبيراً للحكومة العراقية بقيمة (25) مليون دولار لتمويل مشروع كهرباء سامراء، ومشروع صناعة الورق في البصرة، وفي 1967/10/11 صدر بيان مشترك عن الجانبين أكدا فيه إجراء عملية مسح شامل للمنطقة وأن يكون الاجتماع في بغداد للنظر في الدراسات الفنية، ونتائج عملية المسح لتعود علاقات البلدين إلى التحسن النسبي (سلطان، 1994: 57).

المطلب الأول

الأزمات الحدودية

عادت الحكومة العراقية للمطالبة بضم الكويت في عهد الرئيس أحمد حسن البكر في العام 1968 مع استلامه للحكم، وقد ظهرت رغبة العراق على لسان وزيري الدفاع والداخلية العراقيين حردان التكريتي وصالح مهدي عماش، خلال زيارتهما للكويت ولقائهما وزير الدفاع الكويتي سعد العبدالله الصباح في نيسان 1969، وبالفعل قام العراق بنشر بعض من قواته في شريط ضيق داخل الكويت تحت مسمى القضية العربية، بعد أن وافقت الكويت على ذلك نتيجة لضغط العراق (الطيار، 1999: 16)، كما قام العراق في أيار عام 1972 بتقديم مشروع دبلوماسي إلى الكويت يتضمن النقاط التالية (دشتي، 2005: 350):

- التعاون السياسي بين الكويت والعراق.
- استخدام الأموال الكويتية في المشروعات العراقية.
- السماح بنقل الأيدي العاملة العراقية إلى الكويت.
- إقامة تعاون دفاعي مشترك بين العراق والكويت.

وقد بادرت الكويت برفض المشروع العراقي، فقام العراق بشق طريق يمر جنوب مركز الصامتة الكويتي، وفي 1972/11/25 احتجت الكويت على أعمال القوات العراقية داخل أراضيها، ولكن العراق استمر في المشروع، مما جعل الكويت تصل إلى قناعة أن العراق يحاول تطويق مركز الصامتة الذي يقع على مرتفع استراتيجي (الغنيم، 1997: 68)، وقد حاولت الكويت التخفيف من حدة التوتر، حيث زار بغداد وفد كويتي برئاسة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وزير خارجية الكويت بتاريخ 1973/2/26 وبقي في العراق حتى 1973/3/1، وخلال الزيارة اجتمع الوفد الكويتي مع طه

ياسين رمضان عضو مجلس قيادة الثورة، الذي أعلن تبعية جزيرتي وربة وبوبان إلى العراق، فرد عليه وزير خارجية الكويت بأن الكويت لن تتنازل عن شبر واحد من أراضيها وأن الكويت مستعدة للدخول في مفاوضات مع العراق حتى ينتهي الأمر بترسيم الحدود بين البلدين، وحاول الوفد في 1973/2/28 أن يجتمع مع نائب الرئيس العراقي صدام حسين الذي أكد على ما قاله طه حسين رمضان فازداد التوتر واتجاه نحو المواجهة العسكرية خاصة بعد مطالبة العراق بالسيطرة على وادي الباطن (الماجد، 1990: 70).

وقد ردت الكويت على الهجوم العراقي بإعلان حالة الطوارئ في البلاد وإغلاق الحدود مع العراق واتخاذ تدابير عسكرية لمعالجة الموقف، كما جمعت سفراء الدول العربية والأجنبية وأعلنت عن رغبتها عن إجراء محادثات لتسوية أزمة الحدود (ابو طالب، 1995: 53).

وقد كان للحرب العراقية الإيرانية 1980-1988 تأثير كبير على مسألة الحدود بين العراق والكويت فقد أعلن سعدون حمادي وزير خارجية العراق في 1980/7/22، بأن: "موضوع الحدود بين العراق والكويت غير مبتوت فيه، وهو مؤجل ولا يشكل الموضوع في الوقت الحاضر نقطة ساخنة بين البلدين، ونحن سنبقى نتحاور إلى أن نصل إلى حل، ونحن غير متفقين إلى أين تمتد الحدود، لأنه لم يكن هناك حدود متفق عليها بين البلدين في أي وقت مضى (مسلم، 1995: 117).

وعندما اندلعت حرب الخليج الأولى أعلن الكويت وقوفه إلى جانب العراق كما استعد لتقديم المساعدات المادية والسماح للجيش العراقي بالعبور عبر أراضيه، ونتيجة لذلك فقد وقع الطرفان في عام 1984 اتفاقاً تضمن تخلي العراق عن أي مطالبة جغرافية له في أراضي دولة الكويت (الماجد: 30)، ونخلص القول إلى أن حرب الخليج الأولى كانت مبعدة للخطر العراقي على دولة الكويت، لكنها شكلت دافعاً مهماً لضم الكويت إليه بعد أن تأكدت أهمية الكويت الإستراتيجية.

المطلب الثاني

دور السياسة الخارجية الكويتية في حل الأزمات

حاولت جامعة الدول العربية حل الأزمة المفاجئة بين الكويت والعـراق 1961، وتـم وضـع اقتراح يقضي بقيام الأمين العام للجامعة "عبد الخالق حسونة" ومساعده "سيد نوفـل" بزيـارة الكويـت والعراق للنظر في حل سلمي، إلا أن الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم صعد الموقف، وأعلن بأن الكويت جزء من العراق رغم وجود الأمين العام في العراق، وأكد بأن العراق سينسحب من الجامعة العربية إذا قبلت الكويت عضواً فيها، وطالب بإلغاء الاجتماع المزمع عقده للنظر في الطلـب الكـويتي، وكانـت الجامعة قد أجلت النظر في الطلب الكويتي حتى يمكن إيجاد حل للأزمة، ولإعطاء الفرصة للأمين العام في جولته في العراق، والكويت، والسعودية.

وبعد عدة اجتماعات في الجامعة العربية عقد اجتماع هام في الثاني عشر من تمـوز/ يوليـو 1961، حيث وضع رئيس المجلس، والمندوب التونسي "محمود شرشور"، مـشروعاً يتركـز علـى (الهاجري، 2006: 248): يلتزم العراق بعدم استخدام القوة العسكرية ضد الكويت، وتتعهـد الكويـت بسحب القوات البريطانية الموجودة فيها، وضم الكويت للجامعة العربية، ودعم استقلال الكويت وضمها للجامعة العربية ومساعدتها في الانضمام للأمم المتحدة، والتأكيد على حرية الكويت في الاتحاد مع أي دولة عربية استناداً إلى ميثاق الجامعة العربية.

وفي العشرين من حزيران عام 1961م، عقدت الجامعة العربية اجتماعاً مهماً بعـد أن فـشلت جهود المصالحة التي بذلها الأمين العام في زيارته الميدانية للعراق والكويـت والـسعودية، وبعـد أن استشار ممثلو الجامعة حكوماتهم حول الأزمة، حيث قدمت الكويت في هذا الاجتماع مذكرة ركزت فيها على ضرورة سحب الزعيم عبد الكريم قاسم ادعاءاته المتكررة بأن الكويت جزء من العـراق، وقـد

اتسمت أجواء الاجتماع بإرهاصات إيجابية لصالح الكويت، فقد استنكرت الجمهورية العربية المتحدة أي احتلال عسكري لأي بلد، ووافقت على انضمام الكويت للجامعة العربية. كمـا أكـدت الأردن علـى ضرورة حل الأزمة بسرعة حتى لا تستغلها إسرائيل التي بدأت بتحويل مجرى نهر الأردن لأراضيها (الغنيم، 2003: 249)، وفي الاجتماع نفسه أصدر مجلس الجامعة قراره الحاسم 35/1777 المستوحي من مشروع القرار الذي أعده الأمين العام للجامعة والمندوب التونسي وقد نص على ما يلي (الهاجري، 2006: 249):

أولاً: تتعهد الحكومة الكويتية بسحب القوات البريطانية من أراضيها في أقرب وقت ممكن.

ثانياً: تلتزم الحكومة العراقية بعدم استخدام القوة في ضم الكويت إلى العراق.

ثالثاً: تأييد كل رغبة تبديها الكويت للوحدة أو الاتحاد مع أي دولة من دول الجامعة العربية طبقاً لميثاق الجامعة.

رابعاً: الترحيب بالكويت عضواً في جامعة الدول العربية، ومساعدتها في الانضمام للأمم المتحدة.

خامساً: تلتزم الدول العربية بالمساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت بناء على طلبها ويعهد المجلـس للأمين العام بوضع هذا القرار موضع لتنفيذ.

وفي المقابل قاطع المندوب العراقي كلمة رئيس المجلس واعتبر قبول الكويت انتهاكاً لميثـاق الجامعة العربية، كونها جزءاً من العراق، واتهم أمير دولة الكويت بتقديم رشوة داخل الجامعة العربيـة للوقوف إلى جانب الكويت، وأن الحكومة العراقية سوف ترد على ذلك وانسحب الوفد العراقـي مـن القاعة، ولم يحدد المندوب العراقي مصدر هذه المعلومات ولم يظهر أيضاً أي وثائق رسمية تؤكد صحة ما ذكره.

واعتبر العشرين من حزيران 1961م، يوماً تاريخياً بالنسبة للكويت، حيث وافق المجلس على عضويتها في الجامعة العربية ودعم استقلالها، ورحب الكويت بالانضمام لاتفاقية الدفاع العربي المشترك، وتعهدت بسحب القوات البريطانية (العنزي، 2005: 249).

وفي الثاني عشر من شهر آب 1961م وقع الشيخ عبد الله السالم أمير دولة الكويت اتفاقية خاصة بانضمام الكويت إلى معاهدة الضمان العربي الجماعي، كما أبرم اتفاقية أخرى مع الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن وضع قوات الأمن العربية في الكويت، وعلى اعتراف الكويت بحق تلك القوات في رفع علمها الخاص – علم جامعة الدول العربية – داخل أراضيها، وتمتعها بالمزايا المتعلقة بحرية التحرك داخل أراضيها، واستخدام طرقها البرية والمائية ومطاراتها، وأن ينشأ صندوق عربي لتمويل هذه القوات وتحمل نفقاتها، وقد تم إنشاء هذا الصندوق بالفعل وأسهمت فيه الكويت بالنصيب الأوفى.

وعلى أثر اتخاذ تلك الترتيبات طلب أمير الكويت انسحاب القوات البريطانية من أراضيه، وتلقى رداً بالموافقة حالما تصل القوات العربية إلى مواقعها، وتم انسحاب القوات البريطانية في العاشر من تشرين الأول 1961م بعد أن وصلت القوات العربية التي شاركت فيها كل من السودان والمملكة العربية السعودية والأردن والجمهورية العربية المتحدة (السويدي، 2010: 475).

ولقد لعبت بريطانيا دوراً مهماً وحاسماً في تشكيل حدود الكويت، وذلك في عدة مؤتمرات عقدت منذ بدايات القرن لتخطيط الحدود بين الكويت وجاراتها العراق و السعودية"، فهي التي وضعت وحددت الحدود الكويتية العراقية المعترف بها دولياً وقت صدور إعلان استقلال الكويت (الرشيدي، 2004: 466).ورغم ردود الفعل الرافضة للدعاوي العراقية من قبل الدول العربية – وعلى رأسها مصر – ومن قبل دول أخرى كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فإن العراق استمر في دعواه مطالباً بضم

الكويت حتى سقوط نظام عبد الكريم قاسم في 8 شباط عام 1963م وبذلك انتهى التهديد العراقي الثاني بعد تهديد الملك غازي من قبل (جريدة الاتحاد، http://www.alitthad.com,2009).

وكان موقف القاهرة من حصول الكويت على استقلالها واضحاً، منذ اليوم الأول. ففي 20 حزيران عام1961، وعلى المستوى الإعلامي، أعربت جريدة "الجمهورية"، عن ترحيبها بالكويت المستقلة الحرة، جزءاً من الوطن العربي الكبير. وذكرت أن الكويت، كانت دائماً مستقلة، في حقيقة أمرها، وترفض السيطرة وتتنكر للمستعمرين.

وعلى الرغم من أن الجمهورية العربية المتحدة، كانت تتزعم التيار العربي الوحدوي، وتنادي بالوحدة العربية، إلاّ أنها وجدت في مطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت، ما يتعارض تماماً مع ذلك التيار، فعارضته. وقد أوضحت موقفها الرسمي من مشكلة الحدود، بين الكويت والعراق، في ثلاثة بيانات رسمية، صدرت في 27 و30 حزيران 1961، و5 حزيران 1961، على التوالي.

فمع اندلاع الأزمة، أوضحت الجمهورية العربية المتحدة موقفها الرسمي، في بيانها الأول، الصادر في 27 حزيران 1961، والذي أذاعه وزير الدولة، آنذاك، محمد عبد القادر حاتم، واعترضت فيه على ادعاءات عبد الكريم قاسم. وقد تضمن البيان ست نقاط، تتلخص في[1].

1- إن الجمهورية العربية المتحدة، تؤمن بأن العلاقات بين الشعوب العربية، لا تحكمها معاهدات أو اتفاقيات، قديمة أو حديثة، وإنما العلاقات بين الشعوب أعمق من ذلك بكثير.

2- وإنها لا تقبَل منطق "الضم"، وإن كانت على استعداد لبذل كل جهدها، لتأييد منطق "الوحدة الشاملة ."

[1] وثيقة البيان الرسمي الأول للجمهورية العربية المتحدة في 27 يونيه 1961، في شأن الأزمة التي فجرها عبد الكريم قاسم لضم الكويت إلى العراق.

3- إن الوحدة الشاملة بين مصر وسورية، لا يمكن، بطبيعتها، إلاّ أن تكون سنداً لكل اتجاه إلى الوحدة. ولكن الوحدة، لا يجب أن تكون تعبيراً اجتماعياً عن إرادة شعبية عربية متبادلة، قائمة على الاختيار الحر .

4- إنها ترى أنه من واجب الشعوب العربية الكبيرة، أن تكون سنداً، يعزز قدرة الشعوب العربية الصغيرة .

5- إن الشعب العراقي، يملك من أسباب الدعوة إلى الوحدة بينه وبين شعب الكويت، ما هو أعمق وأبقى من وثائق الإمبراطورية العثمانية، وإن هذا الشعب يملك قوميته العربية، بقدر ما يملك شعب الكويت من هذه القومية. وتلك، في حد ذاتها، كفيلة بصنع الوحدة السياسية.

6-ودعت الجمهورية العربية المتحدة، في نهاية البيان، إلى ضرورة إنهاء هذا الموقف الطارئ، وأكدت أنها لا تتصور يوماً، يقف فيه جندي عربي في مواجَهة جندي عربي آخر .

وفي 29 حزيران 1961، كلف الرئيس جمال عبد الناصر، وزير العدل المركزي، فاخر كيالي، ــ سوري ــ بأن يسافر إلى الكويت، على رأس وفد، يمثل الجمهورية العربية المتحدة، لتهنئتها بالاستقلال (عبد الشافي، 2008: 34).

ومع تواتر المعلومات، حول صدور الأوامر إلى بعض قوات الجيش العراقي بالتحرك صوب الحدود الكويتية، ومع تدفق المعلومات، حول التحرك العسكري البريطاني نحو الكويت، أصدرت الجمهورية العربية المتحدة بيانها الثاني، في 30 حزيران 1961، رفضت فيه أنباء التحركات العسكرية، العراقية والبريطانية معاً [1].

---

[1] وثيقة البيان الرسمي الثاني للجمهورية العربية المتحدة في 30 يونيه 1961، في شأن تطورات أزمة 1961، واحتمال التدخل العسكري العراقي لضم الكويت إلى العراق.

ومع انعقاد مجلس الأمن لمناقشة الأزمة العراقية ـــ الكويتية، في الفترة من 2 إلى 7 حزيـــران 1961، أعلن وزير الدولة، محمد عبد القادر حاتم، أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة، أمرت وفدها الدائم في الأمم المتحدة، برئاسة السفير عمر لطفي، بتبني اقتراح "طلب الكويت الانضمام إلـــى الأمـــم المتحدة"، مع المطالبة "بجلاء القوات البريطانية، فوراً عن الكويت، جلاءً تاماً وناجزاً، وفي 5 حزيران 1961، صدر بيان ثالث عن الجمهورية العربية المتحدة، دعت فيه إلى جلاء القوات البريطانيـــة عـــن الكويت، بعد أن أكدت الحكومة العراقية عدم اللجوء إلى الحلول العسكرية، وأنهـــا ســـتتبع الأســـلوب السلمي، وتعهدت بذلك في مجلس الأمن [1] .

ولكن الحكومة الكويتية ردت على دعوة الجمهورية العربية المتحدة، في بيان لها صدر في اليوم التالي، أكدت فيه: "إن مجرد إعلان العراق، أنه لن يلجأ إلى القوة لتحقيق أهدافه، لا يكفـــي. وأن حـــل المشكلة، يجب أن يتضمن ضمانات دولية كافية، لحماية أمن الكويت[2]."

وفي 12 حزيران 1961، تقدمت الكويت بمذكرة، طلبت فيها الانضمام إلى الجامعة العربيـــة، ومساندة الدول العربية لها ضد التهديد العراقي. وتعهدت، في مذكرتها، بسحب القوات البريطانية مـــن الكويت، حينما تشكل الجامعة العربية قوات عربية، لتحل محلها. وقد عقدت جلسة لمجلس الجامعة، في اليوم عينه، لمناقشة طلب الكويت، ومناقشة التهديد العراقي لها، ولكن لم يسفر الاجتماع عـــن شـــيء، نظراً إلى تهديد العراق بالانسحاب، إذا ما قُبلت الكويت عضواً في الجامعة. ورداً على طلب العـــراق تأجيل البت في انضمام الكويت إلى الجامعة العربية، أعلنت الجمهورية العربية المتحدة، فـــي الجلـــسة

---

[1] وثيقة البيان الرسمي الثالث للجمهورية العربية المتحدة في 5 يوليه 1961 في شأن أزمة 1961، والتدخل العسكري البريطاني في الكويت.

[2] وثيقة البيان الرسمي الكويتي في 6 يوليه 1961، رداً على البيان الثالث للجمهورية العربية في 5 يوليه 1961

الثانية للجامعة العربية، التي عُقدت في 13 حزيران/ يوليه، أن "التأجيل لا يحل المشكلة" (عبد الرحيم، 1990، 60)، وفي اجتماع الجامعة العربية، في 20 حزيران 1961، شدّد مندوب الجمهورية العربية المتحدة، في الجامعة العربية، على أمرين: "الأول، انضمام الكويت إلى الجامعة. والثاني، إحلال قوات عربية مكان القوات الأجنبية، الموجودة في الكويت ."وهو ما تحقق، فقد وافقت الجامعة العربية، في هذه الجلسة، على انضمام الكويت إليها، بعد أن تعهد أميرها بأن يطلب من الحكومة البريطانية سحب قواتها من أراضي بلاده، حينما تصل إليها قوات أمن الجامعة العربية (الهاجري، 2006: 242).

وفي 28 أيلول 1961، وقع الانفصال بين سورية ومصر، وأُلغيت الوحدة، من جانب سورية، إثر انقلاب عسكري، قادته مجموعة من الانفصاليين السوريين، في الإقليم الشمالي. وفي 12 تشرين الأول 1961، قامت مصر بسحب قواتها من الكويت، على أثر انفصال سورية، وتوتر العلاقات بين مصر وكلٍّ من الأردن والمملكة العربية السعودية، بعد اتهام الحكومة المصرية لهما بالمشاركة في مساندة الحركة الانفصالية.

وفي حين استمر الدعم المصري للحكومة الكويتية، في مواجهة الادعاءات العراقية، فإن الحكم السوري الجديد، اتخذ منحى مختلفاً بعض الشيء، إذ سارت العلاقات السورية ـ العراقية في تقدم مستمر، أثمر تبادلاً ملحوظاً في الزيارات الرسمية بين مسئولي البلدَين. وفي نهاية شهر كانون الثاني 1962، أعلن معروف الدواليبي، رئيس الوزراء السوري، عن توسط سورية لحل النزاع الكويتي ـ العراقي، وأعلن، في بيان صدر عن الجمهورية العربية السورية، أن الوفد العراقي، الذي زار سورية، برئاسة الدكتور هاشم جواد، وزير خارجية العراق ، قد وافق على "ألاّ يقوم العراق بأي إجراء عسكري ضد الكويت، وأن العراق، في الوقت الراهن، على الأقل، لا يعترض على قيام الدول الأخرى بإرسال قائمين بالأعمال إلى الكويت" (العتوم، 2003: 44). وردت الحكومة الكويتية، على أنباء الوساطة

السورية، بأنها لا تعلم عنها شيئاً، بل نفت ما نشرته بعض الصحف السورية، عن بدء المفاوضات السرية، بين العراق والكويت، بشأن إقامة اتحاد كونفيدرالي بينهما، يشمل أمور الدفاع، والشؤون الخارجية، والمسائل الاقتصادية والثقافية، على أن تبقى الدولتان مستقلتين تماماً، داخليا(الغنيم، 1997: 55).

وكانت المملكة العربية السعودية طرفاً معنياً بأزمة الحدود العراقية ـ الكويتية، التي أثارها عبد الكريم قاسم، في 25 حزيران 1961. وكان موقفها حاسماً ومؤازراً، بقوة، لموقف الحكومة الكويتية. وينبع ذلك من عدة عوامل، منها موقعها الزعامي وسط المجتمع الخليجي، إضافة إلى مساس الأزمة بمصالحها، الإقليمية والاقتصادية والنفطية .

وفي 26 حزيران/ يونيه، اليوم التالي من انطلاق شرارة الأزمة، طلب أمير الكويت تدخّل المملكة العربية السعودية، لحمايتها، بكافة السبُل. فأبرق الملك سعود بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، إلى أمير الكويت، في اليوم عينه، قائلاً: "تناولت برقية سموكم... التي أشرتم فيها إلى ما أدلى به الزعيم الركن عبد الكريم قاسم. والحقيقة أن هذا الموقف عجيب مؤسف. أمّا نحن، فمعكم، في السرّاء وفي الضرّاء، وسنكون أوفياء فيما تعاهدنا عليه. ونحن على أتم الاستعداد لمواجهة أي خطر يتعرض له الكويت الشقيق. والله الموفق" (شتا، 2003: 60).

وفي اليوم عينه، وجه الملك سعود، الرسالة التالية إلى ملوك ورؤساء الدول العربية: "أعتقد أنكم تشاركونني الأسف في البيان الذي نُشر من الزعيم عبد الكريم قاسم، بشأن الشقيقة دولة الكويت المستقلة، وبالنظر لما يربطنا بالكويت، بصورة خاصة، فقد أعلنت البيان التالي: (يجب أن يكون معلوماً لدى الجميع أن الكويت والمملكة العربية السعودية بلد واحد، وما يمس الكويت يمس المملكة العربية السعودية، وما يمس المملكة العربية السعودية يمس الكويت). وقد أحببت إحاطتكم علماً بهذا، ولي أمل

كبير في أن نتعاون جميعاً في رتق هذا الفتق، الذي لا يستفيد منه إلاّ أعداء العرب، ولا يتضرر منه إلاّ العرب أنفسهم، راجياً أن تروا رأيكم السديد الذي يحول دون هذا الأذى الذي يصيب هذا البلد الشقيق."ثم انتقل الملك سعود من التصريحات، إلى نطاق العمل الفعلي، فبعث رئيس الأركان السعودي إلى الكويت، لدراسة الوضع، الأمني والعسكري، فيها.وفي 27 حزيران 1961 عقد مجلس الوزراء السعودي، جلسة استثنائية، برئاسة الملك سعود، لبحث التهديد العراقي ضد الكويت، وفي نهاية الجلسة، أصدر مجلس الوزراء البيان التالي: "إن حكومة حضرة صاحب الجلالة، الملك المعظم، في الوقت الذي تستنكر فيه التصريحات الماسة باستقلال الكويت، القطْر العربي الشقيق، ووفاءً بالعهد الذي بين هذه البلاد والكويت. نؤيد استقلال الكويت تأييداً تاماً، ونقرر اتخاذ الخطوات الإيجابية اللازمة للحفاظ على استقلاله وسيادته، وهي لا تزال تأمل في أن تتغلب الحكمة والمصلحة العربية على كل اعتبار للحفاظ على السلم وجمع الصف العربي. كما يقرر اعتبار جلسته الاستثنائية مستمرة لمواجهة ما يستجد في الأمر" (المطيري، 2003: 89) وفي 27 حزيران/ يونيه، كذلك، استدعى الملك سعود السفير العراقي هشام جواد لدى الرياض عام 1961، وأبلغه رسالة شفهية، لتبليغها إلى عبد الكريم قاسم، يعبر فيها عن إحساسه العميق بالحزن والأسف، لما صدر عنه، تجاه الكويت، وأن ما حدث هو محاولة لشق الصف العربي، واعتداء على دولة عربية. وناشد عبد الكريم قاسم، أن تسود الحكمة والتعقل والحرص المصالح العربية.وفي 30 حزيران 1961، بثت إذاعة الكويت، أن القوات السعودية، وصلت، بالفعل، إلى الأراضي الكويتية، بناءً على طلب أمير الكويت، وذلك بعد ساعات قليلة من إنزال القوات البريطانية. كما بعث الملك سعود برسالة جمال عبد الناصر، حملها وزير الخارجية السعودي، تمحورت حول الأزمة، وتناولت المساندة العسكرية السعودية للكويت.وفي ظهر اليوم نفسه، تناهى إلى مسامع الملك سعود، نبأ حشود عسكرية عراقية، في طريقها من البصرة إلى الحدود الكويتية، فأرسل على الفور، برقية إلى عبد الكريم قاسم،

يناشده فيها: "باسم الله والعروبة والوطنية، تجنب كل سبب، يؤدي إلى اضطراب العلاقات بين العـرب أنفسهم، بل إلى تصادمهم، في وقت هم أشد ما يكونون حاجة فيه إلى جمع كلمتهم، ودعم قوّتهم، للوقوف في وجْه أعدائهم(*).

وبعد نشوب الأزمة، تقدم كلٌ من العراق والكويت بشكاوى متبادلة، إلى مجلس الأمن، وجامعة الدول العربية، فالكويت تتهم العراق بأنه يهدد استقلالها، والعراق يتهم بريطانيا بأنها تدبر عدواناً عليه، وبناء على ذلك، عقد مجلس الأمن، جلسة عاجلة، في 2 حزيران 1961، وبعد مناقشات، تأجلت هـذه الجلسة إلى 5 حزيران/ يوليه، ثم إلى 7 حزيران/ يوليه، وانتهت الجلسة، من دون إصدار قرار، مما دفع مجلس الأمن إلى أن يترك هذه المهمة لجامعة الدول العربية.

وكان الشيخ عبد الله السالم الصباح، قد بحث مع الأمين العام للجامعة العربية، أثنـاء زيارتـه الكويت، في نيسان 1961، ضمن مهمة رسمية له في منطقة الخليج العربي، مسألة انضمام بلاده إلـى الجامعة العربية. وفي 20 يونيه من العام نفسه، وبعد إعلان الاستقلال الكـويتي، فـي 19 حزيـران 1961، أعلن عبد الخالق حسونة ترحيب الجامعة بأي طلب، تتقدم به الكويت للانضمام إليها. وفي 23 يونيه، قدم عبد العزيز حسين طلب حكومة الكويت، من أجْل انضمامها إلى الجامعة العربيـة. وقـرر مجلس الجامعة عقد جلسة في 4 يوليه، للموافقة على قبول الكويت عـضواً فـي الجامعـة العربيـة (الهاجري، 2006: 249).

وبعد انفجار الأزمة العراقية ــ الكويتية، في 25 يونيه، ورفض المملكـة العربيـة الـسعودية مطالب العراق، طلبت المملكة في 27 حزيران 1961، عقد جلسة طارئة لجامعة الدول العربية لبحث

(*) وثيقة برقية الملك سعود بن عبدالعزيز إلى رئيس الوزراء العراقي، عبدالكريم قاسم في 30 يونيه 1961يطالبه بعد استخدام القوة ضد الكويت.

الأزمة، وانضمام الكويت إلى عضوية الجامعة العربية، ولم يتخذ قرار بهذا الشأن. وفـي الأول مـن يوليه، تقدمت المملكة، للمرة الثانية، بمذكرة إلى أمانة الجامعة العربية، تطلب فيها عقد اجتمـاع غيـر عادي لمجلس الجامعة، لبحث موضوع انضمام الكويت إلى الجامعة العربية، ومناقشة التهديد العراقـي لاستقلال الكويت.

وفي اجتماع الجامعة العربية، في 12 حزيران 1961، قدمت حكومة الكويت مذكرة إلى لجنـة الشؤون السياسية، التابعة للجامعة(مركز البحوث والدراسات الكويتية، 45)، تضمنت طلبَـين، طلـب الانضمام إلى الجامعة العربية، وطلب مساندة الدول العربية لها ضد التهديد العراقي. كما تعهـد أميـر الكويت، في المذكرة، بسحب القوات البريطانية من الكويت، على أن تحل محلها قوات عربية.

وقد نص التعهد على الآتي:

"إن سمو أمير الكويت، يتعهد بأن يأمر، حالاً، بسحب جميع القوات البريطانية من الكويت، حينما تشكل جامعة الدول العربية قوات عربية، تقوم، فعلاً، بإرسالها إلى الكويت، لتحل محـل القـوات الأجنبية، الموجودة بها حالياً، وذلك لصيانة استقلال الكويت، وصد أي هجوم عليها".

وفي اجتماع الجامعة العربية، في 13 حزيران/ يوليه، قررت لجنة الشؤون السياسية مـا يلـي: "نظرت لجنة الشؤون السياسية موضوع طلب الكويت الانضمام إلى جامعة الدول العربية، ومـا أحاط به من ملابسات. وبعد استعراض اللجنة لكافة وجهات النظر، التي أبدَتها الوفود الأعضاء، والمبادئ التي تقدم بها وفد المملكة المغربية، وهي (الهاجري، 2006: 251):

أولاً: تلتزم الكويت بطلب سحب القوات البريطانية.

ثانياً: يلتزم العراق بعدم استخدام القوة، لضم الكويت.

ثالثاً: تلتزم الدول العربية، من جهتها، بما يأتي :

1- الترحيب بالكويت عضواً في جامعة الدول العربية .

2- مساعدة الكويت على الانضمام إلى الأمم المتحدة .

3- تقديم المساعدة الفاعلة لحماية استقلال الكويت، بناء على المذكرة الكويتية، المقدمة إلى لجنة الشؤون السياسية، في جلستها المعقودة، في 12 حزيران 1961 .

4- تأييد كل رغبة يبديها شعب الكويت في الوحدة، أو الاتحاد مع غيره من الدول العربية، طبقاً لميثاق الجامعة العربية ."

وقررت اللجنة، تأجيل اجتماعها إلى الساعة السادسة، مساء 20 حزيران 1961، وذلك ليتسنى لمندوبي الدول الأعضاء، الرجوع إلى حكوماتهم، لأخذ رأيها في هذه المبادئ، وفي الخطة اللازمة، لوضعها موضع التنفيذ (العنزي، 2005: 34).

وكان أمام مجلس الجامعة مشروع قرار، يُحدَّد، في إطاره، بديلان للعمل. أبدى الوفد الكويتي، برئاسة جابر الأحمد الصباح، استعداد بلاده لقبول أي منهما وهما :

1- أن يتخلى عبد الكريم قاسم عن مطالبه وادعاءاته، وأن يقدم اعترافه باستقلال الكويت الكامل. كما يعلن هذا الاعتراف أمام مجلس جامعة الدول العربية، ومجلس الأمن، التابع لمنظمة الأمم المتحدة .

2- أن ترسل الجامعة العربية قوة عسكرية، تابعة لها، إلى دولة الكويت، لتحل محل القوات البريطانية .

رحَبت القاهرة بالموقف الكويتي، ورأت أن الحل الأول، الذي تفترضه الكويت، يتعلق بإرادة الحكومة العراقية. أمّا الحل الثاني، فإن الجمهورية العربية المتحدة، تعلن استعدادها التام، وموافقتها على

إرسال قوات عربية إلى الكويت، بناءً على الطلب الكويتي، لما يترتب على ذلك من إخـــراج للقــوات البريطانية.

وحتى 15 حزيران 1961، لم تكن الجامعة العربية قد وصلت إلى حـــل، يتعلــق بـــالأزمتَين المترابطتَين: الأزمة بين العراق والكويت، وانضمام الكويت إلى الجامعة العربية. وهكذا، كانت الجامعة تعاني مأزقاً خطيراً، يتمثل فيما يلي (مركز الدراسات والبحوث الكويتية):

1- إصرار المملكة العربية السعودية على إدخال الكويت إلى الجامعة العربية، بأي ثمـــن كـــان، وتريد أن تتخذ الجامعة قراراً بالموافقة، ولو غضب العراق، وانسحب من الجامعة .

2- رغبة الأمم المتحدة، في انضمام الكويت إلى الجامعة العربية، ولكنهـــا لا تريـــد أن تتحمـــل مسؤولية ذلك. كما أنها توافق على إرسال القوة العربية إلى الكويت، شريطة ألاّ تشترك هي فيها .

وأخيراً، أوصت لجنة الشؤون السياسية في الجامعة العربية، بالموافقة علـــى قبـــول الكويـــت، باستثناء وفد العراق، الذي عمد إلى الانسحاب، احتجاجاً على هذا القرار. وهكذا، أصـــدرت الجامعـــة العربية، في 20 حزيران 1961، القرار رقم 35/1777، الذي نص، في فقرته الثانية، على انـــضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية، وفي فقرته الثالثة، على أن تلتزم الدول العربيـــة بتقـــديم المـــساعدة الفاعلة، لصيانة استقلال الكويت، بناءً على طلبها[1] وقد تحفظ من الفقرة الثالثة من القرار، كـــلٌّ مـــن مندوب جمهورية السودان، والجمهورية اللبنانية، والمملكة الليبية المتحدة، لرغبتها عن المشاركة فـــي قوات الجامعة، المرسلة إلى الكويت، بينما أبدى سائر مندوبي الدول الأعضاء الحاضرين، الاســـتعداد للمشاركة فيها.

---

[1] وثيقة قرار جامعة الدول العربية الرقم 1777 في دورته العادية 35 في جلسته الرقم 8 في 20 يوليه1961، بشأن انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية.

إعمالاً للفقرة الثالثة من قرار مجلس الجامعة العربية، وبعد انضمام الكويت إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك، تابع عبد الخالق حسونة، الأمين العام لجامعة الدول العربية، تنفيذ القرار. وتوصل، بعد حوالي ثلاثة أسابيع، إلى اتفاق مع حكومة الكويت بطلب سحب القوات البريطانية، وإحلال قوات تابعة للجامعة العربية مكانها. وتحقق ذلك، عبْر رسالتَين متبادلتَين، بينه وبين أمير الكويت، ففي 12 آب عام 1961، بعث برسالة رسمية إلى أمير الكويت، فيما يخص وضع قوات أمن الجامعة العربية في الكويت، والترتيبات المتعلقة بها، وأكد فيها "أن هذه القوات وقتية، توجد بأراضي الكويت، استجابة لطلب سموّكم. كما أنها تنسحب منها، في أي وقت تطلبون انسحابها، وبالطريقة التي يتم الاتفاق عليها بيننا...". واختتم بالقول: "... فإذا وافقتم، سموّكم، على ما تضمنته هذه الرسالة، فإنها، وردكم عليها بالموافقة، يكونان بمثابة اتفاق مبرم في هذا الشأن، بين جامعة الدول العربية وحكومتكم الموقرة".[(1)]

وتلقى عبد الخالق حسونة، في اليوم نفسه، جواب أمير الكويت، الذي أبدى موافقته على إحلال القوات العربية في الكويت، محل القوات البريطانية. وأكد في رسالته "أن حكومة الكويت، انطلاقاً من ممارسة سلطات سيادتها، في أي من الأمور المتصلة بوجود قوات أمن الجامعة في أراضيها، سوف تحرص كل الحرص على أن تستهدي بروح التقاليد العربية والثقة، التي تنير تاريخنا العربي المجيد، وأن تلتزم بنص وروح ميثاق الجامعة، وقرار مجلس الجامعة في 20 حزيران 1961، المشار إليه في رسالتكم"، واستطرد قائلاً: "وإنا، بموجب رسالتنا هذه، نوافق موافقة تامة على جميع البنود الواردة في رسالتكم. وتلتزم حكومة الكويت بتنفيذها. كما نوافق على ما أشرتم إليه، سيادتكم، من أن رسالتكم وهذا الرد من جانِبنا، يشكلان اتفاقية بين جامعة الدول العربية وحكومة الكويت. وفي هذه المناسبة، يسعدني

---

[1] وثيقة رسالة الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى أمير دولة الكويت في 12 أغسطس 1961 في شأن وضع قوات أمن الجامعة العربية في الكويت والترتيبات المتعلقة بها

إبلاغ سيادتكم، أنه تنفيذاً لما ألقِي على عاتقنا، في قرار مجلس الجامعة سالف الذكر، قد طلبنا اليوم إلى الحكومة البريطانية سحب قواتها من أراضي الكويت.[1] "

وفي اليوم عينه، وعلى اثر اتخاذ تلك الترتيبات، أرسل أمير الكويت كتاباً إلى الحكومة البريطانية، يطلب منها انسحاب القوات البريطانية من أراضيه. وتلقى رداً من الحكومة البريطانية بالموافقة، حالما تصل القوات العربية إلى مواقعها.[2]

وفي 15 آب عام1961، انعقد مجلس الجامعة العربية، وأصدر قراراً هذا نصه: "أحيط مجلس الجامعة علماً بما تضمنته مذكرة الأمين العام، في شأن الإجراءات، التي اتخذت تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة، في جلسته المعقودة في 20 حزيران 1961، بشأن تقديم المساعدة الفعلية إلى الكويت، بناءً على طلبها. كما أحيط بالرسالتَين المتبادلتَين، بين سمو أمير دولة الكويت، والأمين العام، بشأن وضع قوات أمن الجامعة العربية في الكويت. والمجلس، إذ يرحب بطلب سمو أمير دولة الكويت انسحاب القوات البريطانية من الأراضي الكويتية، يعرب لسيادة الأمين العام، وبعثة الجامعة إلى الكويت، عن أجزل الشكر، وأعظم التقدير، وينتظر أن يتم قريباً إحلال الجنود العرب محل الجنود البريطانيين، في الكويت."

ولتطبيق هذا القرار، وقعت الجامعة العربية، اتفاقات مع كلٍّ من السودان والمملكة العربية السعودية والأردن وتونس، في شأن اشتراكها في قوات الأمن العربية. وفي 10 أيلول 1961، بدأ وصول هذه القوات إلى الكويت. وما أن حل يوم 3 تشرين الأول 1961، حتى اكتمل وصول هذه

---

[1] وثيقة رسالة أمير الكويت إلى أمين عام جامعة الدول العربية في 12 أغسطس 1961، بموافقة على إحلال قوات أمن من جامعة الدول العربية في الكويت بدلاً من القوات البريطانية.

[2] وثيقة مذكرة الحكومة البريطانية إلى أمير الكويت في شأن سحب قواتها من الكويت.

القوات وفي 12 تشرين الأول 1961، سحبت مصر قواتها من الكويت، على أثر انفــصال ســورية، وتوتر العلاقات بين مصر وكلٍ من الأردن والمملكة العربية السعودية.

وبسحب مصر لقواتها، تغير تشكيل قوات الأمن العربية وعددها، ليصبح مجموع القوة العربية 2225 جندياً. ويلاحظ أن مجموع هذه القوات، يقلّ عن المجموع الذي قدرته بعثــة عــسكرية تابعــة للجامعة العربية، وهو 3 آلاف إلى 3500 جندي .وقد أشارت وثائق الجامعة العربيــة، إلــى أن حجــم القوات العربية، كان توزيعه كالآتي (العنزي، 2005، 253):

(1)القوة السعودية: تتكون من 1281 رجلاً.

(2)القوة الأردنية: تتكون من 788 رجلاً.

(3)القوة السودانية: تتكون من 112 رجلاً (الشرعة، 2001: 75).

زار عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية الكويت في 14 تشرين الأول 1961، وأصدر أمراً إلى قوة الأمن العربية، نصه كما يلي: "إنكم تأتون إلى الكويت أخوة عرباً، في قسم مــن وطننا العربي الكبير، وتقفون على الحدود الكويتية ـــ العراقية، ضيوفاً على البلدَين، فمهمتكم عربيــة قومية. ولهذا، فإني أعهد إليكم بمهمة المراقبة اليقظة والشعب العراقي في مقدمتها، لا يمكن أن يتصور أحد من بيننا، أن يشهر عربي سلاحه على أخيه العربي.. فلتكن رسالتكم رسالة الأخوة العربية والمحبة والوئام" (الموقف العربي من الأزمة العراقية ـــ الكويتية).

وأصدر الأمين العام للجامعة عدة قرارات تنظيمية، في شأن هذه القوات منها[1]:

---

[1] – وثيقة موجز المبادئ والأسس، الذي وضعها الأمين العام لجامعة الدول العربية لتشكيل قوات أمن الجامعة طبقاً للقرار الــرقم 35/1777 في 20 يوليه 1961 .

إنشاء الهيئة التنفيذية لقوات أمن الجامعة، برئاسة الأمين العام المساعد، وإنشاء اللجنة الاستشارية، التي تضم ممثلين عن الدول المشتركة في القوات، وإنشاء صندوق لتمويل هذه القوات. كما عيِّن قائد ورئيس أركان القوات من ضباط المملكة العربية السعودية، تطبيقاً لأحكام معاهدة الدفاع المشترك، التي تنص على أن تكون القيادة للدولة، التي تكون قواتها المشاركة هي الأكثر عدداً.

وخلال الفترة من 18 إلى 25 تشرين الثاني 1962 زارت الهيئة التنفيذية لقوات أمن الجامعة الكويت زيارة استطلاعية، وبناءا على تلك الزيارة صدر خبر عن القاهرة في 26 تشرين الثاني 1962 مفاده أن الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية سيد نوفل، صرح بان كبار المسؤولين في دولة الكويت أبلغوه طلب الحكومة الكويتية تخفيض حجم عدد قوات أمن جامعة الدول العربية (الشرعة، 2001: 109)، ليصبح كلٌّ فصيل منها في حجم القوة السودانية الحالية (وعددها 112 جندياً). وعلى هذا، طلبت الجامعة العربية، بعد موافقة الأمانة العسكرية، من جميع دولها الأعضاء، أن تسهم بعدد رمزي من قواتها، يتراوح بين 15 و20 جندياً في قوات أمن الجامعة العربية، على أن تقتصر مهمة هذه القوات على مراقبة الحدود بين العراق والكويت. وبالفعل، سحبت كلٌّ من المملكة العربية السعودية والأردن قواتها العاملة ضمن قوات أمن الجامعة العربية، في كانون الثاني 1963، بعدما وصلت قوات الأمن الرمزية من الدول العربية الأخرى.

وفي 12 شباط 1963، تلقى الأمين العام للجامعة العربية، برقية من وزير خارجية الكويت، جاء فيها: "إن السلطات المسئولة في الكويت، تقديراً منها للموقف الجديد في العراق الشقيق، وإعراباً عن الأمل في إمكان عودة العلاقات الطبيعية بين القطرَين الشقيقَين، ترى صرف النظر، حالياً، عن تشكيل القوات العربية الرمزية، وتأمل أن تواصل الجامعة العربية جهودها الطيبة، لتصفية الجو بين الدول العربية، لتهيئ لها أسباب التعاون، لما فيه خير وتقدم الأمة العربية". وفي 20 شباط1963، اكتمل

انسحاب قوات الأمن العربية من الكويت. وتمثلت الأُسس القانونية، لإنشاء قوات الأمن، التي أرسلت إلى الكويت، في الآتي (Jill، 115 :1990):

1- قرار مجلس جامعة الدول العربية، في 20 حزيران 1961 .

2- طلب حكومة الكويت إرسال قوات عربية، لتحل محل القوات البريطانية .

3- التقاء الجامعة، بوصفها منظمة دولية، ممثلة في الأمين العام، بموجب سلطاته، التي خوّله إياها المجلس، في هذا الشأن، وإرادة حكومة الكويت، ممثلة في حاكمها، في صورة رسائل متبادلة، تكون اتفاقية بين الكويت والجامعة. واستندت قواعد تشكيل القوات، وما تتمتع به من ميزات وحصانات، وما يترتب عليها من حقوق وواجبات إلى:

1- الحصانات العامة، الواردة في المادة 14 من ميثاق الجامعة العربية.

2- المواد 2، 4، 5، 6 من الميثاق نفسه .

وحُددت واجبات القوات العربية بالعمل كقوات أمن، داخل أراضي الكويت، في منطقة الحدود المشتركة بين الكويت والعراق، للمحافظة على استقلال الكويت وسلامة أراضيها. ومهمتها الدفاع، دون الهجوم، مع تجنب التحرش بالقوات العراقية على الحدود، أو إثارتها، أو استفزازها، بأي شكل من الأشكال (الشرعة، 2001: 109).

المبحث الثاني

ترسيم الحدود وفق الشرعية الدولية

يُعد نجاح الجامعة في تسوية النزاع العراقي-الكويتي1961 مثالاً مميزاً في سجل إنجاز الجامعة في هذا الخصوص، وقد قام الأمين العام للجامعة بالإشراف على إنشاء قوة الطوارئ العربية على غرار ما تفعله الأمم المتحدة والمكونة من قوات سعودية وأردنية ومصرية وسودانية وتونسية بقيادة سعودية، وأمكن تجنب انفجار الأزمة (غالي، 1977: 83):

1- استطاعت جامعة الدول العربية أن تقوم بدورٍ في حل النزاع نظراً لعدم تورط الدول العربية الكبرى. فالدولة العربية الثورية الأولى في ذلك الحين وفي مصر الناصرية لم تكن طرفاً في النزاع واستطاع العمل العربي الجماعي في إطار الجامعة في احتواء الخلاف وضمان انسحاب القوات الأجنبية (البريطانية) من الكويت (الرشيدي، 2004: 12).

2- تعد هذه هي التجربة الأولى للجامعة العربية في حفظ السلام الإقليمي، ويعد إرسالها لقوات عربية إلى الكويت إجراءً جديداً من الإجراءات المساعدة على تسوية المنازعات لم ينص علية ميثاق الجامعة، كما أن الجامعة بذلك تعد أسبق المنظمات الإقليمية في اتخاذ هذه الخطوة، إذ اتخذت منظمة الدول الأمريكية إجراءً مماثلاً – لكنه اختلف في نواح كثيرة – بمناسبة أزمة الدومنيكان عام 1965(*).

3- أسبغ التدخل العسكري البريطاني على النزاع طابعاً وصفة دولية واضحة، وأخرجته من كونه نزاعاً محلياً إلى مرتبة العالمية، وتأكد ذلك مع عرضه على مجلس الأمن، الذي لم يستطع أن يتخذ أي

(*) أزمة الدومنيكان عام 1965: فرضت فيها منظمة الدول الأمريكية تدابير زجرية اقتصادية بحق جمهورية الدومنيكان بلا تفويض من مجلس الأمن. (الرشيدي، 2004: 12).

قرار. ولقد جذب التدخل البريطاني انتباه الدول العربية، فاجتمعوا على رأي واحد بـصدد النقطـة الفرعية (الوجود البريطاني في الكويت) من أجل وحدة الصف العربي على حين لم يجتمعوا غلـى القضية الأصلية. وإذا كانت بريطانيا وقواتها في الكويت هي الدافع الأعظم لتشكيل القوات العربية المشتركة لتحل محل القوات البريطانية، فإن بريطانيا في الحقيقة شجعت تشكيل هذه القـوة نظـراً لظرف الموقف السياسي العالمي، ففي منتصف آب سنة 1962 كانت هناك أزمة قاتلة في برلين بين المعسكرين الشرقي والغربي، مما يستدعي من بريطانيا إخراج قواتها من الكويت لـدعم الجـيش البريطاني في منطقة الراين.

4- مما لا شك فيه أن الأسلوب الذي اتبعته الجامعة في حل النزاع وتشكيل القوات لم يكن مناسباً فـي موقف دولي آخر، يتسم بحساسية أعلى كما حدث في النزاع في اليمن عام 1962 – بعـدها بعـام واحد فقط – إثر انفجار ثورة اليمن الشمالية.

كما أن الجامعة عالجت الأزمة الكويتية ببطء شديد، ويعود هذا التحرك البطئ في جزء منه إلى عدم ثقة الدول المتنازعة بقدرة الجامعة على تسوية النزاع، نظراً للضعف الذي يعـاني منـه ميثاقهـا وأجهزتها وسلطانها ويتأكد ذلك بمقارنته بسرعة التحرك البريطاني أو بانعقاد مجلس الأمن.

5- مما لا شك فيه أن الظروف والعوامل الدولية في ظل الاستقطاب الدولي تبين فشل مجلس الأمن في حل الأزمة، مما أعطى الفرصة بل وحرية الحركة لدبلوماسية الجامعة العربية للقيام بدور تـوفيقي ناجح في النزاع الكويت العراقي (الرشيدي، 2004: 513).

وأصدر الأمين العام للجامعة العربية بعض القرارات الخاصة بإنشاء الهيئـة التنفيذيـة لهـذه القوات، وإنشاء صندوق لتمويل هذه القوات، أما أمير دولة الكويت فقد التزم بتعهده بتأكيده على بسحب القوات البريطانية في اليوم نفسه الذي وقع فيه اتفاقية الدفاع العربي المشترك، حيث انسحبت القـوات

البريطانية بالكامل في العاشر من تشرين الأول 1961م، خاصة وأن القادة البريطـانيين كـانوا غيـر متحمسين لبقاء قواتهم في الكويت، ورحبوا بإرسال قوات عربية إلى الكويـت لتحـل محـل القـوات البريطانية، وضرورة وجود احتياطيات أمنية ضد أي تحرك عراقي ضد الكويت مستقبلاً.

ورغم ذلك فقد استمرت التهديدات العراقية للكويت حتى انقلاب 8 شباط 1963م في العـراق (الهاجري، 2006: 253).

ومن المعلوم أن الولايات المتحدة الأمريكية برزت كمنافس قوي في منطقة الخلـيج العربـي خاصة بعد انسحاب بريطانيا عام 1971 منها للترك الباب على مصراعيه للقادم الجديد للـتحكم فـي المنطقة الخليجية والمقصود هنا الولايات المتحدة الأمريكية، ومع اندلاع الأزمة الكويتية – العراقيـة، أعلنت الولايات المتحدة في 1962/6/27 أنها مع الكويت كدولة مستقلة ذات سيادة، وأكـد المتحـدث الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية "أن الكويت إذا ما طلبت إقامة علاقات دبلوماسـية رسـمية مـع الولايات المتحدة فإنها سوف تجد تجاوباً من واشنطن" وأن "تصريحات قاسم الجديدة ما هي إلا ترديـد لادعاءاته السابقة، وهي ادعاءات سبقه إليها نوري السعيد".

وأعربت جريدة "النيويورك تايمز" الوثيقة الصلة بوزارة الخارجية الأمريكية عن رأيهـا فـي قاسم ومطالبه "بأنه يريد أن يقتدي بالهند التي استعمرت جاوه". وأيدت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة الخطوة البريطانية بإرسال قواتها إلى الكويت "لمقاومة أي إجراء من شأنه أن يورط الشرق الأوسـط بأكمله، ... ولمراقبة أي طوارئ في هذه المنطقة"، بل إن أمريكا وافقت على أن تقدم لبريطانيا ما هـو مطلوب من مساندة في حالة حدوث أي هجوم عراقي.

ويرجع السلوك المؤيد لبريطانيا في هذه الأزمة للاعتقاد الذي سيطر على الدوائر الأمريكية من أن الاتحاد السوفيتي كان يقف وراء قاسم ومطالبه، رغبة في تعقيد الموقف، ولهذا قامت هـي بتأييـد

بريطانيا والكويت، ودعمت موقفها من الأزمة في الأمم المتحدة، فقد كانت أمريكا ترى أنـــه إذا قـــدر للإمبراطورية البريطانية أن تتخلى فجأة عن ملحقاتها وتوابعها في الخليج العربي فإن العالم الحر وحلف الأطلنطي قد ينهاران تماماً(الغنيم، 2007: 34)، ولقد ترتب على دعم أمريكا للموقــف الكــويتي، أن شنت العراق عليها حملة شعواء مما أدى إلى سوء العلاقات بينهما إلى حد أدى إلى قطع العلاقات بينهما في أيار عام 1962م (الرشيدي، 2000: 516).

ولقد برزت أهمية المنطقة العربية للاتحاد السوفيتي كنتيجة لموقعها الاستراتيجي لحمايته مـــن الجنوب، نظراً لموقعها كطريق طبيعي –بل والطريق الأقرب– إلى المياه الدافئة منذ روسيا القيصرية وتحديداً كاثرين الثانية في الخليج العربي والمحيط الهندي، نضيف إلى ذلك موقعها الاستراتيجي ذا الثقل التجاري والاقتصادي الدولي، بما يزيد من وضعه الدولي كقوة عظمى، ويمكنه – اكتساب مواقع بها – من مساندة الحركات التحررية بالمنطقة وتقليص الوجود الغربي بها. ولكن مـــن المؤكـــد أن الأزمـــة العراقية – الكويتية في عام 1961م قد وضعت السوفيت في موقف المواجهة، وأنهـــم متـــى تحركـــوا للتعامل معها مباشرة فسوف يجبرها ذلك على الاختيار بين بغداد والـــدول العربيـــة الأخـــرى مثـــل الجمهورية العربية المتحدة والسعودية والأردن، وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتي قد أيد انـــضمام الكويت وقبول عضويتها في بعض المنظمات الدولية المتخصصة مثل اليونـــسكو ومنظمـــة الطيـــران المدني، إلا أن هذا الموقف الإيجابي تحول إلى موقف سلبي مع نشوب الأزمة، إذ ساند الاتحاد السوفيتي حليفه عبد الكريم قاسم. واستغلت الصحف السوفيتية الأزمة فشنت حملة عنيفة على بريطانيا وأمريكـــا واستغلالهما للأزمة، حيث "إن العملية العسكرية البريطانية في الكويت ليست إلا اســـتفزازاً للـــشعوب العربية وتهديداً للسلام في الشرق الأوسط" (الخترش، 1995: 34).

ولم تشذ بعثة الاتحاد السوفيتي الدبلوماسية في الأمم المتحدة عن النهج الذي وضعه الاتحاد لنفسه، فقد اكتفى رئيس البعثة بنقد الموقف البريطاني واستعمال حق النقض – الفيتو– لإسقاط المشروع الذي تقدمت به المملكة المتحدة، ولكنه وافق على المشروع المقدم من الجمهورية العربية المتحدة، كما أن الاتحاد السوفيتي تمكن من عرقلة انضمام الكويت إلى المنظمة العالمية لفترة، ثم ما أن تبدل النظام العراقي الحاكم حتى سارع الاتحاد السوفيتي إلى الموافقة على عضوية الكويت فيها خلال الدورة التي عقدت في ربيع عام 1963م (الرشيدي، 2000: 517).

واستطاعت الكويت بفضل مساندة دولية أن تنضم إلى عضوية كثير من المنظمات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة قبل إعلان استقلالها، مثل منظمات: اليونسكو(*)، والإسكو(*)، وغيرها. وإثر تحقيق الكويت لاستقلالها تقدمت حكومتها بطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة –ومجلس الجامعة العربية– من أجل أن تصبح عضواً فيهما، ومع نشوب الأزمة في نفس الوقت فإن مسألة بحثها في كلتا المنظمتين بعد تقديم الشكوى قد تزامن وتقديم طلب العضوية.

وهكذا أبرق ممثل دولة الكويت المستقلة بدر الملا إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ 1حزيران 1961م من أجل عقد جلسة طارئة للمجلس، لبحث دعوى الكويت ضد تهديدات العراق التي تتناول استقلال الأراضي الكويتية، والتي تهدد في الوقت نفسه "الأمن والسلم الدوليين". وكانت المملكة المتحدة قد تقدمت في اليوم نفسه بشكوى ضد العراق حول نفس الموضوع وتمثل رد فعل حكومة العراق في قيام ممثلها الدائم في الجمعية العامة للأمم المتحدة د. عدنان الباجچي بالتقدم بطلب إلى رئيس مجلس الأمن من أجل السماح له بحضور الجلسات التي تناقش فيها دعوى حكومة المملكة المتحدة المشاركة

(*) اليونسكو: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

(*) الاسكو: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

في المناقشة، لكنه لم يشر من قريب أو بعيد إلى الشكوى التي تقدمت بها الكويت، لأن العراق نفى حق الكويت في تقديم مثل هذه الشكوى إلى مجلس الأمن، لأنها ليست عضواً في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي اليوم التالي (1961/7/2م) وقبل اجتماع مجلس الأمن بساعات قليلة، تقدم العراق بشكوى ضد بريطانيا بسبب نزول قواتها إلى الكويت يهدد "استقلال وأمن العراق" بما "يهدد السلم والأمن الدوليين". ونتيجة لذلك أدرجت في جدول أعمال المجلس تكونان متقابلتان، وكلتاهما تعبر عن أن الموقف يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر.

ولقد بدأ مجلس الأمن أعماله بكلمة اعتذر فيها رئيس المجلس عن اضطراره لعقد هذا الاجتماع في يوم عطلته (الأحد) ثم أخذ الموافقة على جدول الأعمال، ثم بعد ذلك وقف فالريان زورين Mr. Zorin نائب وزير خارجية الاتحاد السوفيتي ورئيس وفدها لدى الأمم المتحدة، وقال: " إن مبادرة بريطانيا بطلب عقد اجتماع عاجل للمجلس، بناء على طلب حاكم الكويت، تثير الشك حول حقيقة الوضع، خاصة أن هذا يختلف مع المعلومات والحقائق التي تلقيناها من منطقة الكويت"، ثم أعلن عن عدم معارضته لمسألة بحث الأزمة برمتها، ثم أشار رئيس المجلس إلى رغبة العراق في حضور الاجتماع، وعندما لم يبد أي من الأعضاء معارضته دعي عدنان محمد باجهجي ليأخذ مقعده على مائدة الاجتماع (حسين، 1999: 34).

ثم وقف سير باتريك دين مندوب بريطانيا قائلاً: "إن الحكومة البريطانية ستستحب قواتها من الكويت، بمجرد أن يرى حاكم الكويت أن حالة التهديد التي تتعرض لها بلاده قد انتهت... وإن القوات البريطانية التي أرسلت إلى الكويت قد تم إرسالها بناء على طلب من حاكمها، وإنها لا تضمر نيات عدوانية كما أنها لا تشكل أي تهديد للعراق". وأضاف... أنه في الفترة الماضية ملكت دولة الكويت المسئولية التامة على إقامة وإدارة علاقاتها الدولية الخاصة، مع دعم كامل من حكومة جلالة الملكة،

واشتركت في الماضي في عدد من المنظمات الدولية كدولة مستقلة ذات سيادة"... وعلى هذا تم إعلان الاستقلال الكويتي في 1961/6/19م، واعتقدت بريطانيا أن هذه الخطوة سوف تقبلها جميع الدول خاصة العربية، ولذلك استقبلنا أخبار عدم قبول العراق للكويت بل وردها بالتهديد بالدهشة والصدمة"، ثم أخذ المندوب البريطاني يستعرض المسلك العدائي من قبل حكومة العراق تجاه الكويت منذ إعلان استقلال الأخيرة والأحداث التي أدت إلى الموقف المتردي بالمنطقة(الرشيدي، 2000: 518).

لكن اجتماع المجلس انفض دون التوصل إلى قرار حاسم في المشكلة، بسبب عدم وجود ممثل الكويت بالمجلس، ولذا تقرر تأجيل الاجتماع إلى يوم الأربعاء 1961/7/5م حتى يكون ممثل الكويت قد وصل بعد عودة كل وفد إلى حكومته ومعرفة رأيها كاملاً في الشكويين المعروضتين للمناقشة، وعندما استأنف المجلس اجتماعاته طُرح مشروعان لحل الأزمة تقدمت بهما بريطانيا والجمهورية العربية المتحدة، ويدعو المشروع البريطاني جميع الدول إلى احترام استقلال الكويت ووحدة أراضيها، كما يدعو الأطراف المعنية بالعمل على حفظ السلام والهدوء في المنطقة وبقاء الوضع في الكويت تحت نظر مجلس الأمن، ويطالب الجامعة العربية بالتدخل لتسوية النزاع سلمياً في أقرب وقت (الحربي، 2002: 45). ومن الواضح في ضوء العرض السابق أن النزاع العراقي – الكويتي في سنة 1961 لم يكن نزاع حدود بل هو نزاع وجود، فلقد طالبت العراق بالكويت، ولم يكن خلافها معها يدور حول الحدود، وأعلنت أن الكويت كانت جزءاً لا يتجزأ منها، ولا بد أن يعود الجزء إلى الكل والفرع إلى الأصل. وقد طالبت العراق بذلك على الرغم من الاعتراف الضمني باستقلال الكويت. وعلى الرغم من أن الرئيس العراقي ونظامه قد خلطا أوراق الأزمة بشكل يؤدي إلى الالتباس والغموض، وتمثل ذلك في محاولته إسباغ الصفة العقيدية على الخلاف، فإنه برر مطالبته بالكويت برغبته في تحريرها من الوجود البريطاني الإمبريالي وكأن النزاع صراع بين قوى التحرر الوطني والقوى الإمبريالية بما يجلب له

تعاطف تلك القوى بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي. ودعم اتجاهه هذا بحملة إعلاميـــة دعائيـــة لكـــسب المزيد من التأييد والمساندة.

ومن الواضح أن العراق أراد أن يستكشف ردود الفعل المحلية والإقليمية والعالمية تجاه حركة متأصلة في الذهن العراقي، وهي أن الكويت جزء من العراق، وهذا يؤكد ما ذكرناه من أن نزاع ســـنة 1961م لم يكن نزاع حدود وإنما دعوى سياسية اتخذت من "الإقليم" ذريعة وأداة لـــذلك عبـــر صـــور وأشكال مختلفة – كلها غامضة – عبر مراحل تاريخية لاحقة على هذه أزمة (الرشيدي، 2000: 524)، وعلى أثر المتغيرات الجديدة بادرت الكويت بتجديد طلبها للانضمام إلى الأمم المتحدة ووافق مجلـــس الأمن على طلبها في أيار 1963، وأصبحت الكويت الدولة الحادية عشرة بعد المائـــة فـــي المنظمـــة الدولية، ولكن مما يدعو للأسف أن العراق كان السبب في عرقلة انضمامها إلى المنظمة الدوليـــة لمـــا يقرب من عامين، رغم أن معظم الدول قد اعترفت باستقلال الكويت وتبادلت التمثيل الدبلوماسي معهـــا (الغنيم، 59). ولذلك فكرت القيادة العراقية في الحصول على مكاسب معينة للعراق. فـــاجتمع وزيـــر الشئون الخارجية العراقي طالب شبيب في حزيران 1963م، في لبنان بوزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد في أحد المطاعم الصغيرة، واتفقا على أن تقدم الكويت قرضاً بقيمة ثلاثين مليون دينـــار كويتي للعراق، وبفائدة تبلغ 1% تبدأ بالاستحقاق بعد عشر سنوات، مع تبرع كويتي قيمته مليوني دينار لأسر "شهداء ثورة الرابع عشر من رمضان شباط 1963م" في العراق. وقد قبل مجلس الأمن عضوية الكويت في الرابع عشر من آذار 1963م، لتصبح الكويت الدولة رقم 111 في الأمم المتحـــدة، حيـــث اعتلى وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد مقعد الكويت وألقى كلمة ركز فيها علـــى مبـــادئ الـــسلام والتعاون والآخاء، ومساندة الكويت للدول التي تسعى لاستقلالها، وطالب بوضع حد لمعانـــاة الـــشعب الفلسطيني (الغنيم، 1999: 59).

وبعد نجاح انقلاب 8 من شباط 1963م وسيطرة حزب البعث على الحكم في العراق، بدأ اتصال الكويتيين بالعراقيين. ويذكر عضو المجلس الوطني لقيادة الثورة العراقية "هاني الفكيكي" مسألة ترسيم الحدود بين البلدين، حيث أثار وزير الشئون الخارجية العراقي طالب شبيب، ووزير المواصلات عبد الستار عبد اللطيف مسألة الكويت والخلاف معها والاعتراف بها كدولة، ورأى حزب البعث ضرورة إلغاء اتفاق 19 حزيران 1961م، الموقع بين الكويت وبريطانيا، وعقد اتفاقية اقتصادية وعسكرية وسياسية بين الكويت والعراق (الهاجري، 258). وقد أسفرت هذه الاتفاقية عن التوقيع على وثيقة تحث على ضرورة "فتح صفحة جديدة في العلاقات بين الدولتين العربيتين تتفق مع مايربط بينهما من روابط وعلاقات" وتم الاتفاق على الأمور التالية (العبد القادر، 2000: 51):

1- اعتراف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ 1932/7/21 والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ في 1932/8/10.
2- تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين.
3- تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين.
4- تحقيقاً لذلك يتم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين فوراً على مستوى السفراء. (محضر متفق عليه بين الجمهورية العراقية ودولة الكويت 10 تشرين الأول عام 1963 – بغداد).

وقامت دولة الكويت بالتصديق على هذا الاتفاق وإيداعه الأمم المتحدة في 4 كانون الثاني/ يناير 1964م ومن ثم في جامعة الدول العربية:وإذا كان اتفاق 1963م قد تضمن اعتراف العراق باستقلال دولة الكويت وسيادتها إلا أنه لم يضع حلاً لمشكلات الحدود بين البلدين، حيث جرت عدة مباحثات بين البلدين، خلال عامي64، 1965 وذلك بهدف ترسيم الحدود على الطبيعة إلا أنها لم تسفر عن نتائج ايجابية ملموسة (حسنين، 1993: 610).

المطلب الأول

الأمم المتحدة وقرار ترسيم الحدود

عندما انتهت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران 1980-1988 بدأت التهديدات العراقية لدولة الكويت، وقد قام أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح في 1989/9/25 بزيارة للعراق للوصول إلى اتفاق حدودي معه، ولكن المفاوضات فشلت مع الجانب العراقي، حيث تشدد الجانب العراقي في طلب بسط السيطرة على جزيرتي وربة وبوبيان، وهذا يعني أن مشكلة ترسيم الحدود بين البلدين في هذه الفترة بقيت على حالها بالرغم من الزيارات المتبادلة بين الطرفين (الجمالي، 1992: 16).

وفي 1990/2/23 أعلن الرئيس العراقي صدام حسين لأمير الكويت جابر الصباح برغبته في تسوية مسألة الخلاف الحدودي مقابل استئجار جزيرتي وربة وبوبيان لمدة 99 سنة، وقد نقل هذه الرسالة الملك حسين بن طلال في 1990/2/26، وأعلن أمير الكويت عن موافقته المبدئية على العرض بشرط أن يتم ترسيم الحدود بين البلدين، ثم بدأت المحادثات بين الطرفين في نيسان 1990 لكنها ما لبثت أن توقفت بعد أن طالب الكويت بإيداع اتفاق عام 1963 (الذي اعترف فيه العراق بدولة الكويت ضمن حدودها القائمة عام 1923) لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة في جلسة يحضرها جميع أعضائه (سالينجار، 1991: 18).

إن مطالب النظام العراقي بالكويت لم تتوقف، حتى بعد دخوله قواته إليها في 1990/8/2 فاستمرت المطالب العراقية تبعية الكويت، إذ أعلن رئيس العراق صدام حسين في محادثاته مع جوزيف ولسون القائم بالأعمال الأمريكي في بغداد بتاريخ 1990/2/6 عن وضع الكويت التاريخي: "كانت الكويت دولة بلا حدود حقيقية واقعة، وقبل عام 1961 لم تكن دولة.... وعندما عين عبد الكريم قاسم

حاكماً على الكويت، تابعاً لمحافظة البصرة، كان العراقيون يعلمون أن الكويت تشكل جزءاً من العراق، كانت الكويت إذن حتى ذلك الحين دولة بلا حدود، ولا يمكننا أن نحكم على دخول القوات العراقية في إطار العلاقات بين الدول العربية"(سالينجار، 1991: 137)، كما أعلن الرئيس العراقي في 1990/10/5 في لقائه مع بريماكوف المبعوث الخاص للرئيس السوفياتي إلى الشرق الأوسط عن عائدية الكويت التاريخية للعراق (بريماكوف، 1991: 68)

لقد دفعت الاتهامات العراقية للكويت بمحاولة السيطرة على بعض أراضي العراق، إلى إظهار مسألة الخلافات الحدودية مجدداً بينهما، حتى غدت أحد الأسباب المهمة التي قادت إلى اجتياح العراق للكويت واندلاع حرب الخليج الثانية.

واجتاحت القوات العراقية أراضي دولة الكويت في 1990/8/2، واستطاعت بسط سيطرتها على دولة الكويت في مدة قصيرة، الأمر الذي أدى بالجيش الكويتي إلى الانسحاب إلى الأراضي السعودية، وقد أظهرت الحرب بأن ردة فعل الآلة الحربية الكويتية في مواجهة الأزمة لم تكن على المستوى المطلوب وهذا عائد لأسباب عدة هي (نخبة من الباحثين، 2001: 15-16):

- نقص التدريب والقياديين للجيش الكويتي.
- أن قادة الكويت العسكريين كانوا مدربين للحفاظ على الأمن الداخلي لبلدهم.
- أن القيادة السياسية التي تدير شؤون البلاد ومن ضمنها الجيش الكويتي توجهت إلى السعودية وتركت البلاد دون قيادة لإدارة الشؤون المحلية.
- عدم وضع الكويت إستراتيجية دفاعية ضد العراق لأنه لم يكن في حسبانها أن يحدث ذلك.

إن النظام العراقي كان يهدف إلى ضم الكويت كإحدى المحافظات العراقية، كما هدف لإيجاد ممر بحري عراقي على الخليج العربي عبر خور الزبير، وميناء أم قصر، والتغلب على المشكلات

الاقتصادية المتدهورة للعراق والاستيلاء على مصدر كبير للثروة، وإظهار العراق كقوة إقليميـــة فـــي المنطقة. أما الهدف العسكري فتمثل في استخدام الجيش العراقي في تنفيذ الأهداف الـــسياسية بعمليـــة هجوم خاطفة للاستيلاء على الكويت (نخبة من الباحثين، 2001: 16).

وفي 1990/8/3 أعلن النظام العراقي أنه سيسحب قواته من الكويت في 1990/8/5 بشرط أن لا يكون هناك تهديد لأمن الكويت والعراق، وذلك بعد تثبيت حكم النظام الثوري الجديد في الكويت (عبد الفتاح، 1990: 10).

لقد أظهرت الحكومة الكويتية الجديدة انصياعاً تاماً لحكومة بغداد وكانت ذريعـــة لبغـــداد فـــي دخولها الكويت، أما حكومة الكويت الشرعية متمثلة بوزارة الدفاع، فقد أصدرت بياناً منذ اليـــوم الأول للغزو في 1990/8/2، أعلنت فيه أن العراق قام بغزو مسلح لأراضي الكويت، وطالب البيان بـــسحب القوات العراقية من الكويت مؤكداً أن حكومة الكويت ستمارس حقها الطبيعي والمشروع في الدفاع عن نفسها ضد أي عدوان (بيترلان، 1997: 404).

إن مسألة الحرب على الكويت أو ما سمي بحرب الخليج الثانية، قد أثارت مواقف مختلفة للدول بين مؤيد ومعارض ومحايد، وكان لمجلس الأمن موقف مباشر من هذه الأزمة، حيث عقد مجلس الأمن سلسلة اجتماعات حتى بداية العمليات العسكرية لاجتياح الكويت، وقد اتخذ مجلس الأمـــن عـــدداً مـــن القرارات بهذا الخصوص ومنها (قرارات مجلس الأمن، 1995: 99-135):

- القرار 660 الصادر بتاريخ 1990/8/2 ونص على إدانة غزو القوات العراقية للكويت، والمطالبة بسحب تلك القوات دون قيد أو شرط، وقد اعتمد القرار بموافقة 14 عضواً وامتنـــع الـــيمن عـــن التصويت.

- القرار رقم 677 الصادر في 1990/11/28 والذي يتعلق بإدانة حملات العراق للتغيير الديموغرافي لسكان الكويت وإلغاء السجلات المدنية التي تحتفظ بها الحكومة الشرعية لدولة الكويت.
- القرار رقم 678 الصادر في 1990/11/29 يتعلق باستخدام الوسائل اللازمة لـــدعم تنفيـــذ قـــرار مجلس الأمن رقم 660 والقرارات اللاحقة ذات الصلة وإعادة الأمن والسلم الدوليين إلى نـــصابهما في المنطقة.

كما تحالفت العديد من الدول لإخراج العراق من الكويت، كما كان للولايات المتحدة الأمريكية موقف واضح من خلال ما أعلنه جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي عن رغبة بلاده بتولي قيـــادة قوات التحالف الدولي، وذلك للتأكيد على انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم، بعد انهيـــار المعسكر الاشتراكي، فقال: "إن على أمريكا أن تتولى القيادة، وعلى شعبنا أن يدرك ذلك، إذ نحن نشكل الدولة الوحيدة التي تمتلك الوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية" (ميكان، د.ت، 624). وقد سارعت الولايات المتحدة إلى نقل جنودها إلى السعودية بتاريخ 1990/8/7 مستفيدة من وجود القوات العراقيـــة في الكويت، كونها تشكل تهديداً مباشراً لدول الخليج، وللمصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الخلـــيج (حسن، 1996: 182).

كما أدانت بريطانيا الغزو العراقي للكويت، وهذا ما جاء على لسان رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر، بقولها: "كان جوهر استراتيجيتنا، هو أن نغير خططنا الدفاعية، من حرب عالمية ضد الاتحاد السوفياتي، إلى التعامل مع الصراعات الإقليمية، كانت منطقة الخليج العربي المنطقـــة الأكثـــر أهمية، وكانت إستراتيجيتنا الدفاعية الجديدة" (حسن، 1996: 183).

وفي هذا الإطار قامت بريطانيا بإرسال قواتها إلى منطقة الخليج العربي، وكان الهدف من ذلك هو حماية مصالحها في المنطقة، فأصبحت تملك ثاني أكبر قوة في الخليج من خلال 35 ألف جنـــدي، و22 سفينة، و85 طائرة مقاتلة.

وقد أدانت فرنسا غزو العراق للكويت ولكنها ترددت في الاشتراك في قوات التحالف، وقامـــت بإرسال مواد غذائية ومواد طبية إلى العراق، ضمن إطار الأمم المتحدة، ولكن موقفهـــا تغيـــر وذلـــك لأسباب عديدة هي (بيترلان، 1997: 431):

1- الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على فرنسا.

2- قيام العراق بمحاصرة سفارة فرنسا في الكويت والاعتداء على موظفيها.

وعلى ضوء ذلك قامت فرنسا بإرسال حوالي 20000 مقاتل و18 سفينة و60 طائرة مقاتلة.

وقد شاركت دول عربية عدة في التحالف مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا، ومن هذه الدول المملكة العربية السعودية، حيث كان موقف السعودية مؤيداً للبيان الصادر عن اجتماع مجلس التعاون الخليجي المنعقد في (القاهرة) بتاريخ 1990/8/3، الذي طالب بانسحاب فوري وغير مشروط للقوات العراقية من الكويت، وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتشجيع السعودية بالانـــضمام إلـــى التحالف مبينة لها أن هناك حشوداً عراقية على حدودها مع السعودية، وعلى ضوء ذلك وافق الملك فهد على دخول القوات الأمريكية إلى بلاده، إذ قال: "إن تعاوننا مع الولايات المتحدة الأمريكية ليس نابعـــاً من الرغبة في مهاجمة الآخرين أو أن نكون المعتدين" (الجمهاني، 2003: 64)، وقد بلغ تعداد القوات السعودية في قوات التحالف حوالي 60 ألف مقاتل مزودين بـــ267 دبابة، و216 طائرة وعدد من قطع السفن الحربية.

كما استجابت مصر لطلب السعودية بإرسال قوات عسكرية مصرية لحماية الأماكن الإسلامية المقدسة، كما أرسلت قوات أخرى إلى دولة الإمارات في نطاق القوات العربية فيها، وقد بلغ عدد الجنود المصريين المشاركين في التحالف 36 ألف جندي، مع 480 دبابة، وبتاريخ 1991/2/25 صدر بيان عن القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية جاء فيها: "إن القوات المسلحة المشاركة في عملية تحرير الكويت قد حققت مهامها المخططة بكفاءة عالية" (أندرسون وفان دالي، 1992: 222)، أما سورية فقد أدانت غزو العراق للكويت، وقد دعت إلى عقد مؤتمر عربي لإنهاء المشكلة فوراً، ومع فشل جميع لمساعي لإنهاء الأزمة سياسياً، وتوجه الأمور نحو الحل العسكري قامت سورية بإرسال بعض قواتها العسكرية إلى السعودية فأرسلت حوالي 19 ألف جندي من القوات الخاصة والفرقة التاسعة مع حوالي 270 دبابة حربية، فضلاً عن وجود ألفي جندي سوري في دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن القوات العربية هناك (بيترلان، 1997: 517).

كما قامت العديد من الدول بإرسال بعض الوحدات العسكرية للمشاركة في قوات التحالف ومن هذه الدول (المدني، 1998: 202):

- إيطاليا: أرسلت فرقاطين وسفينتين، و19 طائرات.
- هولندا: أرسلت فرقاطين ومشفى عسكري إلى السعودية.
- بلجيكا: أرسلت عدة وأربع طائرات عسكرية وسرباً من طائرات ف15.

أما الاتحاد السوفياتي فأعلن عدم ترحيبه بالحل العسكري ودعا الولايات المتحدة إلى الحل السلمي والتحلي بالصبر، وكان للأوضاع الداخلية السوفيتية دور مؤثر في امتناع الاتحاد عن إرسال قواته العسكرية إلى خارج البلاد، وتقوقعه على نفسه، مما أدى إلى تراجع القوة السوفياتية على الصعيد الدولي (بيترلان، 1997: 422).

أما الصين فقد أدانت غزو العراق للكويت، ولكنها امتنعت عن التصويت في مجلس الأمن لصالح القرار الذي يجيز استخدام القوة العسكرية ضد العراق، وقررت عدم إرسال قواتها العسكرية إلى الخليج للمشاركة في العمليات العسكرية (نخبة من الباحثين، 2001: 503).

ونجد أنه وبالرغم من المحاولات العديدة لإيجاد مخرج سلمي للأزمة، لم يبق سوى الخيار العسكري أمام جميع الأطراف، وذلك بسبب تصلب الموقف العراقي، ورغبة الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في تثبيت قواتها العسكرية الموجودة في المنطقة، من أهم عوامل التوجه لاستخدام القوة العسكرية لإنهاء الأزمة، وهذا ما كانت تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية التي حاولت بشتى الطرق فرض الحرب في منطقة الخليج العربي للحفاظ على جميع مصالحها فيها.

أصدر مجلس الأمن القرار 678 والذي أجاز فيه استخدام القوة ضد العراق، في حال عدم انسحابه من الكويت قبل 1991/1/15، ومع رفض العراق للقرار بدأت دول التحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب في 1991/1/17 فيما يسمى بعاصفة الصحراء (هيكل، 1992: 365)، وقد اشتركت دول أربعة في القصف الجوي على العراق هي أمريكا وبريطانيا والكويت والسعودية في 16-1991/1/17، مستهدفة القواعد والمطارات العسكرية العراقية والقاعدتين الجويتين في الكويت ومطار صدام الدولي ومطار البصرة ومقر الرئاسة ومقر وزارة الدفاع وجميع هوائيات الاتصالات وبمنى الإذاعة والتلفزيون وقواعد الصواريخ ووحدات الدفاع الجوي جنوب بغداد (الشميري، 1993: 76).

وما كان من النظام العراقي إلا أن وجه تسع وثلاثون من صواريخ سكود على الكيان الصهيوني وأطلق عدد آخر من الصواريخ نحو مدينتي الظهران والرياض في السعودية كما سيطرت

القوات العراقية على منطقة الخفجي في السعودية كما قامت القوات العراقيـــة بالتـــصدي للطـــائرات المتحالفة بوسائل الدفاع الجوي التقليدية (المدني، 1998: 171).

كما بدأت قوات التحالف هجوماً برياً على الأراضي العراقية والكويتية انطلاقـــاً مـــن الحـــدود السعودية الشمالية لتحرير مدينة الكويت وتدمير الحرس الجمهوري وستتقهقر الجيش العراقي عند وادي الفرات، والعمل على مهاجمة عمق العراق، وبعد ثلاثة أيام من المعارك البرية اضطر الجيش العراقي إلى الانسحاب نحو بغداد وبذلك انتهت حرب عاصفة الصحراء فـــي 1991/12/28 بتحريـــر مدينـــة الكويت والسيطرة على جزء كبير من الأراضي العراقية.

وفي 1991/3/3، عقد اجتماع في مدينة صفوان العراقية، استمر لمدة ساعتين وقد مثل العراق فيه سلطان هشام أحمد رئيس أركان في وزارة الدفاع وصالح عبود محمود قائد الفيلق الثالث العراقـــي ومثل قوات التحالف نورمان شوارتزكوف، قائد القوات الأمريكية والفريق خالد بن سلطان بـــن عبـــد العزيز قائد القوات المشتركة واللواء جابر الصباح رئيس الأركان الكويتي ونص هذا الاتفاق على مـــا يلي:

- تثبيت وقف إطلاق النار بين الجانبين.
- انسحاب قوات التحالف الدولي من الأراضي العراقية بعد توقيع اتفاق إطلاق النار.
- إطلاق سراح أسرى الحرب بين الطرفين.
- وقف إطلاق النار، ومنع الاصطدام بين الوحدات العسكرية.
- اتفق الطرفان على إعطاء تفاصيل حول مواقع الألغام في الأرض والبحر (الشميري، 1993: 136)

وبهذا تكون الحرب قد انتهت بإجبار قوات التحالف للعراق على الانـــسحاب مـــن الأراضـــي الكويتية، وبذلك عادت القيادة الشرعية أسرة الصباح لدولة الكويت، ولكن بعد أن فقدت الكويت العديـــد

من قدراتها الاقتصادية، وفقدان العديد من البلدان لمعظم قدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، وكانت دول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر المستفيدين من هذه الحرب، حيث نجحت في نشر قوات جديدة لها في منطقة الخليج العربي، كما استفادت من الكثير من الثروات، وأصبحت تحدد سياسته الخارجية وفق أهوائها ومصالحها فضلاً عن أنها أخذت تسعى لتنفيذ احتلال العراق بصورة مباشرة.

كما يتضح وجود مخطط أمريكي – غربي يشمل بلدان العالم الإسلامي عامة، ومنطقة الخليج العربي خاصة، ذو أبعاد قريبة وبعيدة المدى، تهدف إلى السيطرة على المنطقة أولاً ومواردها ثانياً، كما يلاحظ أن المخطط كان ينفذ خطوة – خطوة، لأن توجهه كان يتركز على تأجيج الخلافات العربية – العربية لتجد الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها وحلفائها مجالاً أوسع للتحرك، وقد بدأت ملامح هذه السياسية بالظهور بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 ومساعي الولايات المتحدة الأمريكية لإسقاط أنظمة الحكم المعادية لها باستخدام القوة العسكرية.

المطلب الثاني

موقف العراق والكويت من قرار ترسيم الحدود 1993/833

شهدت مرحلة التسعينات توتراً ملحوظاً في العلاقات العراقية – الكويتية، مما نتج عن ذلك اجتياح العراق للدولة الكويتية واعتبارها جزءاً من أراضي العراق، وقد شعر العراق بأن الكويت تتجاهل العديد من القضايا الهامة ومنها الدعم المادي الذي كان العراق يسعى للحصول عليه، وذلك بسبب تراكم الديون عليه من حربه مع إيران، وانخفاض أسعار النفط العالمية مما أدى إلى تراجع دخل العراق، كما أن الكويت سعت إلى ترسيم الحدود مع العراق، وسعت للحصول على اعتراف العراق بها، لكن القيادة العراقية لم تستجب للمطالب الكويتية وذلك في محاولة منها للاستيلاء على جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتان.

وقد لقي اجتياح العراق لدولة الكويت موقفاً متشدداً من مجلس الأمن الدولي، حيث اتخذ اثني عشر قراراً تأييداً لدولة الكويت، وكان آخر قرار يجيز استخدام القوة العسكرية ضد العراق من قبل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد شاركت في هذا التحالف كل من بريطانيا وفرنسا وإسبانيا والأرجنتين والسعودية وسوريا وتركيا وغيرها من الدول مما أدى إلى شن الحرب لتحرير الكويت وقد تم هذا بعد عدة أيام من الحرب البرية والتي أدت إلى انسحاب الجيش العراقي إلى بغداد وإعادة الحكم الشرعي للبلاد، وبعد أن انتهت حرب الخليج الثانية بانسحاب العراق من الكويت بعد أن أمضى في الكويت فترة من الزمن، بعد أن بدأ اجتياح العراق للكويت في 1990/8/2، وبعدها قامت قوات التحالف بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بإخراج الجيش العراقي من الكويت بعد أن كبّده خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات، وإعادة الحكومة الشرعية إلى دولة الكويت، وتوقيع العراق لاتفاق صفوان في 1991/3/3، والتي كان لها آثارها على العلاقات العراقية – الكويتية بكل أبعادها السياسية

والاقتصادية والاجتماعية عامة وعلى المسألة الخلافية الحدودية خاصة. وفي أعقاب حـــرب العـــراق الأخيرة، وعلى الرغم مما أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية من أن القضاء على "نظام صدام حـــسين" من شأنه أن ينهي حقبة التوازن وحالة عدم الاستقرار التي كانت فيها المنطقة لعقـــود طويلـــة، إلا أن الواقع يشير إلى دلائل تناقض هذه النتيجة، حيث أن اختلاف رؤى الأطراف المعنية بقضية امن الخليج يعني أنه سيظل بؤرة التوتر على الأقل لعقد قادم، وانطلاقاً من التوتر وحالة عدم الاستقرار التي شهدتها دولة الكويت سادت لدى دول مجلس التعاون الخليجي قناعة وهي أن امن الخليج أصبح شأنه دولياً يجب المحافظة عليه بكافة الوسائل، بما في ذلك اللجوء إلى القوة وذلك في ظل ترسيخ توافق دولي بأن هناك تشابكاً متيناً بين امن دول مجلس التعاون الخليجي الست وبين صحة وسلامة الاقتصاد العالمي (كشك، 204: 2149)، **ولهذا فإن الرؤية الكويتية لأمنها تتمثل في بديلين هما:**

- **<u>البديل الأول:</u>** أن الكويت رأت في وجود أهمية واضحة للوجود الأجنبي في المنطقة وفقـــاً لاتفاقيات تم توقيعها بين أمريكا والكويت في أعقاب حرب تحرير الكويـــت عـــام 1991، فالكويت تجد أن العراق يمثل اكبر تهديد لأمنها، وأن كان اقل خطورة بعد ســـقوط نظـــام صدام حسين إلا أنه يظل مصدر تهديد دائم من وجهـــة نظرهـــا، وإن كانـــت التيـــارات المعارضة في عدد من دول الخليج العربي لم تعارض هذا التوجه حيث لم تتعرض لهـــذا الوجود من خلال الحملات الانتخابية وهذا ما حدث في دولة الكويت عام 2003.
- **<u>أما البديل الثاني:</u>** فيتمثل في عملية التنسيق الدفاعي الجماعي الخليجي كأحد البـــدائل فـــي الحفاظ على امن واستقرار منطقة الخليج العربي حيث تم إقرار مشروع حزام التعاون في قمة الكويت (1997) وهو يهدف إلى ربط دول مجلس التعاون الخليجي بشبكة إنذار مبكر موحدة ومشروع اتصالات مؤمنة (التكرجي، 2006: 10).

إن حرب الخليج الثالثة قد أفرزت عدة تطورات شكلت في مجملها المحـددات لرؤيـة دولـة الكويت لأمنها ومن هذه المحددات (عبد الفتاح، 2003: 107):

- اتجاه الولايات المتحدة في تدشين نظام امني إقليمي جديد يكرس من تواجدها في المنطقـة، من خلال جعل العراق نقطة انطلاق لهذا النظام بعد إعادة تشكيله وفقا لتصوراتها، بحيـث يكون قاعدة مهمة لها هناك.
- ظل الموقف الرسمي في موقع رافض للحرب على دولة الكويت، وكذلك الموقف الـشعبي الرافض لهذه الحرب بسبب الويلات التي لحقت بسببها لذلك فلا بد من توثيق العلاقة مـع الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على أمنها من التدخلات الخارجية.
- تقديم تسهيلات عسكرية أو لوجستية للقوات الأمريكية في حال دعت الحاجة إلى ذلك.

وقد تمخض عن هذه الحرب عدد من النتائج المحلية تمثلت في (مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1995: 143-144):

أولاً: تخطيط الحدود النهائية بين دولتي العراق والكويت:

شملت هذه المرحلة مسألتين أساسيتين أكد عليهما قرار مجلس الأمن الدولي رقم 687 المؤرخ في 1991/4/3، الأولى: تتعلق بتخطيط الحدود النهائية بين البلدين، والثانية: تتعلـق بإقامـة منطقـة منزوعة السلاح بين البلدين.

1- ترسيم الحدود: كانت بداية عملية تخطيط الحدود بين جمهورية العراق ودولة الكويت، في مرحلـة التسعينات، مع صدور قرار رقم 687 عن مجلس الأمن الذي نص في الفقرة (أ) على ما يلي:

- المادة الأولى: يطالب العراق والكويت بأن يحترما حرمة الحدود الدولية، وتخصيص الجزر علـى النحو المحدد في المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقيـة (بـشأن اسـتعادة

العلاقات الودية والاعتراف ذات العلاقة) وممارسة كل منهما لسيادته الذي وقعاه في بغداد بتـــاريخ 1963/10/4، وسجل لدى الأمم المتحدة، في الوثيقة رقم 7063.

- المادة الثانية: يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أن يساعد في اتخاذ الترتيبـــات اللازمـــة مـــع العراق والكويت، لترسيم الحدود بينهما، مستعيناً بالمواد المناسبة، بما فيها الخريطة الـــواردة فـــي وثيقة مجلس الأمن (22412)، وأن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن ذلك في غضون شهر واحد.
- المادة الثالثة: يقرر المجلس أن يضمن حرمة الحدود الدولية المذكورة أعـــلاه، وأن يتخـــذ جميـــع التدابير اللازمة، لتحقيق الغاية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة (مركز البحـــوث والدراســـات الكويتيـــة، 1993: 27؛ أندرسون، 1992: 224-235). وإثر صدور قرار مجلس الأمن، أنشأ الأمين العـــام للأمم المتحدة خافيير بيريز دوكويلار، لجنة لتخطيط الحدود بين البلدين مؤلفة من ثلاثـــة خبـــراء، ومندوبين عن الدول صاحبة العلاقة، على النحو التالي:

- مختار كوسوما وزير خارجية أندونيسيا السابق رئيساً للجنة (الشاعري، 2006: 229).
- إياك بروك خبيراً مستقلاً، المدير بهيئة المساحة السويدية (الهيئة الوطنية الـــسويدية لمـــساحة الأراضي).
- وليام روبرتسون خبيراً مستقلاً، المدير العام لهيئة المساحة ومعلومات الأراضي في نيوزلندا.
- رياض القيسي ممثل العراق، ومدير إدارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية العراقية.
- طارق رزوقي ممثل الكويت وسفيرها في فرنسا.
- ميكالوس بنتر كبير رسامي الخرائط بالأمانة العامة للأمم المتحدة أميناً للجنة (الغنـــيم، 1997: 81-82).

وقد تم اختيار أعضاء اللجنة من ثلاثة بلدان، هي أندونيسيا والسويد ونيوزلندا، استناداً إلى أن هذه الدول في الأعراف الدولية، تعد من الدول التي تلتزم الحياد السياسي على الصعيد الدولي، وبالتالي فقد كان هدف الأمم المتحدة من هذا الاختيار إعطاء طابع الموضوعية للجنة، والاستقلال عن التبعية السياسية لأي طرف، أو فرض الحدود الدولية على الطرفين المتنازعين وفق مصالح الدول الكبرى.

وقد تمثلت اختصاصات اللجنة حسب تقرير الأمن العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن، بما يلي:

- تخطيط الحدود الدولية بين الجمهورية العراقية ودولة الكويت، بالإحداثيات الجغرافية لخطوط الطول ودوائر العرض والتطبيق العملي على أرض الواقع، وكذلك بالتعيين المادي لها على النحو الوارد في المحضر المشار إليه سابقاً. ويتم التعيين المادي للحدود عن طريق وضع قوائم، أو نصب حدودية بالعدد والنوع المناسبين، وإعداد الترتيبات اللازمة للمحافظة على أساس دائم لهذه القوائم (الحمادي، 1980: 113).
- الاستعانة بالموارد المناسبة، بما في ذلك الخرائط الواردة في وثيقة مجلس الأمن رقم 22412، وهي مجموعة من الخرائط الطوبوغرافية بمقياس رسم 1: 50000 صادرة عن المدير العام للمساحة العسكرية بالمملكة المتحدة (بريطانيا) باستخدام التكنولوجيا الملائمة (Schfield Richard، 1991-1993).

وفي ضوء هذه المعطيات يلاحظ ما يلي:

- إن اللجنة ستعتمد في تخطيط الحدود على الطريقة الفلكية، التي تستند إلى خطوط الطول ودوائر العرض، وذلك بسب طبيعة المنطقة الصحراوية، إذ أرغمت الأمم المتحدة على الاعتماد على هذه الطريقة، مع وضع إشارات على طول الحدود البرية.

- إن اللجنة ستضع علامات، وإشارات واضحة المعالم، منها: (الأعمدة – الكتل الاسمنتية – الأسلاك الشائكة) وغيرها من العلامات التي لا يمكن تجاهلها من الطرفين.

على أية حال، فقد عقد الاجتماع الأول للجنة تخطيط الحدود في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، بتاريخ 23-1991/5/24، وقد كان هذا الاجتماع بداية لأعمال اللجنة، التي أصدرت خلال عملها أربعة عشر تصريحاً صحفياً عن مسيرة أعمالها، منذ انطلاقها حتى تاريخ انتهائها في 1993/5/7، إذ أصدرت تقريرها النهائي حول وضع الحدود الدولية بين البلدين، يمكن تلخيصه كما يلي:

- إنّ حدود الجزء المغربي تمتد من تقاطع وادي العوجة، ووادي الباطن شمالاً، على طول الباطن حتى نقطة تقع جنوبي خط عرض صفوان مباشرة.
- إنّ حدود الجزء الشمالي تمتد من محور وادي الباطن، مع خط العرض الذي يمر خلال النقطة الواقعة جنوبي صقوان مباشرة، وباتجاه الشرق، على طول خط العرض جنوبي جبل سنام، إلى النقطة الواقعة جنوبي صفوان (2008www.moqatel.com,)، وبعدها على طول أقصر خط إلى بلدة ميناء أم قصر (الخط الجيوديسي) (فحصة، 1998: 84-85)، ومن هناك إلى نقطة التقاء خوري الزبير وعبد الله.

وقد قسمت هذه النقطة إلى قسمين: الأول: من وادي الباطن إلى النقطة الواقعة جنوبي صفوان، الثاني: من صفوان حتى تقاطع الخورين.

أما فيما يتعلق بخور عبد الله فقد قامت اللجنة بتحديد الحدود وفقاً للأمرين التاليين:

1- خط الحدود البحرية، أو المنطقة المغمورة، من ملتقى خور الزبير وخور عبد الله إلى الطرف الشرقي لخور عبد الله، وقد ارتأت اللجنة في البيان الختامي لصيغة تعيين الحدود، أن جزر وربة وبوبيان تتبع الكويت، وخلصت اللجنة إلى أن الحدود القائمة التي ستخطط هي خط الوسط.

وبذلك فقد أصبح خط الحدود المائية يمر من نقطة جنوب صفوان (التي تبعد مسافة 1430 متر عن مركز الجمارك القديم)، إلى ميناء أم قصر عبر تحديد نقطة، كانت محددة على الخريطة البريطانية المرفقة بقرار مجلس الأمن الدولي حيث سيمر هذا الخط من شمالي مركز الجمارك الجديد في صفوان، مبتعداً أمتار عدة، ثم يمتد من النقطة جنوب صفوان إلى أعلى انحسار للمياه، ومن ثم يمتد خط الحدود من آخر انحسار للمياه إلى أعلى نقطة التقاء خور الزبير بخور عبد الله (Schfield Richard، 1991-1993).

2- المنفذ الملاحي إلى أنحاء إقليم كل منهما المتاخم للحدود المخططة، وتكمن أهميته في ضمان توفير طابع عادل للملاحة، وتعزيز الاستقرار والأمن على طول الحدود، في هذا الصدد ترى اللجنة أن هذا المنفذ يخدم الدولتين عن طريق خور الزبير وخور شيتانة وخور عبد الله. كما ترى اللجنة أن من حق الدولتين الملاحة في هذا المنفذ، وهو أمر غير قابل للتعليق. ومع الانتهاء من تخطيط الحدود البرية والبحرية، وقررت اللجنة التعيين المادي للحدود أي وضع علامات وإشارات الحدود وفق ما يلي:

أ- التخطيط المادي للحدود البرية: تحديد مواقع الأعمدة، التي تعين الحدود البرية، وقد تم إبرام الاتفاق مع شركة إيمكو (Eamco) ومقرها في البحرين لتصنيع علامات الحدود، وتم تعيين الحدود البرية ب106 نصب، وكل نصب يبعد عن الآخر (2كم) تقريباً (مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1993: 146)، و28 من العلامات المتوسطة، والنصب الأول هو العمود

القائم الذي يحدد ملتقى النقاط الثلاث بين كل من العراق والكويت والسعودية (مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1993: 149).

ب-التخطيط المادي لخور الزبير وخور عبد الله: قامت اللجنة بوضع علامات دالة على الحدود، إذ وضع عمود مؤشر على الحد الفاصل بين العمود 106 وخط الينابيع المنخفضة، ووضعت لوحات على حواجز المياه التي يمتد خط ينابيع المياه المنخفضة تحتها، ووضعت علامة مقابلة عند الطرف الجنوبي للسد البحري (الواجهة)، ووضع عمودان مؤشران يحددان الاتجاه بين النقطة الأخيرة الواقعة على خط ينابيع المياه المنخفضة، وملتقى الخورين، ونصبت ثلاثة شواهد بالقرب منهما.

أما توصيات لجنة التخطيط لصيانة الحدود، فقد كانت على النحو الآتي:

- تفقد الأعمدة والعلامات على الحدود العراقية – الكويتية سنوياً.
- اتخاذ التدابير المناسبة لإعادة نصب تلك الأعمدة والعلامات، أو إصلاحها أو استبدالها حسب الحاجة.
- رصد مدى كفاية علامات الحدود، ووضع علامات إضافية، مثل عوامات الإرشاد أو الدعائم أو العلامات الأخرى.
- تقاسم الطرفين المعنيين (العراقي – الكويتي) تكاليف هذه الخدمات.

كما أصدرت اللجنة الدولية وثائق تخطيط الحدود، شملت مجموعة من لوحات تسجيل مراكز المسح ومجموعة من لوحات التسجيل لكل عمود من أعمدة الحدود، كما جرى تنقيح وتوسيع نطاق الخرائط الأورثوفوتوغرافية الأصلية، وعينت عليها مواقع الحدود.

وأخيراً أصدرت اللجنة قائمة بالإحداثيات الجغرافية لتخطيط الحدود الدولية على امتداد درجات الطول ودوائر العرض (مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1993: 112-162).

ومع إصدار التقرير النهائي، تكون اللجنة قد أنهت تنفيذ المهام الموكلة إليها، وفي ضوء ذلك يلاحظ ما يلي:

- اعتمدت اللجنة في تعيينها الحدود، على الأحداث التاريخية التي أقرت خلالها الحدود بين البلدين، أو اعترف العراق فيها بالكويت، منها: معاهدة 1913، أو الاتفاقية البريطانية – العثمانية، واتفاقية نصب لافتة الحدود بين البلدين في عام 1923، أو اعتراف رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد بحدود الكويت 1932، واعتراف الرئيس العراقي عبد السلام عار بالكويت عام 1963، والتي لم تختلف كثيراً عن حدود عام 1993.
- اعتمدت اللجنة في تخطيط الحدود على التصوير الجوي، والأقمار الصناعية، بهدف توفير صور بالأشعة تحت الحمراء لتعيين الحدود على امتداد خط عيون المياه المنخفضة في خور الزبير.
- تقسيم الحدود البرية إلى منطقتين رئيسيتين: الحدود الغربية والحدود الشمالية بدءاً من نقطة الحدود المشتركة السعودية – العراقية – الكويتية، وانتهاء بخور عبد الله، أما الحدود المائية، فقد قسمت بدءاً من حدود خور الزبير وانتهاء بالجرب القاري للبلدين، مع اعتماد التخطيط الفلكي للحدود المرتبطة بإحداثيات خطوط الطول ودوائر العرض.

ومع انتهاء اللجنة من عملها، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 833 بتاريخ 1993/5/27 نص على ما يلي: "إن مجلس الأمن يعرب عن تقديره للجنة، لما قامت به من عمل على الجزء البري من الحدود، وكذلك في خور عبد الله أو القطاع البحري من الحدود، ويرحب بقراراتها المتعلقة بتخطيط الحدود، ويطالب العراق والكويت باحترام حرمة الحدود، ويرحب بقراراتها المتعلقة بتخطيط الحدود، ويطالب

العراق والكويت باحترام حرمة الحدود الدولية، ... وباحترام الحق في المرور الملاحي، وفقاً للقانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة (شعبان، 1994: 18). وبذلك تم ترسيم الحدود العراقية – الكويتية، بشكل نهائي، بعد موافقة أعضاء مجلس الأمن على هذا القرار.

موقف الكويت:

رحبت الكويت بتقرير اللجنة الدولية لترسيم الحدود وبالقرار رقم 833 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، وأعلن الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وزير الخارجية بتاريخ 1993/5/24، عن تقديره لدور الأمم المتحدة التاريخي في إنهاء عملية ترسيم الحدود، التي مثلت تهديداً خطيراً وحقيقياً للأمن والاستقرار في منطقة الخليج الحيوي (الشاعري، 2006: 237)،

كما رحب مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة محمد أبو الحسن بقرار مجلس الأمن، وأعلن أن حقيقة الخلاف مع العراق لم يكن أبداً بسبب الخلاف الحدودي، وإنما بسبب الطمع العراقي في الوجود الكويتي برمته، وأكد التزام الكويت بقرار مجلس الأمن، وقال: "إن تصويت مجلس الأمن لصالح مشروع القرار يعدّ الحزام الاعتباري للأمن والاستقرار في تلك المنطقة، فهو صادر تحت الفصل السابع من الميثاق، وهو مرحب بقرارات مجلس لجنة ترسيم الحدود وهو معبر مجدداً عن صفتها النهائية، ومؤكد على ضمانها من قبل مجلس الأمن، وبجميع الوسائل الممكنة وبموجب الميثاق" (موسوعة مقاتل الصحراء www.moqatel.com2008,)، وقد تمثلت الشكوى الكويتية من قرار ترسيم الحدود، في مسار الحدود الممتد على طول المجرى المائي السفلي للضفة الغربية من خور الزبير، فقد أكد ممثل الكويت في الأمم المتحدة أن الخط الحدودي الواقع عند ملتقى صفوان الشرقي للخورين يجب أن يتبع خطاً مستقيماً دون تعديلات، وبذلك يجب أن يضم الجزء الأول من خور الزبير إلى الكويت (Schfield Richard،1991-1993).

موقف العراق:

موقف العراق من لجنة تخطيط الحدود الدولية: ظهر هذا الموقف في رسالة وزير خارجية العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز ديكويلار المؤرخة في 1991/4/23، والتي نصت على النقاط التالية:

1- إن مجلس الأمن فرض على العراق وضعاً محدداً في مسألة الحدود، في حين أنه من المعروف قانونياً وعملياً أن تترك مسائل الحدود لاتفاق الدول، لأنها القاعدة الوحيدة التي تحقق مبدأ استقرار الحدود.

2- إن مجلس الأمن لم يأخذ وجهة نظر العراق بشأن الحدود، من أن الوثيقة العراقية – الكويتية الموقعة بتاريخ 1963/10/4، تسمى (محضر متفق عليه بشأن استعادة العلاقات الودية)، وأن الإجراءات الدستورية للتصديق لم تستكمل من قبل السلطة التشريعية، ورئيس الدولة في العراق.

3- إن حكومة العراق تتساءل عن الأساس القانوني الذي استند إليه مجلس الأمن في قراره رقم 687 لعام 1991، في استخدام خريطة بريطانية لرسم الحدود، وخاصة أن العراق لم يكن طرفاً في رسم الخريطة المذكورة.

4- إن تشكيل لجنة تخطيط الحدود المقترح من قبل الأمين العام للأمم المتحدة لا يمكن أن يحقق العدالة والإنصاف، ويرجع ذلك حسب رأي وزير الخارجية العراقي، إلى أن اللجنة مكونة من عضوين يمثلان الكويت والعراق، وثلاثة أعضاء مستقلين، وقد كان الاحتجاج العراقي على ذلك، هو أن حكومة بغداد لم تختر أي من الخبراء المذكورين، وبالتالي لن يكون بوسعها التأكد من حقيقة استقلالهم.

5- إن نفقات عملية ترسيم الحدود، سيتحمل العراق نصفها، دون أن يكون لـــه رأي فـــي عمليـــة تخطيط الحدود، وبالتالي فإن الحكومة العراقية ترى أنه لا مبرر لتحمل نفقات عملية مفروضة عليها.

6- إن العراق على استعداد للتشاور مع الأمم المتحدة، في شأن الملاحظات العراقية، واســتعدادها للتعاون في تعيين من يمثلها في اللجنة.

استناداً إلى ما سبق يلاحظ من نص رسالة وزير خارجية العراق إلى الأمين العام للأمم المتحـــدة، رغبة العراق في المماطلة بمسألة تخطيط الحدود، فبالنسبة إلى محضر الاتفاق الموقع في عام 1963، فقد وقع من قبل رئيس الوزراء العراقي آنذاك أحمد حسن البكر، وقد مثل العـــراق فـــي الاجتماعـــات مجموعة وزراء معينين من قبل رئيس البلاد عبد السلام عارف، وبالتالي فإن محضر الاتفـــاق تغلـــب عليه الصفة الرسمية، كونه أقر من جانب وزارات رسمية عراقية، وهنا لا بد من الحديث عن اتفـــاق فيينا لقانون المعاهدات الدولية الصادر في عام 1969 في المادة (27) منه، التي تنص علـــى: "أنـــه لا يجوز لطرف في معاهدة أن يحتج بنصوص قانونه الداخلي كسبب مبرر لعدم تنفيـــذ هـــذه المعاهـــدة" (الشاعري، 1994: 239).

وفيما يتعلق بالخريطة البريطانية، فإن المتتبع لأحداث الخليج لا يمكنه إغفال دور بريطانيا في مصير المنطقة، حتى مرحلة متأخرة من ستينيات القرن العشرين، لأن بريطانيا هي التي رسمت الحدود الدولية في منطقة الخليج، ووضعت أسس الدول الحديثة، ومن ثم يمكن القول "إن بريطانيا تمتلك وثائق وخرائط تتعلق بمنطقة الخليج لا تمتلكها دولة كافة، فضلاً عن أن بريطانيا لعبت دوراً رئيساً في ترسيم الحدود العراقية – الكويتية منذ عام 1913، وأن الحدود لم تتغير كثيراً في مراحل الخلافات الحدوديـــة العراقية – الكويتية".

أما وضع الخبراء فإنه لم يتم الأخذ برأي الكويت أو العراق حول شخصيات هؤلاء الخبـــراء، ومع ذلك فقد سعت الأمم المتحدة للابتعاد قدر المستطاع عن الدول أو الشخصيات، التي يمكن أن تثـــار حولها أي احتجاجات تصدر عن أحد الطرفين المتنازعين، رغبة في أن تكون اللجنة ملتزمة الحياد بين الطرفين على أرض الواقع.

موقف العراق من تخطيط الحدود البرية: احتج العراق على نقاط كثيرة في التخطيط وظهر ذلك فـــي مذكرة وزير خارجية العراق محمد سعيد الصحاف إلى الأمم المتحدة في 1992/5/21، منها:

- أن اللجنة في تفسيرها لمسار الحدود من جنوبي صفوان اعتمدت علـــى وجهـــة نظـــر مـــسحيةـــ واستندت إلى وثائق ومراسلات بين بريطانيا والعراق، كما أنها اعتمدت على خرائط عراقية لم تكن موضوعة لتستخدم في التخطيط.
- إن الكويت قامت بتحريك مراكز الحدود، وقوات الحدود لأكثر من 70 كم، في عمـــق الأراضـــي العراقية مستندة إلى أن الكويت كانت تسجل نقطة الخروج في المطلاع (التي تضم كلاً من جزيرتي وربة وبوبيان، وناحية العبدلي حسب التقسيم الإداري العراقي بعد الاجتياح)، فأصبحت في صفوان.
- إن اللجنة استندت في أعمالها على الأدلة المساحية الصرفة، والاعتماد على الإحداثيات الجغرافيـــة لخطوط الطول ودوائر العرض، دون إفساح المجال لتقديم أية أدلة أخرى تستقى من مواد مناسبة.
- إن اللجنة لم تكن حيادية، والذي يثبت ذلك (حسب رأي المذكرة العراقية) قيام ممثل الكويت بمرافقة الخبيرين المستقلين في تحرياتهما في منطقة صفوان.

كما تحدثت المذكرة عن الحقوق التاريخية للعراق في الكويت، وأن دخول القوات العراقية إليهـــا كـــان استجابة لنداءات من الشعب الكويتي، وليعلن العراق في نهاية المذكرة بأنه لن يوافق على أية صـــيغة للترسيم بريطانية كانت أم غيرها (الغنيم، 1997: 128–137).

ومما سبق ذكره لوحظ أن المذكرة العراقية شهدت تناقضات عدة، بهدف المماطلة في تخطـيط الحدود منها:

- أن الحكومة العراقية كانت قد أصدرت خرائط متعددة، بواسطة طبوغرافيين عراقيين، اعترفت فيها بالحدود مع الكويت، منها: خريطة الاقتصاديات العراقية التي طبعت عام 1936 في عهـد الملـك غازي، وخريطة أعدها أحمد سوسة في عام 1960، ومع ذلك فقد احتج العراق على هذه الخرائط في أثناء تخطيط الحدود.
- إن الحكومة العراقية احتجت على استخدام الأدلة المساحية المستخدمة في قياس المساحات العالمية، وترسيم الحدود وفق الطريقة الفلكية، على الرغم من أنها إحدى الوسائل المعترف بها دوليـاً فـي تقسيم الحدود.
- إن الحكومة العراقية اتهمت اللجنة بعدم الحيادية، مع العلم أن الخبراء المشاركين في أعمال اللجنة ينتمون إلى دول تعد من الدول الحيادية في السياسات الدولية، كما عملت اللجنة على الابتعاد عـن العامل السياسي، والتبعي لأية دولة كبرى في العالم، وسعت لإنهاء عملها بمهنية وحيادية. ولعل هذه الاعتراضات العراقية على ترسيم الحدود مع الكويت، يرجع إلى أنه يحقـق الأهـداف العراقيـة وأطماعها للتوسع في الكويت.

موقف العراق من تخطيط الحدود البحرية: أعلن العراق عن موقفه من تخطيط الحدود البحريـة فـي 1993/6/6، من خلال رسالة موجهة من وزير خارجيته محمد سعيد الصحاف إلى الأمين العام المتحدة بطرس غالي (1992−1996)، شملت ما يلي:

- تحدثت المذكرة عن موقف اللجنة من تخطيط الحدود المائية، وذكرت بوجود صعوبات طبيعية، أو حدود الصلاحية الممنوحة للجنة، التي لا تخلوها تناول مسار الحدود بعد نقطة التقاء خور الزبير مع خور عبد الله، ما لم يتفق الطرفان (العراقي والكويتي) على ذلك.
- تحدثت المذكرة عن ضغوط كويتية على رئيس لجنة التخطيط والخبراء، بهدف اعتماد موقف الكويت في شأن تخطيط الحدود البحرية، كما أن منطقة خور عبد الله لا تنطبق عليه صفة البحر الإقليمي، لكي يصار إلى تقسيمه بين الدول المتجاورة طبقاً لقواعد قانون البحار، وأن العراق عدّ لنفسه حقوقاً تاريخية في منطقة خور عبد الله، التي لم يمارس فيها الكويت الملاحة على نطاق واسع، مما يجعلها مستثناة من قاعدة خط الوسط، حسب اتفاقية البحار لعام 1982، ومن ثم ليس من حق مجلس الأمن بموجب وظائفه وسلطاته الممنوحة له في ميثاق الأمم المتحدة، أن يفرض على دولة عضو تحديداً لحدودها، لأن هذا الاختصاص يخضع بموجب القانون الدولي، إلى قاعدة الاتفاق بين الدول ذات العلاقة.
- أنفق العراق مليارات الدولارات لتأمين وتوسيع وصيانة القنوات، والممرات الملاحية الرئيسة المؤدية إلى خور عبد الله والمارة فيه، وإقامة المنشآت البحرية والموانئ في منطقة خور الزبير، إن فرض الحدود في منطقة خور عبد الله بالطريقة التي قررتها لجنة التخطيط الدولية، يهدد تهديداً خطيراً حق العراق في حرية الوصول إلى البحار، وممارسة حقه التاريخي في المنطقة غير المقيدة والآمنة في منطقة خور عبد الله (موسوعة مقاتل من الصحراء www.moqatel.com).

وقد رأى عدد من المراقبين أن العراق فقد بهذا التخطيط جزءاً من أراضيه (ميناء أو قصر)، وتحديداً الجزء النهري من الحدود في مدخل خور عبد الله، الذي يتيح له الوصول إلى ميناء أم قصر طبقاً لخط الوسط، وبذلك يرى المراقبون أن اللجنة الدولية تجاوزت السلطات الممنوحة لها، كما أنها وضعت

مسببات لنزاعات أكبر، لأن المجرى الأسفل للعراق الخاص بالمرور الملاحي إلى أم قصر أصبح بعد تخطيط الحدود داخل المياه الإقليمية الكويتية (جوفي، 1997: 15).

وبناءً على تلك المذكرة يستنتج ما يلي:

1- أن النظام العراقي رفض اعتبار خور عبد الله بحراً إقليمياً، ورفض تقسيم الحدود البحرية على أساس خط الوسط، وفقاً لاتفاقية عام 1982.

2- إن العراق يعاني من ضيق مساحته المائية المطلة على الخليج العربي، وعلى الرغم من ذلك فقد ذكرت بعض المصادر الكويتية بأن إطلالة العراق البحرية تتجاوز 200كم، ابتداءً من ميناء البكر المتداخل في الخليج العربي على شكل جزيرة، حتى ميناء البصرة، وتمتلك فيها حوالي ستة موانئ، وأن بعض هذه الموانئ يمكنها استقبال السفن التجارية والنفطية العملاقة.

على أية حال، لم تخرج احتجاجات العراق على تخطيط الحدود البحرية، على سياق رفضه الكامل لتخطيط الحدود مع دولة الكويت (البرية والبحرية على حد سواء)، مع العلم أن العراق كان قد اعترف في مناسبات كثيرة بالمياه الإقليمية للكويت، منها: اعترافه بتبعية جزيرتي وربة وبوبيان للكويت في معاهدة عام 1932، والخريطة التي رسمها الطبوغرافي الدنمركي كوشيرون أموت، بتعيين الجرف القاري العراقي، وقد قسم فيها خور عبد الله مناصفة بين البلدين، ومن هنا فإن احتجاجات العراق على تشكيل لجنة تخطيط الحدود، وقراراتها وطريقة تخطيطها للحدود البرية والبحرية، نبعت من رغبته في عدم إعطاء الصفة الرسمية للحدود السياسية مع الكويت، وعدم الاعتراف بها كدولة مستقلة ذات سيادة، وبذلك فإن سياسة النظام العراقي برئاسة صدام حسين لم تخرج عن سياسة الأنظمة السابقة التي اشتركت كلها في رغبة العراق بضم الكويت، أو أجزاء منها إليه تحقيقاً لمصالح اقتصادية، تمثلت في سيطرتها على ثروة الكويت النفطية، وتوسيع نافذتها البحرية على الخليج العربي، أما فيما يتعلق بإقامة

المنطقة منزوعة السلاح بين العراق والكويت، التي تضمنتها قرار مجلس الأمن رقم 687 بتاريخ 1991/4/3، الذي نص في الفقرة (ب) منه على ما يلي: "التوزيع الفوري لوحدة مراقبة تابعة للأمم المتحدة لمراقبة خور عبد الله، وإقامة منطقة منزوعة السلاح، تمتد مسافة عشرة كيلومترات داخل العراق، وخمسة كيلومترات داخل الكويت، وفق المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت وجمهورية العراق المؤرخ في 1963/10/4، لردع انتهاكات الحدود من خلال وجودها في المنطقة المنزوعة السلاح، ومراقبتها، ولمراقبة أي أعمال عدوانية، أو يحتمل أن تكون عدوانية تشن من أراضي إحدى الدولتين على الأخرى" (مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1993: 144–145؛ شعبان، 1994: 60–61).

وعلى الرغم من صدور قرار مجلس الأمن الدولي فقد حدثت تجاوزات كثيرة على هذه المنطقة، يتحمل العراق المسؤولية عن معظمها، منها:

في 1991/7/5 قامت القوات العراقية بإطلاق النار على مواطنين كويتيين، مما أدى إلى تدمير سيارة وإصابة مواطن. وفي 1991/8/14 قام عدد من الجنود العراقيين بإطلاق النار على فريق كويتي يقوم بجولة استطلاعية على الحدود في المنطقة المنزوعة السلاح (غنيم، 1997: 151–152). وفي 1991/8/28 قامت قوات عراقية باختراق المياه الإقليمية للكويت، وإنزال مجموعة من المسلحين في جزيرة بوبيان، مما استدعى تدخل سلاح الجو الكويتي لمواجهة المهاجمين (Schfield Richard،1991-1993). وفي 1993/1/1 تسلل ما يقارب من 200 جندي عراقي داخل الأراضي الكويتية، وأخذوا محتويات عسكرية (مدفعية)، كما هددوا قوات المراقبة الدولية (غنيم، 1997: 151–152).

فضلاً عن عدد من التجاوزات العراقية لخط الحدود، المخالفة لقرار مجلس الأمن، الذي أعلـــن فيه منع الاعتداء بين الطرفين، وبذلك فإن العراق سعى خلال المرحلة التي تلت انتهاء احتلاله للكويت، للمماطلة في قبول الاعتراف بالكويت ككيان مستقل عن العراق، وذلك من خلال اعتراضاته المتكررة على أعمال لجنة تخطيط الحدود الدولية من ناحية، وتجاوزاته المتكررة للحدود الكويتية قبل الانتهاء من عمليات تخطيط الحدود وبعده.

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً:الخاتمة:

الوجود الحضاري للكويت يعود إلى أكثر من أربعة آلاف سنة حيث وفدت مجموعة من الأسر والقبائل إلى الكويت قادمة من نجد حيث أدركت أهمية موقعها المتميز ونقلت مركزهم الحضري إلى الساحل الجنوبي للجون حيث أسسوا مدينة الكويت عام 1613م.

تم توقيع معاهدة في 29 يوليو عام 1913 بالأحرف الأولى على اتفاقية الخليج حيث انقسمت الاتفاقية إلى خمسة أقسام الأول منها يخص الكويت والثاني يخص البحرين والثالث يخص قطر والرابع يتعلق بوضع بريطانيا في الخليج والخامس خاص بتأليف لجنة تحديد الحدود، وخلال هذه المفاوضات قدمت بريطانيا تنازلات تتعلق بالحدود الكويتية مقابل الحصول على امتيازات في الأقسام الأخرى من الاتفاقية. ومن الملاحظ وجود تحديد دولي للحدود الكويتية العراقية اعترفت به بريطانيا والدولة العثمانية كما اعترفت بالشيخ مبارك حاكماً على الكويت مما يعني بوضوح وجود الكويت ككيان مستقل عما يجاوره. كما اعتبرت المواد الخاصة بتعيين حدود الكويت مع ولاية البرة أساسا لتخطيط تلك الحدود بين الكويت والعراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى وظهور العراق الحديث.

إن مسألة الحدود بين العراق والكويت بدأت عام 1912م برسائل متبادلة بين السلطة العثمانية والحكومة البريطانية، ومرت بعدها بعدة مراحل منذ عام 1913م عندما كانت السلطة العثمانية قائمة قبل سقوطها في الحرب العالمية الأولى، وكذلك في عام 1922م في اتفاقية العقير ثم بعد استقلال العراق عام 1932م، وبعد اكشاف النفط في الكويت بعهد الملك غازي وفي عام 1951م، وبعد استقلال الكويت 1961م، وفي عام 1963م إلا أن عام 1937 شهد تطوراً ايجابياً في قضية ترسيم الحدود حين

تم الاتفاق في مايو في ذلك العام على توصيفها على نحو يمهد لعملية الترسيم. عقد مــؤتمر العقيــر 1922م في شهر نوفمبر وكان الهدف منه إيجاد حل لمشاكل الحدود بين نجد والعــراق مــن جهــة والكويت والعراق ونجد من جهة أخرى، اتضح أن الهدف السياسي هو جعل الكويت دولة فاصلة بين نجد والعراق، ولقد قدم نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي إلى المندوب السامي البريطــاني الــسيد همفري كتاباً رسيماً لتأكيد الحدود الموجودة بين العراق والكويت وذلك كخطوة لقبول العــراق دولــة مستقلة وعضو في عصبة الأمم حيث كانت شروط الانضمام أن تكون مستقلة ومعلومة الحــدود مــع جاراتها، وبعد أن أعلنت بريطانيا أن العراق استوفى شروط الاستقلال واكتملــت معلومــات الأمــم والشعوب المتحضرة، وإن العراق قد وقع معاهدة صداقة مع الحفاظ على مصالح بريطانيــا الحيويــة وأصبحت العراق أول دولة منتدبة تحرز الاستقلال وتتخلص من الانتداب البريطاني_أما سبب تدهور العلاقات الاقتصادية بين الكويت ونجد في هذه المرحلة، فمرده السابلة أي عربان نجد الــذين كــانوا يقصدون الكويت في مواسم خاصة للتزود بما يحتاجونه من مؤن وملابس، وكانوا لا يدفعون أمــوالاً بديلاً لذلك، بل يعودون بعد عام أو أكثر لسداد دينهم بتسليم تجار الكويت أغناماً وجمالاً وفــاء لــذلك الدين. كانت هذه الطريقة تحرم نجد من دخل جمركي كبير، لو أن البادية اشترت تلك البــضائع مــن موانئ نجدية في الإحساء، كالعقير القطيف، ونتيجة لتغير الظروف وانتهاء الأزمة، أنتهــت معوقــات حرمان الكويت من عضوية الأمم المتحدة، وتم قبول الكويت بمجلس الأمن عضواً بالأمم المتحدة وذلك بتاريخ 7 مايو 1963م لتصبح بذلك الدولة الحادية عشرة بعد المائة في المنظمة الدولية.

ونلخص مما سبق إلى أن أسباب النزاع والصراع والمشاكل الحدودية ما هي إلا تأكيد لرغبــة المستعمر في بث جذور الفرقة والتشرذم في الوطن العربي بشكل عام ودولتي العراق والكويت بــشكل خاص كأكثر منطقة نزاع حدودية.

ثانياً: النتائـج:

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

1- يُعد نجاح الجامعة في تسوية النزاع العراقي-الكويتي1961 مثالاً مميزاً في سجل إنجاز الجامعة في هذا الخصوص، وقد قام الأمين العام للجامعة بالإشراف على إنشاء قوة الطوارئ العربية على غرار ما تفعله الأمم المتحدة والمكونة من قوات سعودية وأردنية ومصرية وسودانية وتونسية بقيادة سعودية، وأمكن تجنب انفجار الأزمة.

2- استطاعت جامعة الدول العربية أن تقوم بدورٍ في حل النزاع نظراً لعدم تورط الدول العربية الكبرى. فالدولة العربية الثورية الأولى في ذلك الحين وفي مصر الناصرية لم تكن طرفاً في النزاع واستطاع العمل العربي الجماعي في إطار الجامعة في احتواء الخلاف وضمان انسحاب القوات الأجنبية (البريطانية) من الكويت.

3- أسبغ التدخل العسكري البريطاني على النزاع طابعاً وصفة دولية واضحة، وأخرجته من كونه نزاعاً محلياً إلى مرتبة العالمية، وتأكد ذلك مع عرضه على مجلس الأمن، الذي لم يستطع أن يتخذ أي قرار. ولقد جذب التدخل البريطاني انتباه الدول العربية، فاجتمعوا على رأي واحد بصدد النقطة الفرعية (الوجود البريطاني في الكويت) من أجل وحدة الصف العربي.

4- مما لا شك فيه أن الظروف والعوامل الدولية في ظل الاستقطاب الدولي تبين فشل مجلس الأمن في حل الأزمة، مما أعطى الفرصة بل وحرية الحركة لدبلوماسية الجامعة العربية للقيام بدور توفيقي ناجح في النزاع الكويت العراقي.

5- استطاعت الكويت بفضل مساندة دولية أن تنضم إلى عضوية كثير من المنظمات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة قبل إعلان استقلالها.

6- من الواضح في ضوء العرض السابق أن النزاع العراقي – الكويتي في سنة 1961 لم يكن نزاع حدود بل هو نزاع وجود.

7- عندما انتهت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران بدأت التهديدات العراقية لدولة الكويت إن مطالب النظام العراقي بالكويت لم تتوقف، حتى بعد دخوله قواته إليها في 1990/8/2 فاستمرت المطالب العراقية تبعية الكويت.

8- إن مسألة الحرب على الكويت أو ما سمي بحرب الخليج الثانية، قد أثارت مواقف مختلفة للدول بين مؤيد ومعارض ومحايد، وكان لمجلس الأمن موقف مباشر من هذه الأزمة، حيث عقد مجلس الأمن سلسلة اجتماعات حتى بداية العمليات العسكرية لاجتياح الكويت، وقد اتخذ مجلس الأمن عدداً من القرارات بهذا الخصوص.

9- شهدت مرحلة التسعينات توتراً ملحوظاً في العلاقات العراقية – الكويتية، مما نتج عن ذلك اجتياح العراق للدولة الكويتية واعتبارها جزءاً من أراضي العراق.

10- رحبت الكويت بتقرير اللجنة الدولية لترسيم الحدود وبالقرار رقم 833 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، وأعلن الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وزير الخارجية بتاريخ 1993/5/24، عن تقديره لدور الأمم المتحدة التاريخي في إنهاء عملية ترسيم الحدود، التي مثلت تهديداً خطيراً وحقيقياً للأمن والاستقرار في منطقة الخليج الحيوي.

ثالثاً: التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، فان الباحث يوصي بما يلي:

1. أن يتم ترسيم الحدود بين الدول العربية المتنازعة تحت مظلة الوطن العربي وبتنسيق من الجامعة العربية وفي إطار الشرعية الدولية.
2. العمل على تكثيف اللقاءات وعقد الإجتماعات بين الدول العربية المختلفة لتعزيز الوحدة وسبل التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي وإنهاء المشكلات بالطرق السلمية والودية.
3. العمل على تبادل المشورة بين وزراء الخارجية العرب بما يعزز ويدعم تحقيق الإخاء والتواصل بين الزعماء العرب وبما يحقق مصلحة الشعوب العربية.
4. أن تقوم اللجان الخاصة بترسيم الحدود بإتباع أسس العدالة والبعد عن التحيز والإملاءات الخارجية بما يحقق مصلحة الطرفين المتنازعين.
5. إجراء مزيد من الدراسات حول قضايا ترسيم الحدود للتوصل إلى الحلول الكفيلة بإنهاء هذه النزاعات أو الحد منها.
6. تفعيل السياسة الخارجية لدولة الكويت بما يحقق المطالب المشروعة لها في مواجهة الدول الأخرى.
7. تفعيل الوجود السياسي الخارجي لدولة الكويت في المحافل العربية والاقليمية والدولية بما يحقق مصالحها الإستراتيجية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية.

- إبراهيم، علي (1995). **النظرية العامة للحدود الدولية مع دراسة خاصة لمشكلة الحدود بين العراق والكويت.** الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة.
- أبو داوود، عبد العزيز (2004) بعنوان: "**الحدود البحرية السعودية الكويتية النّزاع الجغرافي والتّسوية القانونية**"، مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، م(19)، ع(4 ب)، ص: 2151.
- أبو طالب، عبد الرحيم (1995). **أزمات العراق والكويت، أبعادها ونتائجها وموقف صحيفة الأهرام منها،** مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.
- أبو عيانة، فتحي (1994). **دراسات في جغرافية شبه جزيرة العرب،** دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- أبو هيف، علي صادق (1995). **القانون الدولي العام،** منشاة المعارف،الإسكندرية.
- إسماعيل، دنيا الأمل (2010) "**المساعي الحميدة في حل النزاعات الدولية الخلاف الحدودي السعودي/ القطري دراسة حالة**"، **بحث منشور**، العدد 3055، مؤسسة الحوار المتدن، دبي.
- الأصفهاني، الحسن بن عبد الله (1968). **بلاد العرب،** تحقيق حمد ياسر،وصالح العلي، مطبعة دار اليمامة، الرياض.
- أندرسون، جاك وفان دالي (1992). **جنرال الخليج الغامض شوارزكون،** ترجمة أحمد عبد الحميدة، وأميرة محمد إبراهيم، دار الكتاب العربي، دمشق.
- الأنصاري، زكريا بن محمد (1411). **الحدود الأنيقة و التعاريف الدقيقة** ، تحقيق د. مازن المبارك ، دار الفكر المعاصر، بيروت ، ج1.

- الباجة جي، عدنان (2002). **صوت العراق في الأمم المتحدة 1959-1969 (سجل شخصي)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- بتيرلان، لوسيان (1997). **الحروب والسلام في الشرق الأوسط**، دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق.
- بدر الدين، صالح محمد محمود (1998). **التحكيم في منازعات الحدود الدولية**، دار الفكر العربي ،القاهرة.
- بريماكوف، يفغيني (1991). **حرب كان تجنبها ممكناً**، كومبيونشر للدراسات والإعلام والنشر والتوزيع، بيروت.
- البغدادي، الحموي الرومي (1410). **معجم البلدان**، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، الطبعة الأولى دار الكتب العلمية، بيروت.
- التميمي، عبد الملك خلف (1999). "**أبحاث في تاريخ الكويت**"، دار قرطاس للنشر، الكويت.
- الجبوري، خالد يحيى (1993). **الكويت ومحاولات استعادتها في التاريخ المعاصر**، منشورات دار الكلمة، بغداد.
- جمال، جهاد (2010) "**تسوية النزاعات الحدودية بالطرق السلمية اليمن أنموذجاً**" **وقد هدفت الدراسة التعرف على تسوية النزاعات الحدودية بالطرق السلمية**". أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة.
- الجمالي، محمد فاضل (1992). **مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة**، مطبعة مدبولي، القاهرة.
- الجمهاني، يوسف (2003). **الإسلام والغرب، السعودية وأمريكا نموذجاً**، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق.

- جودة، حسين جودة (1998). **العالم العربي دراسة في الجغرافية الإقليميـــة**، المكتـــب الجـــامعي الحديث، الإسكندرية.
- جوفي، جورج (1997). **النزاعات الحدودية العربية (التداعيات على الأمـــن العربــــي)**، تعليـــق: ناصيف حتي ورياض العجلاني، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ترجمات إستراتيجية، نافذة على الفكر العالمي، السنة الثانية، العدد10، دمشق.
- الحربي، علاء جاسم محمد (2002)، **العلاقات العراقية البريطانية 1958-1945**، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد.
- حسن، إبراهيم محمد (1996). **الصراع الدولي في الخليج العربي والعدوان العراقي على الكويت، الأبعاد والنتائج العربية والدولية**، مؤسسة الشراع العربي، الكويت.
- حسنين، توفيق إبراهيم (1993)، **'العلاقات الكويتية – العراقيـــة الجوانـــب الـــسياسية 1963م-1990'**، مركز البحوث والدراسات، القاهرة.
- حسين، عبد العزيز (1994). **محاضرات عن المجتمع العربــــي بالكويـــت**، دار قرطـــاس للنـــشر والتوزيع، الكويت.
- حسين، فاضل وآخرون (1980). **تاريخ العراق المعاصر**، طبعة جامعة بغداد، العراق.
- حسين، فاضل، وآخرون (1999)، **تاريخ العراق المعاصر**، جامعة بغداد، بغداد.
- حفوش، علي (2000). **العراق ومشكلات الحاضر وخيارات المستقبل**، دار الكنوز الأدبية، بيروت.
- الحمادي، منير (1980). **الجغرافية السياسية**، مطابع مؤسسة الوحدة، دمشق.
- حميدة، عبد الرحمن (د.ت). **جغرافية الوطن العربي**، دار الفكر، بيروت.

- الخترش، فتوح وآخرون (1995)، **الغزو العراقي للكويت المقدمات الوقائع ردود الفعل، التداعيات،** ندوة بحثية، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت..
- الخترش، فتوح، وآخرون (1996). **الغزو العراقي للكويت، المقدمات –الوقـائع وردود الفعـل- التداعيات،** ندوة بحثية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الطبعـة الثانيـة، الكويت، 1996.
- الخزرجي، ثامر كامل (2005). "**العلاقات السياسية الدولية وإسـتراتيجية إدارة الأزمـات**"، دار مجدلاوي، عمان، الأردن.
- الخطيب، أحمد (2007). **الكويت من الإمارة إلى الدولة (ذكريات العمل الوطني والقومي)**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
- دشتي، محمد إسماعيل (2005). **شقائق النهمان في تاريخ الخليج والكويت وإيـران والإمـارات والجزيرة العربية وعُمان،** دار المحبة، دمشق.
- ديكسون، ر.ب. (2002). **الكويت وجاراتها**، ترجمة: فتوح عبد المحسن الخترش، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، الكويت.
- الرازي، محمد بن أبي بكر عبد القادر (1955). **مختار الصحاح** ، تحقيـق محمـود ظـاهر ،دار الكتاب العربي،بيروت، ج1.
- الراوي، جابر إبراهيم (1975). **الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية** " دراسة قانونية وثائقية "، مطبعة دار السلام، بغداد.
- رزق، يونان لبيب (1992). **قراءات تاريخية على هامش حرب الخلـيج**، الهيئة المصرية العامـة للكتاب، القاهرة.

- توفيق، محمد (1993) مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، العدد 111.
- الرشيدي، أحمد (2004) **الكويت من الإمارة إلى الدولة**، مركز البحوث والدراسات السياسية، دار سعاد الصباح، الطبعة الثانية، الكويت.
- الرشيدي، أحمد، الجامعة العربية: **55 عاما على طريق العمل العربي المشترك**، المعرفة، ص 12 .http://www.aljazeera.net

الغنيم، عبد الله يوسف (2007)، **أخبار الكويت رسائل علي بن غلوم رضا الوكيل الإخباري البريطاني في الكويت 1899-1904**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت.

- الرمضاني، مازن (1978). "**فن التخطيط السياسي الخارجي**"، مطبوعات كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، بغداد.
- الرمضاني، مازن إسماعيل (1991)، "**السياسة الخارجية**"، ط1، جامعة بغداد، بغداد.
- رياض، محمد (1979). **الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا " دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط** "، ط2، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- ريان، محمد رجائي (2004). **أثر السيطرة السياسية والعسكرية العثمانية على الخليج العربي ما بين (1546-1914)**، مجلة دراسات تاريخية، العددان (85-86)، منشورات جامعة دمشق، دمشق.
- سالينجار، بيار ولوران، إيرك (1991). **المفكرة المخفية لحرب الخليج**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.
- السرياني، محمد محمود (2001). **الحدود الدولية في الوطن العربي (نشأتها، تطورها، مشكلاتها)**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

- السعدون، خالدة رشيد (1970). **تحليل العوامل التي ترسم خط الحدود بين العراق وإيران**، رسالة ماجستير، قسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة بغداد، ت2.
- السلامات، حمزة (2010). **العوامل المؤثرة على تعديل الحدود الأردنية مـع سـوريا والعـراق والسعودية 1921-2009**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
- سلطان، غانم (1994). **الغزو العراقي للكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب**، الكويت.
- رياض، محمد (1979) **الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيولوتيكيا** , الطبعة الثانية، دار الكتاب، بيروت.
- سليم، محمد السيد(1998). **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- السماك، محمد زاهر سعيد (1998) "**الجغرافيا السياسية المعاصرة**"، دار الأمل للنشر والتوزيـع، اربد، الأردن.
- السمحان، فيصل (2007). **معركة الصريف بين المصادر التاريخية والروايات الشفهية**، الطبعـة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية.
- السويدي، توفيق (2010)، مذكراتي؛ **نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربيـة**، المؤسـسة العربية للدراسات والنشر، ط.2. - بيروت، لبنان.
- سيل، باتريك (1996). **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب العالمية 1945-1958**، ترجمة سمير عبده، محمود فلاحة، دار طلاس، دمشق، ط7.
- الشابي، صلاح الدين والصقار، فؤاد (2009). **جغرافية الوطن العربي الكبير**، مطبعة المعـارف، الإسكندرية.
- الشاعري، صالح يحيى (2006). **تسوية النزاعات الحدودية سلمياً**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

- شتا، أحمد عبد الـونيس (2003) "**العلاقـات الكويتيـة – العراقيـة: 1963–1990**، دار سـعاد الصباح للنشر، تشرين ثاني.
- الشرعة، إبراهيم فاعور (2001) **دور الأردن الدبلوماسي والعسكري في حـل الأزمـة الكويتيـة العراقية بين عامي (1961–1963)**، وزارة الثقافة، عمان الأردن.
- شريف، إبراهيم (1965). **الشرق الأوسط: دراسة لاتجاهات سياسة الاستعمار حتى قيـام ثـورة 1958/7/14 في العراق، وزارة الثقافة والإرشاد**، السلسلة السياسية، بغداد.
- شعبان، عبد الحسين (1994). **بانوراما حرب الخليج**، دار البراق، لندن.
- الشملان، سيف مرزوق (1986). **من تاريخ الكويت**، منشورات ذات السلاسل، ط2، الكويت.
- الشميري، عبد الولي (1993). **الإستراتيجية العسكرية لعاصفة الصحراء**، مطابع سـتار بـرس، القاهرة.
- شيحا، منير يوسف (1981). **مناخ الكويت**، وزارة المواصلات، الإدارة العامة للطيران المـدني، إدارة الأرصاد الجوية، الكويت.
- صافي، عدنان (1999). **الجغرافية السياسية بين الماضي والحاضر** ، مركز الكتـاب الأكـاديمي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 1999 م.
- الصباح، سعاد. **مبارك الكبير أسد الجزيرة**، www.alrai.com.
- الطيار، لؤي بكر (1999). **أمن الخليج العربي**، مركز الدراسات العربي الأوروبي، طباعـة دار بلال، بيروت.
- عبد الحميد، محمد سامي (1989). **أصول القانون الدولي العام** ، ج1،ط1،القاهرة.

- عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن (1990)، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- عبد الشافي، عصام (2008) **اتفاقية الحدود مع مصر تشرين أول، عام 1906، عن الحدود المصرية، مصادر النزاع واحتمالات المستقبل،** (http://essamashafy.maktoobblog.com).
- عبد الفتاح، جلال (1990).**العمليات العسكرية لغزو الكويت**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة.
- العبد القادر، محمد (2000) **الحدود الكويتية العراقية**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الطبعة الأولى، الكويت.
- العبد القادر، محمد (2000)، "**الحدود الكويتية العراقية**"، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الطبعة الأولى، الكويت.
- عبد الوهاب، عبد المنعم (1977). **جغرافية العلاقات السياسية**. مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت.
- عبدالوهاب، عبدالمنعم والهيتي، صبري فارس (1989). **الجغرافية السياسية**، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
- العتوم، مصطفى علي، (2003) **حرب الخليج لماذا؟، حقبة من تاريخ العراق المعاصر، عراقية الكويت بين السراب واليقين**، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، عمان.
- العقاد، صلاح (1995). **التيارات السياسية في الخليج العربي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- عقيل، محمد فاتح (1967). **مشكلات الحدود السياسية " دراسة موضوعية تطبيقية في الجغرافية السياسية** "، منشأ المعارف، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر.

- علوش، ناجي (1986). **الوطن العربي الجغرافية الطبيعية والبشرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- العنزي، محمد نايف (2005) **تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة من 1961-1973م**، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، رسالة ماجستير، جامعة الكويت.
- غالي. بطرس بطرس (1977) **الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.
- غلان، جير هارد فان (د ت). **القانون بين الأمم** ، تعريب / أيلي وريل ، دار الفرقان الجديد بيروت.
- الغنيم، عبد الله يوسف (1997)، **الكويت وجوداً وحدوداً**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت.
- الغنيم، عبد الله يوسف (2003)، **ترسيم الحدود الكويتية العراقية**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت.
- الغنيم، عبدالله يوسف (2007). **أخبار الكويت رسائل علي بن غلوم رضا الوكيل الإخباري البريطاني في الكويت 1899-1904**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت.
- الغنيم، يعقوب (1997). **العدوان بين شاطئ الكويت وصحرائها**، مركز الدراسات والبحوث الكويتية، الكويت.
- فحصة، إياد إسماعيل (1998). **الجيوديزيا**، منشورات جامعة تشرين، اللاذقية.
- الفرجات، ربيع (2010)، "**النزاع حول واحة البريمي بين عامي (1949 - 1974)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- فرحات، عبد الكريم (1996). **حصاد ثورة: مذكرات تجربة السلطة في العراق 1958-1968**، دار الحكمة، لندن.
- قرارات مجلس الأمن في: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1995، دور الأمم المتحدة في إقرار الأمن والسلم الدوليين: دراسة حالة العراق والكويت، الكويت.
- القرين.. الكوت.. الكويت.. **مسيرة وطن وكفاح شعب**، جريدة الصباح، العدد 533، الأربعاء 25 فبراير 2009، 01 ربيع الأول 1430.
- كرستجي، سي. أم (1989). **أرض النخيل تاريخ الرحلة 1916-1917**، ترجمة منذر الخور، مطبوعات بانوراما الخليج، المنامة.
- الماجد، ماجد (1990). **احتلال الكويت**، دار دانية للطباعة والنشر، دمشق.
- محمد، خالد سالم (2005). **الجزر الكويتية تاريخها وخصائصها**، موقع الانترنت: www.eaooni.net 2012/9/24.
- المحمد، زهير عبد الهادي (2007). **التوازن الاستراتيجي في العلاقات الدولية للكويت (سبل تعزيز العمق الاستراتيجي من خلال العلاقات الإقليمية والدولية)**، مكتب الدراسات الإستراتيجية.
- المدني، سليمان (1998). **الملف العربي في القرن العشرين**، دار المنارة بيروت.
- مردان، جمال (1989). **عبد الكريم قاسم البداية والسقوط**، مطابع الدار العربية، بغداد.
- مركز البحوث والدراسات الكويتية: دور الأمم المتحدة في إقرار الأمن والسلم الدوليين (دراسة حالة العراق والكويت)، (الكويت: 1995).
- المس بيل (2004). **فصول من تاريخ العراق القريب**، ترجمة جعفر الخياط، دار الرافدين، بيروت.

- مسلم بن علي مسلم (1995). **لماذا غزا صدام الكويت: محاولة نظرية**، ترجمة ميخائيل خـــوري، دار الساقي، بيروت.
- المطيري، نايف (2003) **العلاقات الكويتية العراقية، الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعيـــة**، دراسات وبحوث مجلس الأمة الكويتي، الكويت.
- معلوف، لويس (1423). **المنجد** ،منشورات ذو القربى ،مطبعة الغدير،ط37 ، إيران.
- منشورات مركز البحوث والدراسات الكويتية (2006). الكويت حضارة وتاريخ، الكويت.
- الموســـوعة الجغرافيـــة المـــصغرة، **جمهوريـــة العـــراق**، موســـوعة مقاتـــل مـــن الـــصحراء .www.moqatel.com
- ميكان، بيار (د.ت). **تاريخ العالم المعاصر (1945-1991)**، تعريف يوسف ضومط، دار الجيـــل، بيروت.
- نخبة من الباحثين (2001). **أطماع النظام العراقي في دول الخلـــيج العربـــي**، مركـــز البحـــوث والدراسات الكويتية، الكويت.
- النزاوي، طاهر احمد (1959). **ترتيب القاموس المحيط** ج 1 ، ط1، 1959.
- النعيم، مشاري (2011) "**النزاعات الحدودية بين الدول الناشئة: النـــزاع الحـــدودي البحرينـــي- القطري 1935-2001**"، بحث منشور، المجلد الثالث والعشرون، مجلة كليـــة الحقـــوق والعلـــوم السياسية، البحرين.
- النقيب، خلدون (1989). **المجتمع العربي والدولة في الخليج والجزيرة العربية**، مركز دراســـات الوحدة العربية، بيروت.

- نوفل، سيد (1969). **الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربـــي**، دار الطليعـــة للطباعـــة والنشر، بيروت.
- الهاجري، عبد الله محمد، والعنزي، محمد نايف (2006). "**مدخل إلى تـــاريخ الكويـــت الحـــديث والمعاصر**"، مركز القرين للدراسات التاريخية، الكويت.
- هندي، إحسان (1994). **النطاق الإقليمي للدولة، مجلة الفكر العسكري**، كانون الثاني، شباط، العدد الأول، السنة الثانية والعشرون، الإدارة السياسية، دمشق.
- هيكل، محمد حسين (1992). **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، مطابع الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
- وزارة الإرشاد (1961). **القضاء العراقي السليب**، مديرية الفنون والثقافة الشعبية، بغداد.
- وزارة النفط الكويتية www.moe.gov.kw.
- ياغي، إسماعيل (1997). **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض.

ثانياً: المراجع الأجنبية.

- Cakwurah ، A،O.، **The settlement of Boundaries. Disputes in international law** ، Manchester Univ. pcese ، 1967، p.9.
- Jack Donnelly، (1982) **Human Rights And Foreign Policy**، World Poitics، No.4، July.
- Jill Crystal، **Oil and Politics in the Gulf، Rules and Merchants in Kuwait and Qatar**، Cambridge، ، Cambridge Univ. Press، 1990.
- Peter R. Baehr ،(1994) **The Role Of Human Rights In Foreign Policy**، The Macmillan Press Ltd.، London.
- Schfield Richard; The United Nations Settlement of Iraq – Kuwait Border 1991-1993، مركز الوثائق التاريخية ومكتبات الديوان الأميري. الكويت،
- www.moqatel.com.
- www.shafaaq.com.

المـــــلاحــــــــق

الملحق رقم (1)

الأخوان أوتنز(R. and J. Ottens)



خريطة وضعها الأخوان أوتنز (Ottens .R. and J) للدولة العثمانية وفارس، ولم يثبت عليها تاريخ إلا أنها عُرضت للبيع عام 1737 (Slot 53).

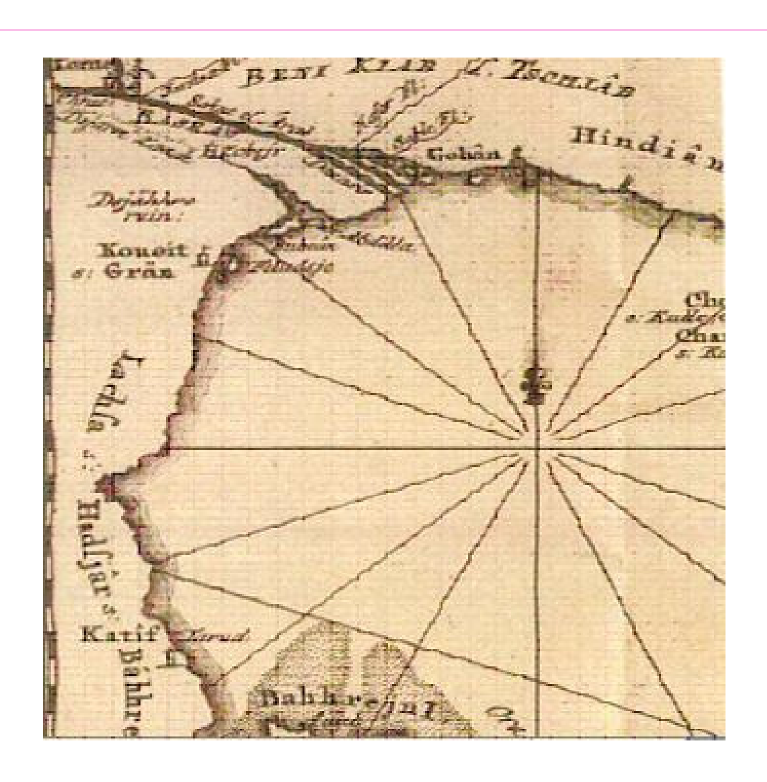
الملحق رقم (2)



خريطة الأخوان أوتنز، امستردام أوائل القرن الـ 18 وتبدو فيها الحدود واضحة تماماً وظهر اسم كاظمة للدلالة على منطقة الكويت.

الملحق رقم (3)

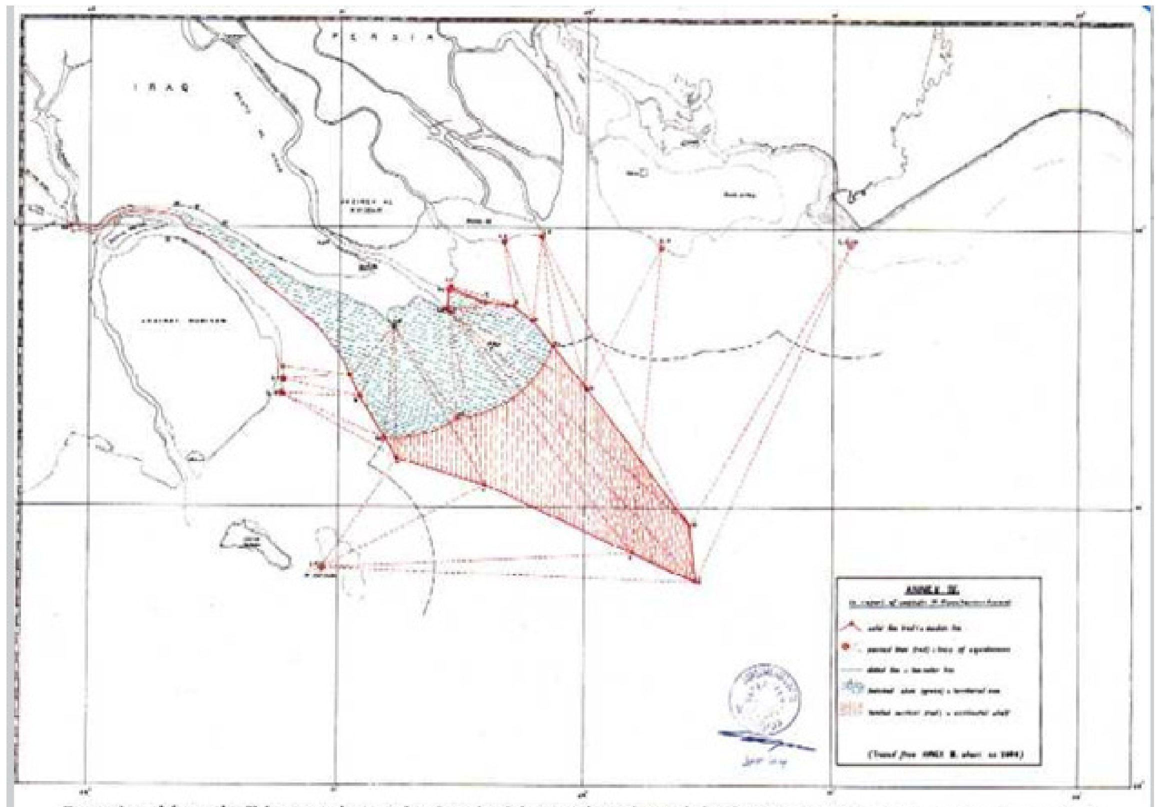
تعتبر خريطة نيبور أول خريطة ورد فيها اسم الكويت مقروناً بالقرين. وذكر من المواقع الكويتية خور عبدالله وجزيرتي بوبيان وفيلكا. والخريطة الملاحية، ولهذا لم تتعرض للمواقع الداخلية.



خريطة الخليج العربي، التي وضعها كارستن نيبور في الكتاب الذي وصف فيه رحلته إلـــى الجزيـــرة العربية والذي نشرت الطبعة الأولى منه في الدانمرك عام 1772م، علماً بأنه قد قـــام برحلتـــه عـــام 1761م.

الملحق رقم (4)

المياه الاقليمية العراقية والجرف القاري



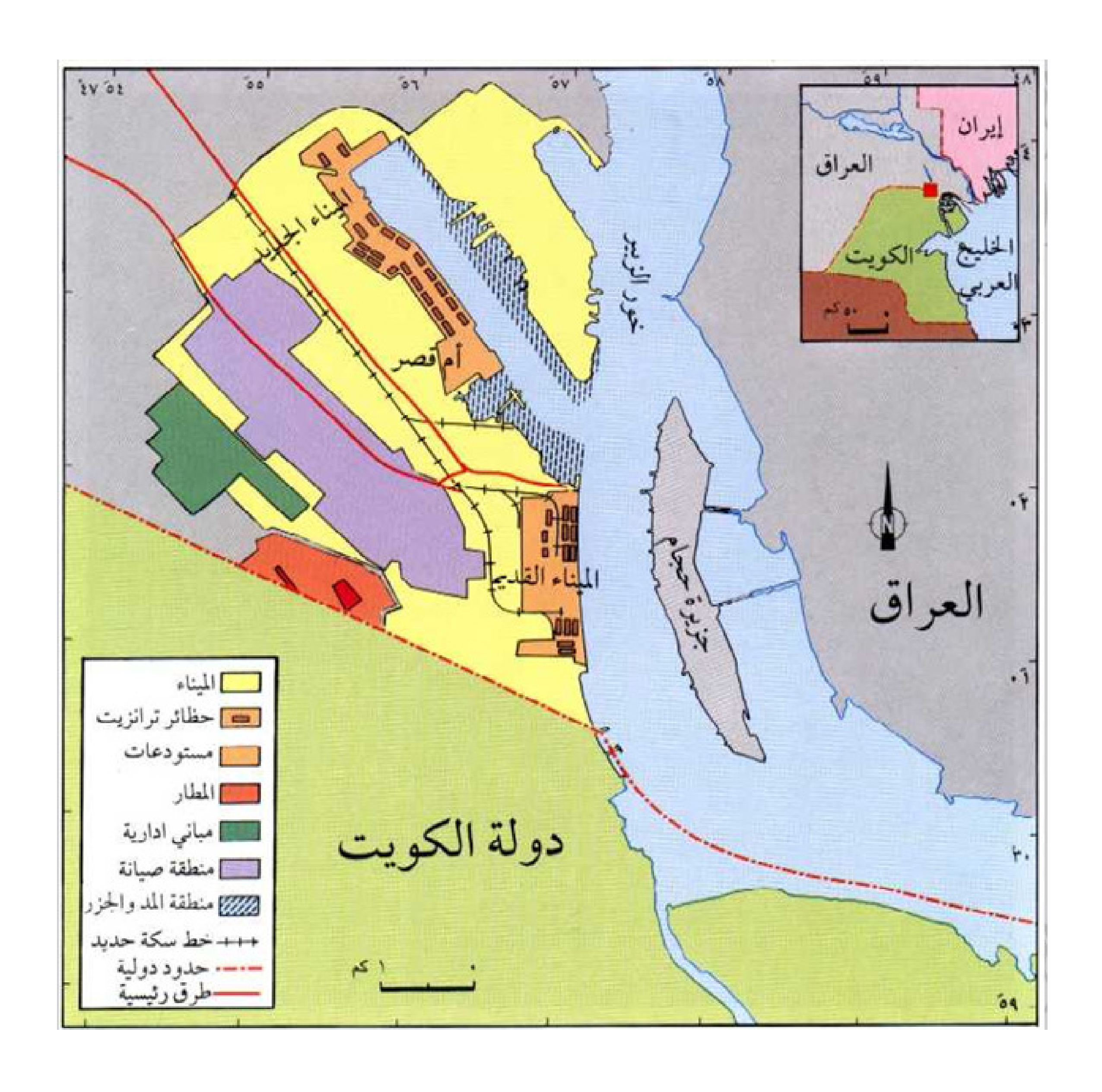
Reproduced from the "Memorandum on Iraqi territorial sea and continental shelf with lateral boundaries and on the methods used in their construction" by Captain W. Coucheron-Aamot, B. L., Royal Norwegian Navy, Baghdad, 5 December 1959.



وردت هذه الخريطة ضمن مذكرة بشأن تحديد المياه الإقليمية العراقية والجرف القاري والتي أعدها الكابتن النرويجي كوشيرون-آموت في ديسمبر ١٩٥٩ بناء على طلب وزارة النفط العراقية، ويتضح من الخريطة الموقعة بخاتم الجمهورية العراقية-وزارة النفط أن خط الوسط هو الحد السياسي المائي بين دولة الكويت وجمهورية العراق، وهذا اعتراف صريح بهذا الترسيم البحري للحدود بين الدولتين.

ملحق رقم (5)

منطقة ام قصر



الملحق رقم (6)

مؤتمر العقير

اتفاقية العقير لتعيين الحدود بين الكويت ونجد

اتفاقية العقير من الاتفاقيات الشهيرة التي حدثت قديما لترسيم الحدود مـــابين مـــع كـــل مـــن العـــراق والسعودية والكويت حيث تم في هذه الاتفاقية استقطاع أراضي شاسعة من الكويت وإعطيت للـــسعودية بغير حق وسوف أتطرق لهذه الاتفاقية واحداثها.

اتفاقية ترسيم الحدود بين الكويت ونجد

تبتدى حدود نجد والكويت غرباً من ملتقى وادي العوجا بالباطن ، ويكون الرقعي لنجد من هذه النقطـــة تمتد على خط مستقيم إلي حيث تلتقي بالخط التاسع والعشرون عرضاً من الأرض وبنـــصف الـــدائرة الحمراء المشار إليها بالمادة الخامسة من الاتفاق الانجليزي التركي المؤرخ في 29 تموز1913 م (هي دائرة مركزها قلب مدينة الكويت ونصف قطرها أربعون ميلا) وهذا الخط يستمر إلى جانـــب نـــصف الدائرة الحمراء. حتى يصل إلى النقطة التي تنتهي عند الساحل جنوب رأس القليعة وهو الحد الجنوبي لا نزاع فيه لأراضي الكويت .

إن بقعة الأرض المحددة شمالا بهذا الخط والتي يحدها غرباُ ضلع من الأرض يسمي "الـــشق" وشـــرقاً البحر ، وجنوبا خط يمر غرباً بشرق من " الشق " إلى "عين العبد " ومنها إلي الـــساحل شـــمال "رأس المشعاب " فهذه الأراضي تعتبر مشتركة بين حكومة نجد والكويت ولهم فيها الحقوق المتساوية إلى أن يتفق إتفاقاً آخر بين نجد والكويت بخصوصها بمصادقة الحكومة البريطانيـــة (معلومـــاً أن الخريطـــة الموقومة عليها الحدود (آسيا) 1000000/1 وضعتها الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية تحت إشراف دائرة الجغرافية الحربية بوزارة الحربية 1918).

حرر في بندر العقير واتفق عليه من قبل مندوبي حكومتي الطرفين فـــي 2 كـــانون الأول 1922 م –

الموافق 13 ربيع الثاني سنة 1342 هــ

المعتمد السياسي بالكويت المندوب من عظمة سلطان نجد

ج– سي – (مور) عبد الله سعيد الدملوجي

أوفق على مضمون الاتفاقية

حاكم الكويت سلطان نجد وتوابعها

أحمد الجابر الصباح عبد العزيز بن عبد الرحمن السعود

الملحق رقم (7)

مجموعة الاتفاقيات[1]

الاتفاقية المرقمة (41)

اتفاقية حاكم الكويت حول الزيت 1913

من السير مبارك K.C.I.E حاكم الكويت الي المقيم السياسي في الخليج الفارسي.

السير برسي كوكس K.C.I.E.C.SI ,

التاريخ- 26 (ذي القعدة) 1331 الموافق 29 تشرين الأول) 1913 بعد التحية

تناولت كتابكم الموقر بكل مودة , المؤرخ في 26 (ذي القعدة) 1331.

والذي بينتم فيه بالإشارة إلى المحادثة التي جرت بيننا أمس فيما إذا لا نري محذور.أنه من المرغوب فيه أن تقوموا بأخبار الحكومة البريطانية بأننا نوافق على قدوم معالي أميرال البحر , وأننا نوافق على ما ترونه مفيداً. وإذا ما تشرف الأميرال بلدنا سأرسل بصحبته أحد أبنائي ليكون في خدمته وإراءته محل الزيت في (برقان) وغيرها. وإذا ما ارتأوا إمكان الحصول على الزيت من هناك فأننا لم نمنح أي امتياز في هذه القضية لأي آخر عدا ذلك الذي تعينه الحكومة البريطانية.

وهذا ما وجدناه ضرورياً

أتمني دوام أنظاركم علينا والله يحفظكم.

(26 ذي القعدة) 1331

الختم

الشيخ مبارك الصباح

الاتفاقية المرقمة (42)

[1] www.kuwait-history.net

سعادة الشيخ مبارك الصباح شيخ الكويت K.C.S.I.K.C.I.F بعد التحية.
إلحاقا برسالتنا المتضمنة خبر نشوب الحرب بين الحكومة البريطانية وتركيا, أخبركم بأن الحكومة البريطانية قد أمرتني أن ابلغ سعادتكم شكرها لولائكم ولعرض العون وأن راجوكم أن تهاجموا أم قصر و سفوان و بوبيان وتحتلوها وعليكم بعد ذلك بالتعاون مع الشيخ خزعل خان والأمير عبدالعزيز بن سعود وغيرهم من الشيوخ الموثوق بهم تحرير البصرة من يد الأتراك فإذا ما كانت هذه المهمة فوق طاقتكم فعليكم أن تجروا الترتيبات , إذا كان ممكنا ,للحيلولة دون وصول الإمدادات التركية للبصرة أو حتى القرنة إلى أن يصل الجند البريطانيون الذي سنرسلهم في أقرب وقت ممكن بأذن الله. وإني لأرجو كذلك تصل سفينتان من سفنا الحربية إلي البصر. للشيخ قبل وصول جنودكم إليها , ومع أن هدفكم من جهد لمنع الجنود وغيرهم من سلب بضائع التجار البريطانيين في البصر وتوابعها , وأن تحموا الأوربيين المقيمين في البصرة , وأن تؤمنوهم ضد أي خسارة أو اضطهاد.
ولد أمرتني الحكومة البريطانية أن أقدم إلى سعادتكم مقابل هذه المساعدة القيمة : وعداً بأننا إذا ما نجحنا وسننجح بأذن الله , فإننا لن تعيد البصر إلي الحكومة التركية ولن نسلمها لهم أبداً. كما أنني أتقدم لكم نيابة عن الحكومة البريطانية ببعض الوعود الخاصة بسعادتكم شخصياً وهي:
1. إن بساتينكم الموجودة الآن الموجودة في حوزتكم , وهي بساتين النخيل الواقعة بين الفاو و القرنة. ستبقي لكم ملكا لكم و لأبنائكم وستكون معافاة من أية ضريبة.
2. إذا هاجمتم سفوان وأم قصر وبوبيان وتمكنتم من احتلالها فأن الحكومة البريطانية تتعهد بحمايتكم من كل ما ينجم من هذا العمل.
.3تقر الحكومة البريطانية وتعترف أن مشيخة الكويت وحكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية
وتفضلوا........
حرر في 14 ذي الحجة 1332 نوفمبر 1914
التوقيع

الاتفاقية المرقمة (43)

من اللفتنانت كرنل K.C.C.I.E.C.S.I السير برسي كوكس
المقيم السياسي في الخليج الفارسي

إلى الوكيل السياسي في الكويت

الرقم 5405 س حول تعيين الحدود

التاريخ 19 نيسان 1923

يرجى مراجعة مذكرتكم المرقمة 52 س المؤرخة 4 نيسان 1923 حول مضمون كتاب شيخ الكويت شيخ الكويت المؤرخ 17 شعبان 1341 الموافق 4 نيسان 1923 التي يفهم من فحواها مطالبته بأن تكون حدود الكويت مع العراق كما يلي :

من تقاطع وادي العوجة مع الباطن ومنه نحو الشمال على طول الباطن إلى نقطة تقع تماما جنوب خط عرض صفوان ومن هناك نحو الشرق ماراً بحنوب آبار صفوان – جبل سنام – أم قصر تترك للعراق ثم إلى ملتقى خور الزبير مع خور عبدالله.

إن الشيخ أحمد في نفسه بطالب بأن جزر وربه وبوبيان – ومسكان – فيلكا– عوهة – كبر قاروة – أم المرادام بأنها تعود إلي الكويت.

يكن إخبار الشيخ أحمد بأن طلبه حول الحدود والجزر المذكورة أعلاه معترف بها . بقدر ما يتعلق الأمر بحكومة صاحبة الجلالة البريطانية لا يخفى عليكم بأن هذا مطابق للحدود المثبتة بالخط الأخضر للاتفاقية البريطانية التركية . المؤرخة في 29 تموز 1913 ولكن لا نجد أي ضرورة للإشارة إلى الوثيقة هذه في مخابراتكم المواد 7 ,6 ,5 من الاتفاقية الانجليزية التركية غير المبرمة والموقعة في 29 تموز .1913

<u>المادة الخامسة</u> : يمارس شيخ الكويت الاستقلال الذاتي داخل الأراضي التي تشكل نصف دائرة , والتي مركزها مدينة الكويت وقد أشر هذا الخط باللون الأحمر على الخارطة المرفقة بهذه الاتفاقية.

أن جزر وربه – وبوبيان– ومسكان – وفيلكا – أم المرادام – عوها – كبر – قاره – مع الجزيرات والمياه الإقليمية " الملاصقة" هي من ضمن هذه المنطقة

<u>المادة السادسة</u> :إن القبائل الموجودة داخل الحدود المشار إليها في المادة التي تلي هذه المادة معترف بكونها بمعية شيخ الكويت . والذي يستوفي عشورهم كما كان في الماضي كما يباشر في حقهم المنح الإدارية التي تسلم إليه بصفته قائم مقام عثماني , وهذا أن الحكومة الإمبراطورية العثمانية لا تباشر في هذه المنطقة أي عمل ودراية شيخ الكويت. كما تمنع عن إقامة حامية عسكرية هناك أو القيام بعمل عسكري مهما دون اتفاق سابق على ذلك مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية.

<u>المادة السابعة</u> : إن حدود الإقليم المبحوث عنها في المادة السابقة قد ثبت كما يلي :

إن خط الحدود يبدأ من الساحل عند مصب خور الزبير نحو الشمال الغربي ,ويمر مباشرة في جنوب أم قصر وصفوان وجبل سنام بحيث تترك هذه المحلات وآبارها إلي والي البصرة, ويصل إلى الباطن ويتبع ذلك نحو الجنوب حتى حفر الباطن , بحيث يترك ذلك إلى جهة الكويت .ومن هذه النقطة فان الخط المذكور يتجه نحو الجنوب الشرقي تاركا إلى الكويت آبار الصفا وأبار القرعة والحبا الورية وأنتا حتى يصل إلى البحر قرب جبل منيفه . هذا الخط قد أشر باللون الأحمر على الخريطة الملحقة بهذا الاتفاق.

رسالة رئيس وزراء العراق في 21 يوليه 1932[1]

يؤكد الحدود العراقية – الكويتية

"الأمم المتحدة، سلسلة الكتب الزرقاء، مج 9، ص 183"

رسالة مؤرخة 21 تموز/ يوليه 1932 من رئيس وزراء العراق يؤكد فيها

من جديد الحدود العراقية الكويتية

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

من نوري باشا إلى السير ف. همفريز

مكتب مجلس الوزراء،

بغداد، 21 تموز/ يوليه 1932

أعتقد أن سعادتكم توافقون على أنه بات من المستصوب الآن التأكيد من جديد على الحدود القائمة بين العراق والكويت.

ولهذا أرجو اتخاذ الإجراء اللازم للحصول على موافقة السلطات أو السلطات المختصة في الكويت على الوصف التالي للحدود القائمة بين البلدين:

"من تقاطع وادي العوجه مع الباطن ثم باتجاه الشمال على طول الباطن إلى نقطة تقع جنوبي خط العرض الذي يمر بصفوان مباشرة؛ ثم باتجاه الشرق لتمر جنوبي آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر تاركة هذه المواقع للعراق وذلك حتى التقاء خور الزبير بخور عبد الله. أما جزر وربه وبوبياى ومسكان (أو مشجان) وفيلكا وعوهه وكَبَّر وقاروه وأم المرادم فإنها تتبع الكويت".

[1] www.dw.de

رسالة حاكم الكويت في ١٠ أغسطس ١٩٣٢

يؤكد فيها الحدود العراقية ــ الكويتية

"الأمم المتحدة، سلسلة الكتب الزرقاء، مج ٩، ص ١٨٣"

رسالة مؤرخة ١٠ آب/ أغسطس ١٩٣٢ من حاكم الكويت يؤكد فيها من جديد الحدود العراقية الكويتية

لم تصدر كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة

استلمنا بكل سرور رسالتكم السرية المؤرخة ٧ الجاري (ربيع الثاني) ١٣٥١ (الموافق ٩ آب/ أغسطس ١٩٣٢) وأخذنا علما بمحتوياتها واستلمنا كذلك ترجمة رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/ يوليه ١٩٣٢ وموجهة من سعادة المندوب السامي في العراق إلى سعادة المقيم السياسي في الخليج الفارسي، وترجمة الرسالة المؤرخة ٢١ تموز/ يوليه ١٩٣٢ والموجهة من دولة نوري باشا السعيد، رئيس وزراء العراق بشأن الحدود العراقية الكويتية. ولاحظنا أيضا من رسالة سعادة المقيم السياسي المؤرخة ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٣٢ أن الحدود التي اقترحها رئيس وزراء العراق حظيت بموافقة حكومة جلالته. وعليه نود إبلاغكم بأننا نوافق على إعادة تأكيد الحدود القائمة بين العراق والكويت وفق ما هي موصوفة في رسالة رئيس وزراء العراق.

الأمم المتحدة، سلسلة الكتب الزرقاء، مجلد 9، ص 182.

القرار رقم 833 الصادر عن مجلس الأمن

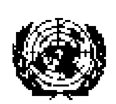
بخصوص ترسيم الحدود

مجلس الأمن القرار رقم 833 بتاريخ 1993/5/27 نص على ما يلي: "إن مجلس الأمن يعرف عن تقديره للجنة، لما قامت به من عمل على الجزء البري من الحدود، وكذلك في خور عبد الله أو القطاع البحري من الحدود، ويرحب بقراراتها المتعلقة بتخطيط الحدود، ويطالب العراق والكويت باحترام حرمة الحدود، ويرحب بقراراتها المتعلقة بتخطيط الحدود، ويطالب العراق والكويت باحترام حرمة الحدود الدولية، ... وباحترام الحق في المرور الملاحي، وفقاً للقانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة (شعبان، 1994: 18). وبذلك تم ترسيم الحدود العراقية – الكويتية، بشكل نهائي، بعد موافقة أعضاء مجلس الأمن على هذا القرار.

الأمم المتحدة **S**

Distr.
GENERAL

S/RES/833 (1993)
27 May 1993





مجلس الأمن

القرار ٨٣٣ (١٩٩٣)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٢٢٤
المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراره ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ وبوجه خاص الفقرات ٢ و ٣ و ٤ منه، وقراره ٦٨٩ (١٩٩١) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩١، وقراره ٧٧٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢، وقراره ٨٠٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٣،

وإذ يشير إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ٢ أيار/مايو ١٩٩١ المتعلق بإنشاء لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت (اللجنة) وإلى الرسائل المتبادلة عقب ذلك المؤرخة ٦ و ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ (S/22558 و S/22592 و S/22593)، وقبول كل من العراق والكويت للتقرير،

وقد نظر في رسالة الأمين العام المؤرخة ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن والتي أحال بها التقرير النهائي للجنة (S/25811 و Add.1) المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٣،

وإذ يشير في هذا الصدد إلى أن اللجنة، من خلال عملية تخطيط الحدود، لم تقم بإعادة توزيع الأراضي بين الكويت والعراق، بل بمجرد إنجاز المهمة التقنية الضرورية للقيام، لأول مرة بوضع تحديد دقيق لاحداثيات الحدود الواردة في "المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت وجمهورية العراق بشأن إعادة علاقات الصداقة والاعتراف والمسائل ذات الصلة" الموقع عليه من الطرفين في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣، وأن هذه المهمة أنجزت في الظروف الخاصة التي تلت غزو العراق للكويت وعملا بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١) وتقرير الأمين العام عن تنفيذ أحكام الفقرة ٣ من ذلك القرار (S/22558)

وإذ يذكر العراق بالتزاماته بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وعلى الأخص الفقرة ٢ منه، وبموجب قرارات المجلس الأخرى ذات الصلة، وبقبوله قرارات المجلس المتخذة عملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يشكل الأساس لوقف اطلاق النار،

وإذ يحيط علما مع الموافقة بتعليمات الأمين العام الى بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت للقيام بشكل نهائي بإعادة تخطيط المنطقة المجردة من السلاح وفقا لكامل الحدود الدولية بين العراق والكويت التي خططتها اللجنة،

وإذ يرحب بما قرره الأمين العام من اتخاذ الترتيبات اللازمة لصيانة التعيين المادي للحدود، كما أوصت بذلك اللجنة في الفرع العاشر (ج) من تقريرها، إلى حين وضع ترتيبات تقنية أخرى بين العراق والكويت لهذا الغرض،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يرحب برسالة الأمين العام المؤرخة ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣، الموجهة إلى رئيس المجلس وبتقرير اللجنة المؤرخ ٢٠ ايار/مايو ١٩٩٣ (S/25811 و Add.1) المرفق طيها؛

٢ - يرحب أيضا باختتام أعمال اللجنة بنجاح؛

٣ - يعرب عن تقديره للجنة لما قامت به من عمل على الجزء البري من الحدود وكذلك في خور عبد الله أو القطاع البحري من الحدود، ويرحب بقراراتها المتعلقة بتخطيط الحدود؛

٤ - يؤكد من جديد أن قرارات اللجنة فيما يتعلق بتخطيط الحدود قرارات نهائية؛

٥ - يطالب العراق والكويت باحترام حرمة الحدود الدولية، كما خططتها اللجنة، وباحترام الحق في المرور الملاحي، وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

٦ - يشدد ويؤكد من جديد على قراره بضمان حرمة الحدود الدولية المذكورة أعلاه التي أتمت اللجنة تخطيطها الآن بشكل نهائي، والقيام، حسب الاقتضاء، باتخاذ جميع التدابير الضرورية لتحقيق هذه الغاية وفقا للميثاق، على نحو ما نصت عليه الفقرة ٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والفقرة ٤ من القرار ٧٧٣ (١٩٩٢)؛

٧ - يقرر أن يبقي المسألة قيد النظر.
